جامعـة يحي فارس بالمديـة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

العنوان:

إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية

– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري –المدية–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

– من إعداد الطالبان:

– صهيب بن غربية.

– إلياس حميدي

– تحت إشراف الأستاذ:

– بن عيشوش مُحَمَّد

السنة الجامعية: 2023/2022


بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله محمد

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد ...
أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لنا إنجاز هذا العمل بفضله،
فله الحمد أولاً وأخيراً.
ثم نشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لنا يدَ المساعدة، خلال هذه الفترة،
وفي مقدمتهم أستاذ المشرف على الرسالة
الأستاذ الدكتور **بن عيشوش مُحَمَّد**
الذي لم يدَّخر جهداً في مساعدتنا كما هي عادته مع كل طلبة العلم،
كان يحثّنا على البحث، ويرغّبنا فيه، ويقوّي عزيمتنا عليه
فله من الله الأجر ومنا كل تقدير حفظه الله ومتّعه بالصحة والعافية ونفع بعلومه.
كما نشكر القائمين على جامعة يحي فارس بالمدية
ووفقهم لكل خير لما يبذلون من اهتمام
وطلاب كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بصفة خاصة
وطلاب جامعة يحي فارس بصفة عامة

rawpixel

إهـــــداء

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي

ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام

(أُمِّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من في أذهاننا في كل مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.

(أبي العزيز رحمه الله)

إلى كل إخوتي (مُحَمَّد أمين، ياسر) إلى أختي العزيزة الصغيرة (سمية)

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون،

وفي أصعدة كثيرة

أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم.

صهيب

إهـــــداء

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي

ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام

(أُمِّي الحبيبة).

إلى ولي نعمتي ومرشدي إلى طريق النور وذو الفضل في تعليمي

الذي لم يبخل عليَّ طيلة حياته

(والدي العزيز).

إلى جميع إخوتي وأخواتي

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون،

وفي أصعدة كثيرة

أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم.

إلياس

rawpixel

الملخص:

تركز هذه الدراسة اهتمامها بكيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها، و إلقاء الضوء على موضوع إدارة المخاطر من خلال عرض لأهم مفاهيم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي، ثم نستعرض الدور الأساسي لإدارة المخاطر الائتمانية و أهميتها بالنسبة للبنوك، و نقوم بطرح المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية والتي تنطوي عليها الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل البنوك لتفعيل سياستها الجديدة في إدارة المخاطر وأخيرا قيامنا بدراسة حالة قرض من البنك الوطني الجزائري –المدية–

الكلمات المفتاحية:

البنوك التجارية، الائتمان، المخاطر الائتمانية، إدارة المخاطر الائتمانية، البنك الوطني الجزائري.

Résumé :

Cette étude se base sur la façon de gérer le risque de crédit des banques et de contrôle, et expliquer le thème de la gestion des risques à travers la présentation des principaux concepts de risques qui pèsent sur l'activité bancaire, puis on passe en revue le rôle essentiel de la gestion du risque de crédit et son importance pour les banques, et on a introduit les principes de base de la gestion des risques de crédit et qui impliqués dans les actions à entreprendre par les banques pour activer sa nouvelle politique sur la gestion des risques et enfin, nous avons étudié le cas d'un prêt de la Banque Nationale d'Algérie - Médéa –

***Les mots clés** : les banques commerciales, le crédit, le risque de crédit, la gestion du risque de crédit, Banque nationale d'Algérie*



فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: ماهية المخاطر الإئتمانية	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإئتمان	3
المطلب الأول: مفهوم الإئتمان ونشأته	3
المطلب الثاني: أنواع وأدوات الإئتمان	5
المطلب الثالث: أهداف الإئتمان	9
المبحث الثاني: مفهوم المخاطر الإئتمانية	11
المطلب الأول: مفهوم المخاطر الإئتمانية	11
المطلب الثاني: أسباب المخاطر الإئتمانية	13
المطلب الثالث: معايير منح الإئتمان	16
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني: تحليل المخاطر الإئتمانية	
تمهيد	25
المبحث الأول: تقنيات تحليل المخاطر الإئتمانية	26
المطلب الأول: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الإئتماني	26
المطلب الثاني: مناهج قياس المخاطر الإئتمانية	30
المطلب الثالث: تقدير وتقييم المخاطر الإئتمانية	45
المبحث الثاني: لجنة بازل وتسيير المخاطر الإئتمانية	48
المطلب الأول: لجنة بازل	48
المطلب الثاني: الوقاية من المخاطر الإئتمانية	59
المطلب الثالث: معالجة المخاطر الإئتمانية	64

خلاصة الفصل	67
الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري	
تمهيد	69
المبحث الأول: الإطار العام للبنك الوطني الجزائري	70
المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري ونشأته، وهيكله التنظيمي	70
المطلب الثاني: موارد البنك الوطني الجزائري وأهم أهدافه	74
المطلب الثالث: إدارة وتنظيم البنك الوطني الجزائري	75
المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض الاستغلال	76
المطلب الأول: الدراسة الأولية لطلب القرض	76
المطلب الثاني: الدراسة المالية ملف القرض	80
المطلب الثالث: اتخاذ القرار	92
خلاصة الفصل	95
خاتمة	97
قائمة المراجع	101
الملاحق	107

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (2-1)	أوزان الترجيح وفق المنهج المعياري بازل II	32
الجدول رقم (2-2)	التقديرات الرقابية المعيارية	36
الجدول رقم (2-3)	أوجه الاختلاف بين التصنيف الداخلي الأساسي والتصنيف الداخلي المتقدم	43
الجدول رقم (2-4)	أوزان ترجيح المخاطر حسب فئات الأصول الواردة في الميزانية	51
الجدول رقم (2-5)	معاملات تحويل الإئتمان للتعهدات خارج الميزانية	52
الجدول رقم (2-6)	معدل الترجيحات للخطر المحتمل	62
الجدول رقم (3-1)	تطور رأس مال المؤسسة محل الدراسة (الوحدة = 1000 دج).	77
الجدول رقم (3-2)	الموارد البشرية للمؤسسة.	79
الجدول رقم (3-3)	الخزينة التقديرية للمؤسسة محل الدراسة لسنة 2020	81
الجدول رقم (3-3)	تطور الميزانية المالية للمؤسسة	82
الجدول رقم (3-5)	تطور عناصر جدول حسابات النتائج للمؤسسة	84
الجدول رقم (3-6)	قيم رأس المال العامل للمؤسسة	85
الجدول رقم (3-7)	حساب احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة (الوحدة: ألف دينار جزائري).	86
الجدول رقم (3-8)	حساب الخزينة الصافية للمؤسسة (الوحدة ألف دج)	86
الجدول رقم (3-9)	حساب نسب الهيكل المالي للمؤسسة	87
الجدول رقم (3-10)	حساب نسب الخزينة للمؤسسة	89
الجدول رقم (3-11)	حساب نسب النشاط للمؤسسة	90
الجدول رقم (3-12)	حاسب نسب المردودية للمؤسسة	91

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (1-1)	قرارات الإئتمان وتحقيق أهداف البنك	10
الشكل (1-2)	معايير منح الإئتمان	17
الشكل (2-1)	ركائز اتفاقية بازل الثانية	59
الشكل (2-2)	عمليات تسيير الحسابات في البنك التجاري	65



مقدمـــــــــــة



مقدمة:

تعتبر إدارة المخاطر المصرفية من أهم الموضوعات التي يهتم بها المصرفيون على المستوى العالمي، وخصوصا منذ السنوات القليلة الماضية، وفي أعقاب توالي الأزمات المالية والمصرفية، وكانت أكثر الأزمات المالية والمصرفية شدة هي أزمة دول جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من عام 1997وعام، 1998 والتي أثرت تأثيرا ملحوظا على الاقتصاد العالمي وقد أثارت تلك الأزمات المصرفية المتتالية والمتعمقة اهتمام المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، واتضح أن أهم أسباب حدوث تلك الأزمات المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية، وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، حيث تشكل مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي خاصة في ظل التطور التكنولوجي المستمر وإلغاء القيود في ممارسة الأنشطة المصرفية.

يعتبر القطاع البنكي بنية هامة في الاقتصاد إذ أن له دور كبير في التنمية الاقتصادية، حيث شهد هذا القطاع على مستوى العالم العديد من التطورات في السنوات الأخيرة تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة البنكية ما أدى إلى زيادة المخاطر البنكية، حيث تواجه البنوك العديد من المخاطر عند قيامها بأنشطتها المختلفة وأهم هذه الأنشطة هي منح الائتمان حيث يمثل هذا الأخير معظم أصول البنك ويساهم في النصيب الأكبر من الأرباح، فتعتبر المخاطر الائتمانية من أهم المواضيع التي يهتم بها مسؤولي البنك لما تسببه من عواقب مالية وفي ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن أفضل التدابير وذلك باستعمال مختلف الأساليب النوعية أو الكمية من أجل تخفيض التعرض للخسائر المحتملة وتجنبها، ونتيجة لتطور المخاطر البنكية في العديد من الدول جاءت مقررات لجنة بازل حيث شكلت هذه الأخيرة تطورا كبيرا في مجال الرقابة البنكية وثقافة جديدة في إدارة المخاطر البنكية، والجزائر كغيرها من الدول بذلت جهدا لإقامة نظام بنكي جديد خاصة بظهور العولمة وأصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل البنكي ووضع الإجراءات اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بما يخدم أهداف البنك وتعتبر إدارة المخاطر الائتمانية الجزء الأساسي الذي تهتم به البنوك التجارية الجزائرية خاصة بعد الإصلاحات التي مست المؤسسات المالية والمتمثلة في قانون النقد والقرض.

على ضوء ما سبق يمكن حصر إشكالية البحث في سؤال جوهري يتمثل فيما يلي:

ما فعالية إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الجزائرية؟

من هذا الإطار وللإجابة على هذه الإشكالية تطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما المقصود بالائتمان البنكي وما هي سياسة البنوك في منحه؟

2-ما هي المخاطر الائتمانية وكيف تتم إدارتها والحد منها؟

3-ما دور لجنة بازل 2" "في إدارة المخاطر الائتمانية؟

4-ما مدى نجاح البنوك التجارية الجزائرية وذلك بإدارة المخاطر الائتمانية؟

الفرضيات:

من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة تم صياغة مجموعة من الفرضيات والتي سوف يتم تدعيمها أو رفضها، وهي:

1-نعني بالائتمان البنكي الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، أما عن السياسة المتبعة فتعتمد البنوك جملة من الآليات والأساليب قبل منح الائتمان.

2-يمكن القول بأن المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد وفي الوقت المحدد، وتتم إدارتها عن طريق جملة من الآليات والأدوات.

3-جاءت اتفاقية بازل 2""للقضاء على المخاطر الائتمانية التي زادت حدتهافي ظل التطورات المالية المتلاحقة الأمر الذي فرض تدخل دولي ووضع معايير للحد من هذه المخاطر.

4-رغم النجاح النسبي والإصلاحات إلا أن البنوك التجارية الجزائرية ما زالت تعاني من نقائص فيما يخص تطبيق ما جاءت به لجنة بازل ."

أهمية الموضوع:

للموضوع أهمية كبيرة وذلك من خلال مركز البنوك التجارية في دعم الاقتصاد،إذ أنها تقوم بتمويل مختلف القطاعات، وارتباط نشاطها بعدة مخاطر أهمها المخاطر الائتمانية. وكذا أهمية بالغة تتمثل في معرفة أساليب إدارة المخاطر الائتمانية للتقليل من الخسائر وتطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقا لاتفاقية بازل " 2"وتحفيز البنوك الجزائرية للعمل وفقا للمعايير الدولية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نختصرها فيما يلي:

1-تسليط الضوء على البنوك التجارية وسياستها في منح الائتمان.

2-التعريف بالمخاطر الائتمانية وكيفية إدارتها بأهم الإجراءات والأساليب المتبعة.

3-محاولة التعرف على معايير اتفاقية بازل " 2"ومساهمتها في دعم الإجراءات للحد من المخاطر الائتمانية.

4-التعرف على فعالية إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الجزائرية وواقعها.

المنهج المتبع:

من أجل دراسة الموضوع والإجابة على الأسئلة المطروحة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية، الائتمان، مخاطره وطرق إدارة هذه المخاطر، وكذا المنهج التحليلي وذلك لتحليل ما تم جمعه من معلومات ومعطيات، كما قمنا باستعمال منهج دراسة حالة وذلك لإسقاط الجانب النظري من الدراسة على الواقع العملي وذلك بدراسة ميدانية تمثلت في وكالة البنك الوطني الجزائري المدية.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع لأسباب معينة منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي هي:

1-الأسباب الموضوعية:

تزايد الاهتمام بالمخاطر البنكية خاصة الائتمانية في ظل الأزمات؛ - الأهمية الكبيرة لإدارة المخاطر الائتمانية وذلك لتقليلها من الخسائر التي تتحملها البنوك، والتعرف على أهم ما جاءت به لجنة بازل " 2" وفعاليتها في البنوك التجارية الجزائرية؛ - توافق الموضوع محل الدراسة مع التخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر.

2-الأسباب الذاتية:

الميول الشخصي للقطاع البنكي و الرغبة في زيادة المعلومات عن نشاطات البنوك ميدانيا للاستفادة منها مستقبلا.

الدراسات السابقة:

-دراسة ميرفت علي أبو كمال [الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل II " دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين]هي مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة في الجامعة

الإسلامية بغزة فلسطين سنة 2007، وهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع الاستراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية، وأهم النتائج التي توصلت إليها :كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، إضافة إلى الالتزام بالضوابط والقواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد للمصارف من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان، وتوصلت إلى أنه يصعب على المصارف قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل II لعدم توفر المقومات اللازمة لتطبيق الأساليب المعاصرة، حيث تفضل المصارف استخدام الأسلوب المعياري الموحد عند قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل II عن استخدامها لأسلوب التقييم الداخلي.

-حمزة طيبي [البنوك التجارية الجزائرية و تحديات اتفاقيات بازل II دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري] مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بجامعة عمار الثليجي بالأغواط الجزائر سنة 2007/2006 ، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقييم قدرات البنوك التجارية على تجاوز التحديات التي تفرضها التحولات الجارية في العالم على صعيد الصناعة المصرفية و لاسيما الاتجاه العالمي الحالي السائر إلى إقراره بمعايير بازل ،II ونظم الباحث معالجة هذه الدراسة من خلال أربعة فصول .وأهم ما توصل إليه في هذه الدراسة : الافتقار إلى وظيفة مختصة بشؤون تسيير المخاطر، لاسيما إنشاء لجنة إدارة المخاطر على غرار لجنة التدقيق ولجنة التقنين.

-فاطمة بن شنة [إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية] مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح بورقلة سنة 2010التي تهدف إلى إبراز الإطار العام لإدارة المخاطر ، ومحاولة فهم وتحليل معايير لجنة بازل الدولية لإدارة المخاطر والحد من تعثر الديون، كما تؤكد على أهمية مقررات لجنة بازل II في وضع مناهج تعمل على ضبط العمل المصرفي في معالجة مخاطر الائتمان على نحو يضمن السلامة للمراكز المالية للبنوك ويحول دون تعثرها، ومحاولة تطبيق منهج التصنيف الداخلي المقترح من قبل لجنة بازل في تقييم مخاطر الائتمان، والوقوف على أسباب تعثر القروض في البنوك الجزائرية والسبل الكفيلة لمعالجة المشكلة، حيث توصلت إلى أن البنوك تقوم بتقييم محفظة قروضها بصفة دوري للاطلاع على نشاطها الائتماني و مؤشرات تعثرها وذلك من خلال:

معرفة فئات المقترضين الأكثر تعثرا من حيث طبيعة نشاطهم، قدرا \金م في إدارة نشاطهم ....، حجم ونسبة القروض المتعثرة في كل قطاع وفي كل نوع من أنواع القروض و كذا ضرورة وجود تكامل بين التحليل المالي و التحليل الإحصائي و ذلك لتفادي القصور الناجم عن استخدام التحليل المالي بمفرده لتقييم مخاطر الائتمان.

- علي عبد الله أحمد شاهين [مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية دراسة تحليلية تطبيقية في فلسطين] ، الجامعة الإسلامية -غزة سنة 2010، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين وتحديد أوزان ترجيحية لها، وذلك لغرض صياغة إطار مقترح يمكن من خلاله قياس تلك المخاطر وفق أسس عادلة وواقعية لكافة المنشآت طالبة الائتمان، وبالتالي تأصيل المعايير والقواعد التي تبنى عليها تلك العمليات بما يحقق مبدأ النفعية نحو خدمة أهداف الإدارة المصرفية لدى اتخاذ قراراها بشأن منح الائتمان.

حدود الدراسة:

- **الإطار الزماني** : لم يتم تحديد إطار زماني للدراسة فقد قم نا بالدراسة بصفة عامة ولم نخصص فترة زمنية معينة.
- **الإطار المكاني** : دراسة ميدانية لوكالة البنك الوطني الجزائري بالمدية.

صعوبات البحث:

-واجهنا مجموعة من الصعوبات أهمها عدم الحصول على المعلومات الكافية من الوكالة البنكية محل الدراسة.
-صعوبة موافقة البنك على إجراء التربص لديهم.
-صعوبة الحصول على القوائم نظرا لسرية الملفات.

هيكلة الدراسة:

لانجاز البحث قمنا بتقسيمه إلى قسمين حيث احتوى الأول على فصلين نظريين و الثاني فصل تطبيقي تسبقهم مقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع واشكاليته، و تتعقبهم خاتمة متضمنة نتائج البحث و جملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها، وجاءت فصول هذه المذكرة على النحو التالي:

الفصل الأول خصص لتقديم مفاهيم حول المخاطر الائتمانية و احتوى من خلاله على مبحثين:

- الأول الائتمان.
- الثاني لأساسيات المخاطر الائتمانية.

بالنسبة للفصل الثاني تناول تحليل المخاطر الائتمانية وقد خصص مبحثاه لدراسة:

- تقنيات تحليل المخاطر الائتمانية.
- لجنة بازل وتسيير المخاطر الائتمانية

و أخيرا في الفصل الثالث انتهى بحثنا التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ قرار لمنح القرض لدى البنك الوطني الجزائري –المدية–



الفصل الأول:

ماهية المخاطر الإئتمانية



تمهيد:

يعتبر موضوع المخاطر أحد أهم المواضيع التي تزايد فيها اهتمام المصرفيين والباحثين، نظرا لما تواجهه المصارف من تحديات المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعا عالميا، حيث نتجت عنها مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية كالاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية في جانب الخدمات المالية و ظهور تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى التوجه نحو اقتصاد السوق .كل ذلك أدى إلى زيادة و تنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك مع زيادة تعقيداتها و التي تأتي في مقدمتها الائتمان المصرفي الذي يمثل الركيزة الأساسية في النشاط المصرفي.

وعلى الرغم من هذا التطور الايجابي التي شهدته المصارف إلا أن هناك بعض الأزمات التي شهدها القطاع المالي سواء كان في الدول النامية أو الدول المتقدمة، مما أدى إلى التأثير السلبي على اقتصاديات تلك الدول حيث تلعب البنوك دروا هاما في النشاط الاقتصادي فلا يقتصر تأثير نشاطها على المجتمع المالي فقط بل يمتد أيضا إلى غيره من المجتمعات الأخرى نظرا للعلاقات المتبادلة بين البنوك داخل وخارج الدولة. وتتعرض البنوك وفقا لطبيعة نشاطها للعديد من المخاطر حيث أن السمة الأساسية التي تتصف بها البنوك في الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على التعامل مع المخاطر التي لم تعد تقتصر على نوع واحد فقط هو المخاطر الائتمانية بل تعددت أنواع تلك المخاطر و تشعبت إلى الحد الذي أصبح فشل العديد من البنوك والمؤسسات المالية في الآونة الأخيرة لا يرجع فقط إلى المخاطر الائتمانية ولكن يرجع إلى أنواع أخرى من المخاطر.

و لكن اختيار المنهج الذي سوف يعتمد عليه في الدراسة يتطلب منا تحديد وتوضيح الأسس النظرية و الذي سنحاول التطرق إليه في الفصل الأول، بحيث ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الائتمان

المبحث الثاني: أساسيات المخاطر الائتمانية.

المبحث الأول: الائتمان.

إن الاهتمام الأساسي لبنوك المستقبل ليست هي الأموال ولكنها المخاطرة حيث تتمكن البنوك من تحقيق التفوق على منافسيها عن طريق تعظيم عوائدها من خلال المخاطرة وبالنظر إلي أهمية المخاطرة في العمل المصرفي، لذا فمن الضروري تناول مفهومها بقدر ملائم من الإيضاح والتحليل، وبناء على ذلك يجب عرض مفهوم المخاطر وكذا تعريف ونشأة وتطور الائتمان ثم نتطرق إلى أهداف الائتمان.

المطلب الأول: مفهوم الإئتمان ونشأته.

الائتمان بلغة القانون له معنى واسعا ، فهو يعني تسليم الغير مالا، منقولا أو غير منقول على سبيل الدين، أو الوديعة، أو الوكالة، أو الإيجار، أو الإعارة، أو الرهن، أو لإجراء أي عمل ما. كل هذا سواء كان بأجر أو بغير أجر. وفي جميع الأحوال يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال مع نية استعادته.

أما بلغة الاقتصاد فالائتمان يعنى تسليف المال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك وهو يقوم على عنصري الثقة والمدة، كما يتخذ الائتمان عدة صور أو أنواع بحسب مدته أو الغرض من الحصول عليه أو حسب الجهة المستفيدة منه والمانحة له[1].

نشير إلى مصطلح الائتمان والقرض سيعتمدان للدلالة على نفس المعنى خلال هذه الدراسة، تعددت التعاريف التي وردت بشأن الائتمان والتي من بينها:

أنه: "القوة الشرائية المقرضة أو التي تصير متاحة للمقترضين، حيث يصبح ممكن لهؤلاء الأفراد غير القادرين حاليا، الانتظار من أجل الحصول على السلع التي يرغبونها وتكلفة ذلك هي سعر الفائدة"[2].

يعرف الائتمان بأنه:" الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعيا أو معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها و بشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه، و بضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حالة توقف العميل عن السداد"[3].

---

[1]. المجلل المفاهيمي الأول، **الميكانيزمات الاقتصادية الوحدة 3** : (**النظام المصرفي** ،**Le Système Bancaire**) ص 6.

2. خالد أمين عبد الله، اسماعيل ابراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 167.

[3]. عبد العزيز دغيم، ماهر الأيمن، إيمان انجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي** ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد2.

ويعرف الائتمان على أنه : "التزام جهة لجهة أخرى بالاقتراض أو المداينة، ويراد به أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها البنوك بمختلف أنواعها"[1].

أو"الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمشاريع في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بمجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف الزبون عن السداد بدون أي خسائر".

وعليه فالائتمان بمثابة مبادلة لمال حاضر بوعد وفاء مقبل ومبرر ذلك هو الثقة، لكن ليس كل عملية ثقة تعتبر بالضرورة عملية ائتمان، فالائتمان له عناصر أربع على الأقل[2]:

- ✓ **علاقة مديونية:** حيث يفترض وجود دائن (هو مانح الائتمان) ومدين (متلقي الائتمان)، وواضح أنه هنا بالضرورة قيام عنصر الثقة بينهما.
- ✓ **وجود دين:** المبلغ النقدي الذي يعطيه الدائن للمدين والذي يتعين على الثاني رده للأول، وفي هذا ما يظهر ارتباط الائتمان بالنقود.
- ✓ **الأجل أو الفارق الزمني:** وهو الفاصل بين حدوث المديونية والتحرر منها، وهذا الفارق الزمني هو العنصر الجوهري في الائتمان، والمميز للمعاملات الفورية عن المعاملات الائتمانية.
- ✓ **المخاطرة:** تتضمن ما يمكن للدائن أن يتحمله نتيجة انتظاره لدينه، ناهيك عن احتمال عدم دفع الدين.

وبصفة عامة، يظهر الائتمان – عادة – في المعاملات الاقتصادية والمالية التي يتخلى فيها المقرضون (مانحو الائتمان) عن شيء ذي قيمة في لحظة زمنية معينة في مقابل وعود من المقترضين بالدفع في المستقبل، والشيء المتخلى عنه قد يكون نقودا أو سلعة أو خدمة أو أي شكل من أشكال الحقوق المالية كالأسهم

1. ابراهيم محمد علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، **تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، دراسة نظرية تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005–2007**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، العدد 83، 2010، ص ص 5،6.

2. عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي، البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 40.

والسندات. ومع ذلك فالدين الحاصل نتيجة لذلك يكون عادة قابلا للدفع في صورة نقود. ومع تعدد الوظائف التي يؤديها الائتمان كان لابد أن تتعدد الأدوات الائتمانية لتتمشى مع صوره المختلفة ووظائفه المتعددة.

نشأة الائتمان:

إذا تحدثنا عن نشأة الائتمان فإننا نجد أ أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع دون إعطاء أصحابها حق بالفائدة، بل انه كان يترتب عليه في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هده الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها، من ثمة أخذت مؤسسات الإيداع هده بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات الإقراضية، بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية لاحظت هذه المؤسسات أن قسما من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها، ففكروا باستخدام جزء من هده الودائع وتسليمها للمحتاجين مقابل فائدة . وهكذا بعد أن كان المودع يدفع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، كما انتقل العمل المصرفي من مهمة قبول الودائع إلى ممارسة عمليات الإقراض، ليصبح الركن الأساسي لأعمال البنوك هو قبول الودائع والمدخرات من جهة و تقديم التسهيلات الائتمانية و الخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى[1].

المطلب الثاني: أنواع وأدوات الائتمان.

أولا: أنواع الائتمان:

تتعدد صور الائتمان وأنواعه وفق معايير عديدة، وفيما يلي نتناول وبشكل موجز مختلف هذه الصور.

1. معيار الغرض من الائتمان.

وفق هذا المعيار ينقسم الائتمان إلى[2]:

- **الائتمان الاستثماري :** وهو الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية، لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل مثل الاستثمار في الأصول الثابتة كالمكائن والأراضي وغيرها.
- **الائتمان التجاري:** وهو الائتمان الذي يمنح لشركات الأعمال لتمويل عمليات رأس المال العامل فيها، فهو ائتمان قصير الأجل يستخدم لتمويل العمليات الجارية.

[1]. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 11.

[2]. مهند حنا نقولا عيسى، **إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 55، 56.

- **الائتمان الاستهلاكي** : وهو الذي يمنح عادة إلى الأفراد لتمويل عمليات استهلاكية مثل شراء السيارة أو الأثاث أو السلع المعمرة الأخرى. فهو ائتمان شخصي في العادة يقدم في الأغلب للأفراد من موظفي الدولة والشركات الأخرى، وهو عادة متوسط الأجل ويأخذ شكل البيع بالتقسيط.

2. معيار أجل الائتمان.

تبعا لهذا المعيار ينقسم الائتمان إلى[1]:

- **ائتمان قصير الأجل** : هو الذي لا تزيد فترة استحقاقه عن سنة واحد، وعادة ما يمنح لتمويل عمليات رأس المال العامل ذات الدوران السريع مثل تمويل شراء المواد الأولية وتمويل النقدية. وتتسم أسعار الفائدة عليه بالانخفاض.
- **ائتمان متوسط الأجل** : وهو الذي تتراوح مدة استحقاقه ما بين سنة واحدة وخمس سنوات، ويستخدم عادة لتمويل حاجات الأفراد من السلع الاستهلاكية المعمرة وحاجة المشروعات لتمويل بعض العمليات الرأسمالية مثل الحصول على الآلات وأدوات الإنتاج.
- **ائتمان طويل الأجل** : وهو ما زادت مدته على خمس سنوات وتلجأ إليه المشروعات لتمويل احتياجاتها من رؤوس الأموال الثابتة أو القروض التي تمنح لتمويل مشروعات جديدة.

3. معيار شخصية متلقي الائتمان.

وينقسم الائتمان المصرفي وفقا للشخص المقترض إلى[2]:

- **ائتمان مصرفي خاص** : وهو الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص كالأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية الخاصة كالشركات والمؤسسات الخاصة التي تتمتع بالملاءمة المالية)الحالية والمستقبلية.)
- **ائتمان مصرفي عام** : وهو الذي يمنح لأشخاص القانون العام) الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية التي تحظى بالثقة في التعامل مع الدولة(. وتعتمد قدرة الدولة في الحصول على الائتمان على المقدرة المالية لأفراد المجتمع ومؤسساته المصرفية وعلى الاستقرار السياسي الذي تتمتع به الحكومة وعلى مركزها المالي وعلى مدى محافظتها على تسديد ما سبق أن عقدته من قروض من قبل وعلى وقت إصدار العقد.

[1]. مهند حنا نقولا عيسى، المرجع السابق، ص 56.

[2]. المرجه نفسه.

4. معيار ضمان الدين:

وطبقا لهذا المعيار ينقسم الائتمان إلى ائتمان شخصي وائتمان عيني[1]:

- **الائتمان الشخصي**: وهو الذي يقدمه الدائن دون أي نوع من الضمانات العينية إلى المدين، مكتفيا فقط بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد مستندا إلى شخصية المدين)حسن سمعته ومتانة مركزه المالي.)
- **الائتمان العيني**: هنا يشترط الدائن أن يقدم المدين ضمانا عينيا لتسديد دينه. تكون قيمته في العادة أكبر من قيمة القرض. ويسمى الفرق بينهما "هامش الضمان". ومن صوره الشائعة نذكر:

– **القروض بضمان بضائع** : حيث تكون العين الضامنة للقروض من بضائع يودعها المدين لدى البنك فاتح الائتمان. ويشترط أن تكون البضائع قابلة للتخزين والتأمين عليها. وأحيانا يسمح البنك بأن تظل البضائع في مخازن المدين ولكنه يقوم برهنها رهنا حيازيا ويعين مندوبا له حارسا عليها.

– **القروض لتأمين الكمبيالات** : هنا يقدم المدين كمبيالات مسحوبة لأمره من أشخاص آخرين معروفين للبنك وتكون الكمبيالات مظهرة للبنك.

– **القروض بضمانات متنوعة** : ويندرج في هذا الباب أنواع مختلفة من القروض مثل السلف بضمان المرتبات حيث يمكن للعامل في القطاع العام أو الحكومي أن يحول مرتبه على أحد البنوك ويحصل على سلفة في حدود مرتبه لثلاثة أشهر. وكذلك من أنواع هذه القروض اعتمادات المقاولين واعتمادات الإيراد والتصدير.

إضافة إلى التقسيمات السابقة الذكر فإن عرض الائتمان من قبل البنوك التجارية يتم وفق التقسيمة التالية[2]:

-**الائتمان المصرفي المباشر النقدي ومن صوره الشائعة:** الحساب الجاري المدين والكمبيالات المخصومة والقروض والسلفيات المباشرة، كالقروض العادية أو المتجددة والقروض تحت الطلب.

-**الائتمان المصرفي غير المباشر ومن أكثر أشكاله شيوعا:** الكفالات المصرفية)خطابات الضمان) والاعتمادات المستندية والقبولات المصرفية وبطاقات الائتمان.

-الائتمان الدولي :فالبنوك التجارية تساهم في تقديم الائتمان الدولي القصير الأجل من خلال ضمان الالتزامات الدولية التجارية للزبناء وأوراق الخصم الدولية وتسهيل المدفوعات الدولية.

[1]. مهند حنا نقولا عيسى، المرجع السابق، ص 56.

[2]. سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 31.

-**الائتمان المشترك**: ظهرت فكرة الائتمانات المشتركة بعد تعاظم احتياجات المشروعات الاستثمارية إلى تمويل ضخم يساهم فيه أكثر من بنك تجاري، وهو عادة طويل الأجل.

-**الائتمان المصرفي بصيغة التمويل التأجيري والتمويل التشغيلي** : وهو أحد أهم التطورات التي حدثت في نشاطات البنوك التجارية ، بل هو ذروة التطوير القانوني للصيغ التي تحققت لشركات الأعمال في الحصول على المعدات والموجودات اللازمة دون أن تضطر لأداء كامل القيمة أو الكلفة. وبهذه الحالة فإن هذين الشكلين يعتبران شكلا جديدا للائتمان المصرفي.

ثانيا: أدوات الائتمان:

لقد استطاع أطراف عملية المبادلة على الدوام أن يستحدثوا أدوات وأساليب مختلفة لتحقيق هدف سرعة تداول الحقوق وتوفير أكبر قدر من الثقة في المعاملات، ومن أهم هذه الأدوات نجد الأوراق التجارية والأوراق المالية. فالأولى تعتبر أدوات ائتمانية قصيرة الأجل، بينما تعتبر الثانية أدوات ائتمانية طويلة الأجل، ومن الجدير بالذكر أن النقود الورقية ذاتها تُعد من بين أدوات الائتمان. فيما يلي نتناول أهم هذه الأدوات.

1. **الأوراق التجارية**: ومن أهمها الكمبيالة والسند الاذني والشيك وأذونات الخزينة. وأهم ما يميز هذه الأوراق سرعة تداولها وعدم تقيدها بالقيود المتعارف عليها في قواعد القانون المدني، كما أن العرف يدخل في توفير قدر كبير من الضمان لها وإضفاء درجة من الثقة عليها[1].

- **الكمبيالة:** هي صك أو ورقة تتضمن أمرا صادرا من الدائن (صاحب الكمبيالة) إلى المدين (المسحوب عليه) بأن يدفع لشخص ثالث (المستفيد) في تاريخ معين، أو قابل للتعيين أو بمجرد الإطلاع، مبلغا معينا.
- **السند الاذني**: هو صك يتعهد فيه المدين (محرر السند) بدفع مبلغ معين في تاريخ معين أو بمجرد الإطلاع لإذن المستفيد. وقد يكون التعهد بالدفع لحامل السند، ويعرف السند في هذه الحالة بأنه سند لحامله. ويختلف السند الاذني عن الكمبيالة في كونه لا يعتبر ورقة تجارية إلا إذا كان نتيجة لعملية تجارية وفي أن استعماله يقتصر على العمليات الداخلية فضلا عن عدم جواز خصمه لدى البنك المركزي.
- **الشيك:** هو ورقة تتضمن أمرا صادرا من الساحب إلى المسحوب عليه بأن يدفع لإذن شخص ثالث أو لحامله مبلغا معينا بمجرد الإطلاع. وهناك أداة ائتمانية قصيرة الأجل ليست من الأوراق التجارية وإن كانت تتشابه معها في نواح كثيرة وهي أذونات الخزينة. وإذن الخزينة هو سند بدين على الحكومة قصير الأجل)ثلاثة شهور في

[1]. عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الجامعة الجديدة،الأسكندرية، ،2004ص: .148

العادة(، وعادة ما يكون هذا السند لحامله، ويتضمن فائدة على الدين الذي يمثله لصالح المستفيد، ويمكن خصمه لدى البنوك التجارية.

2. **الأوراق المالية**: وهي أدوات الائتمان طويل الأجل وأهمها الأسهم والسندات[1].

- **الأسهم** :هي من قبيل حقوق الملكية. فحملة الأسهم هم شركاء في رأس المال وبالتالي لا يحصلون على فائدة وإنما يحققون أرباحا أو يتحملون خسارة تبعا للأداء المالي للمشروع الذي أصدر هذه الأسهم.
- **السندات**: هي بمثابة أدوات ائتمان قد تصدرها الحكومات أو المشروعات. والمكتتبون في هذه السندات لا يكونون شركاء في رأس المال وإنما مجرد دائنين ومن ثم يتعين أن يتقاضوا فائدة بسعر ثابت يتحدد مقدما ويستمر حقهم في تقاضيه حتى تاريخ استهلاك الدين من الجهة التي أصدرته.
- **النقود الورقية**: وهي تعتبر من أدوات الائتمان، وليس أدل على ذلك من كونها تسمى أحيانا بالنقود الورقية الائتمانية، دلالة على أن قبول الأفراد لها وتداولها بينهم إنما يتوقف على درجة ثقتهم في الجهة المصدرة لها وهي الدولة. ولذلك فإن الذي له حق إصدار هذا النوع من الائتمان هو الدولة فقط وإن كان ينوب عنها في الإصدار البنك المركزي باعتباره بنك الحكومة. وتتمتع النقود بميزة كبرى هي قبولها العام كوسيط في المبادلات وسيولتها الكاملة، وذلك بخلاف كافة أدوات الائتمان الأخرى التي تتمتع بقدر فقط من السيولة كبيرا كان أم صغيرا.

المطلب الثالث: أهداف الائتمان.

تسعى البنوك بأدائها لوظائفها المختلفة والتي تتمحور حول أداء وظيفة الوساطة المالية إلى تحقيق أهدافها العامة والتي يمكن إجمالها فيما يلي[2]:

1. هدف الربحية.
2. هدف النمو لنشاط البنك.
3. هدف الحصة السوقية والتي تمثل نصيب البنك من حجم السوق المصرفي.
4. هدف السيولة.
5. هدف الأمان من خلال تطبيق ممارسات وسياسات آمنة تجنب البنك أية حوادث عارضة قد تهدد أو تعصف بمركزه المالي.

[1]. عادل أحمد حشيش، المرجع السابق، ص 148.

[2]. عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999،ص 213.

6. شكل يوضح علاقة قرارات الائتمان بأهداف البنك العامة ومدى تفاعل وتداخل هذه القرارات وتأثيرها على تحقيق الأهداف من عدمه.

الشكل رقم :(1-1) قرارات الائتمان وتحقيق أهداف البنك.



المصدر: عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 213.

ويقع على عاتق الإدارة المحترفة للبنك عبء تحقيق نمو متوازن للبنك يتناسب مع حجم موارده والفرص التسويقية المتاحة أمامه ودرجة العائد الممكن تحقيقها ودرجة المخاطر المصاحبة لهذا العائد وفق آليات مصرفية عالية التخصص.

المبحث الثاني: أساسيات المخاطر الائتمانية.

سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء لمحة عن مفهوم المخاطر الائتمانية من خلال عرض هذا المفهوم من مختلف وجهات النظر، ثم التطرق لأسباب المخاطر الائتمانية و أهم معايير مخاطر الائتمان.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية.

على الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه، وتاريخ استحقاقه، ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى أخر إلا أن الخطر موجود دائما بالقرض الممنوح ويعد من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنوك، حيث تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده. كما يمكن أن نضيف عدة احتمالات أخرى والتي توضح أكثر المخاطر الائتمانية[1]، وهي كالأتي:

- المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل[2].
- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.
- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها ، سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض+الفوائد) أو في توقيتات السداد.
- المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كان بنكا، أو مؤسسة مالية، أو منشأة أعمال تبيع لأجل[3].

1. حمزة محمود الزبيري، **إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان ،2000، ص 210.
2. المرجع نفسه، ص 210.
3. ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص4.

- إن السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المقترض بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده.
- لا تختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما إذا كان المقترض شخصا حكوميا أو لا، إذ أن القروض الممنوحة لمنشآت الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطر ائتمانية، على الرغم من إشارة البعض إلى أن مخاطر القروض الموجهة للحكومة معدومة، كون أن الحكومة لا يمكن أن تمتنع عن سداد القرض.
- وتعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان[1].
- وقد عرف الاقتصادي *GERHARD SCHROECK* (2002)مخاطر الائتمان :بالمخاطر التي تنشأ عن عدم الدفع أو إعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق، أو من الأحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية الائتمان والتي تؤدي إلى خسارة البنك . وأن خسائر الائتمان هي عنصر يمكن التنبؤ به من عمليات الإقراض[2].
- ويعرف صلاح الدين حسن السيسي (2004) (المخاطر الائتمانية) أنها: "احتمال عدم قيام الطرف المقابل للبنك بالوفاء بالتزاماته في حدود الشروط المتفق عليها "، فهي لا تقتصر على وظيفة الاقتراض فقط، و إنما تمتد لنشاطات أخرى مثل :تمويل تجاري، إيداعات لدى المصارف، عمليات صرف أجنبي[3].
- و يعرف كل من لطيف زيود وماهر أمين و منير المهندس (2006) مخاطر الائتمان: هي مخاطر أن يتخلف العملاء عن السداد، أي عجزهم عن الوفاء بأصل الدين و الفوائد المترتبة في التاريخ المحدد لذلك، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض، أو تراجع المركز الائتماني للعميل، وبالتالي ازدياد احتمال التخلف عن السداد[4].

---

1. ابتهاج مصطفى عبد الرحمن ،المرجع السابق، ص 5.

2 .*GERHARD SCHROECK, **Risk Management and value creation in financial institutions**, John Wiley & Sons, Canada, 2002, pp 170- 171.*

3. صلاح الدين حسن السيسي، **قضايا مصرفية معاصرة "الائتمان المصرفي –الضمانات المصرفية –الاعتمادات المستندية** "، ط ،1دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص47.

4. لطيف زيود وآخرون، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) " حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري** "، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، المجلد 28، العدد2 ، 2006، ص20.

- و يعرف إبراهيم كراسنة (2006) مخاطر الائتمان بأنها المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله، والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك بالوقت المناسب[1].

لذلك يمكن القول بأن المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية ووفق هذا التحديد فان المخاطر الائتمانية تنقسم إلى ما يلي[2]:

1. **مخاطر اقراضية مباشرة:** وهي مخاطر تتعلق بعدم سداد القرض وأنواع الائتمانات الأخرى.
2. **مخاطر اقراضية محتملة:** وهي مخاطر ترتبط بالائتمان غير المباشر مثل الاعتمادات والكفالات والتي يمكن أن تتحول إلى مخاطر اقراضية مباشرة طيلة مدة الاعتماد أو الكفالات.
3. **مخاطر المصدر:** ينشأ هدا النوع من المخاطر بسبب وضع المصدر لسندات الدين مما ينتج عنه تغير في قيمة السند تؤدي إلى خسارة.
4. **مخاطر ما قبل التسويات** : وهي المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة أحد الشركاء التجاريين على تسديد التزاماته.
5. **مخاطر التسويات:** وهي التي تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن أحد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من أنه نفد التعهد المطلوب منه.
6. **مخاطر التحصيل:** و هي مخاطر تنشأ نتيجة إجراء و تحويل بناء على تعليمات أحد العملاء قبل أن يقوم بالدفع.

المطلب الثاني: أسباب المخاطر الائتمانية.

من خلال ما سبق يتضح أنه مهما كان المستفيد من القرض سواء كان منظمة أو شخص أو منظمة قرض أو حتى حكومة، تبقى دائما المخاطر الائتمانية محتملة وأسباب ذلك هي متعددة، والتي يمكن تقسيمها كالتالي[3]:

أ. المخاطر العامة:

وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل...إلخ.

---

1. ابراهيم كراسنة، **أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر** ، صندوق النقد العربي :معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات : أبوظبي، مارس 2006 ، ص37.
2. حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص174.
3. *Sylvie de Conssergues,* ***La banque : structure, Marché, gestion****, édition DALLOZ ,Paris 1996,p 98*

ب. المخاطر المهنية:

وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

ت. المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض:

وهو الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والأصعب للتحكم فيه، نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد، ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر[1]:

1. **الخطر المالي:** يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديو نها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك وهذا من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بدراسة الميزانيات، جدول التمويل وجدول. حسابات النتائج...الخ .وهذا بالاعتماد على كفاءة وخبرة موظفي البنك.

2. **مخاطر الإدارة:** وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة، والتي نقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، لأنه عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة.

3. **الخطر القانوني:** وهو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين، ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك أن يقوم بمراعاتها هي:

- النظام القانوني للمنظمة، شركة ذات أسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن...الخ.
- السجل التجاري، ووثائق الإيجار والملكية.
- مدى حرية وسلطة المسيرين على المنظمة، ونقصد به مدى سلطة المسيرين في المنظمة، هل تتمثل في التسيير فقط أم لهم الحرية في القيام بوظائف أخرى، كإبرام عقود القرض أو البيع، ورهن ممتلكات المنظمة.
- علاقة المسيرين بالمساهمين.

4. **خطر البلد:** لقد ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهو يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة.

1. محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 3.

ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، أو لما تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة، وبالتالي تؤثر هذه الظروف سلبا على إمكانياته في النشاط والإنتاج[1].

ويجب أن نفرق بين خطر البلد والتعريف الأخرى المتعلقة بخطر القرض والخطر السياسي والخطر الاقتصادي، نظرتها لوجود نوع من التداخل فيما بينهما[2]:

- **خطر البلد وخطر القرض** : لا يجب الخلط بين خطر البلد وخطر القرض، ففي الحالة الأولى عدم ملائمة المقترض سببها هو تموقعه الجغرافي لأنه يمارس نشاطه في بلد أجنبي وهو غير قادر على تسديد ديونه، أما في الحالة الثانية فإن عدم الملاءة مرتبطة بالمقترض وهذا نتيجة للتدهور الحاصل في وضعيته المالية بدون النظر إلى موقعه الجغرافي، بالإضافة إلى ذلك في حالة العمليات الدولية، هناك نسبة كبيرة من المقترضين الأجانب ليسو بمنظمات خاصة بل هم منظمات عمومية، أو تنظيمات حكومية، أو حتى دولة، وبالتالي ففي هذه الحالة فإن تقدير الخطر لا يمكن تحقيقه حسب المناهج المعتادة نظرا لغياب الوثائق المالية كالميزانية وجدول حسابات النتائج.
- **خطر البلد والخطر السياسي :** يعتبر الخطر السياسي من أحد عوامل خطر البلد، لان عدم الاستقرار السياسي لدولة ما يؤدي إلى ظهور وضعيات متعددة الخطورة بالنسبة للدائن والتي هي:
  - إعادة النظر أو إعادة مفاوضات العقود.
  - تحديد أو منع الاستثمارات الأجنبية.
  - تحديد أو منع خروج رؤوس الأموال.
  - التأميم بالتعويض أو بدونه.
  - رفض الاعتراف بالالتزامات المتخذة من طرف الحكومات السابقة.

من هذه الوضعيات نلاحظ أن الديون المستحقة على الدول الغير مستقرة سياسيا ترتفع وتزداد درجة خطورتها حتى ولو تلغي هذه البلدان ديونها تجاه الخارج.

---

[1]. *Pierre Mathieu, patrick d'heouville,* ***les divers crédits, une nouvelle gestion de risque de crédit****, ed-economique, Paris 1998, p10*

[2]. *Sylvie de Conssergues ,* ***gestion de la banque****, ed- Dunod, Paris 1996 ; pp 190-191*

- **خطر البلد والخطر الاقتصادي** : وهو العامل الثاني لخطر البلد، وينشأ من عدم قدرة السلطات النقدية لبلد أجنبي على تحويل الفوائد ورأسمال القرض للدائنين المأخوذ من طرف مختلف المنظمات العمومية

والخاصة، بالرغم من أن المنظمات الخاصة لها ملاءة ووضعية مالية جيدة تسمح لها بتسديد ديونها، ولكن نظرا لنقص الاحتياطات من العملة الصعبة لا تسمح لها بالتحويل إلى الخارج، إذن هذا الخطر هو مرتبط بالوضعية الاقتصادية والنقدية للبلد الأجنبي[1].

وبالتالي فالمخاطر الثلاثة السابقة (أي الخطر السياسي والاقتصادي وخطر القرض) متواصلة فيما بينها، فعدم الاستقرار السياسي يمكن أن ينعكس على الوضعية الاقتصادية والمالية، والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع مخاطر القرض، وتتسبب الأزمات الاقتصادية في الكثير من الأحيان في إحداث تغيرات في الأنظمة السياسية وبالتالي ضرورة إتباع منهاج الشمولية.

المطلب الثالث: معايير منح الائتمان.

تسعى إدارة الائتمان قبل اتخاذ القرار الائتماني الإحاطة بالمخاطر التي سيتعرض لها عند منح الائتمان، فالعامل الأساسي ناتج عن عدم رغبة العميل في تسديد ما بذمته من قروض أو فوائد أو عدم قدرته على توفير دخل مناسب لغرض إعادة القرض، حيث لا يمكن منح الائتمان أو القرض لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفر مجموعة من المعايير أو الشروط، بالشكل الذي يحفز ويدفع مؤسسة التمويل إلى الثقة في الفرد أو المؤسسة ومنحها القرض، حيث يبدأ الأمر بالحكم على المقترض وقدرته على السداد وسيرته الذاتية، ثم الحكم على مناسبة حجم الأموال المطلوبة وينتقل الأمر بعد ذلك إلى دراسة ما إذا كان المشروع يدر دخلا كافيا لمواجهة التزامات القرض أم لا[2].

لذلك أصبحت من الأمور المتعارف عليها عند إدارة الائتمان و عند تقييم الائتمان ضرورة تحديد المخاطر المرتبطة به من خلال تحليل مجموعة من المعايير عرفت بنظام * *Five C's of Crédit* والذي يعتبر أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، و التي على أساسها يقوم البنك بدراسة الجوانب المختلفة لدى عميله المقترض وفيما يلي عرض لهذه المعايير[3]:

---

[1]. *Sylvie de Conssergues , op.cit p 99*

[2]. رحيم حسين،**الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، الطبعة الأولى، 2008، ص135 .

*يلاحظ أن المنهج *Five C's of Crédit* يشتمل على الحروف الخمسة الأولى من معايير النظام وهي: *Condition, Collateral, Capital, Capacity, Character*

[3]. حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص ص. 141-152.

الشكل رقم 02: معايير منح الائتمان



المصدر: رحيم حسين،الاقتصاد المصرفي، دار هاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، الطبعة الأولى 2008، ص135.

أولا:

شخصية العميل *Character*:

تشكل شخصية العميل الركيزة الأولى في قرار منح الائتمان وهي الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، لهذا نجد أهم هدف تسعى إليه إدارة الائتمان عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة، باعتبار أن شخصية العميل تتحدد لعدة اعتبارات بعضها ينحصر في خاصية واحدة وبعضها يتوسع ليشتمل عدة خصائص التي يجب أن تتوفر في شخصية العميل [1]،حيث تمثل شخصية العميل المعيار الأساسي والأول في القرار الائتماني، وكلما كان العميل يتمتع بشخصية نزيهة وسمعة جيدة في الأوساط المالية، وملتزما بكافة تعهداته كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب [2]. وعادة إدارة الائتمان لا تفرق بين شخصية العميل فيما إذا كان فردا أو مؤسسة، فالمؤسسات الصغيرة و حديثة النشأة في علاقا تها المصرفية والسوقية تعتمد شخصيتها على مواصفات إدارتها .أما المؤسسات الكبيرة فان مواصفات شخصيتها تتجاوز محيط إدارتها لتشمل العمليات التي تقوم بها والسياسات التي تعتمد عليها والسجلات التي تحتفظ بها لأدائها.

ويعطي هذا تفسيرا من أن جزء من المخاطر الائتمانية و التي تنشأ من ضعف العميل أو عدم قدرته أو رغبته على التسديد للقرض أو فائدة ذلك القرض تنشأ عن اعتبار أدبي أو معنوي و ليس مادي.

---

[1]. عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، إيمان أنجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد3 ، 2006، ص196.

2. رحيم حسين، المرجع السابق، ص135.

مما سبق يمكن القول بأن المقصود بشخصية العميل سلوكياته التي تتحدد بمدى قدرته على الوفاء بالتزاماته ورغبته في ذلك .أما شخصية العميل كمؤسسة فيقصد بها الإدارة و التي تتجسد في مقدرة الشركة على الوفاء بما عليها من التزامات تجاه البنوك و ذلك من خلال قدرة إدار تها على انجاز الأعمال، وتحقيق الأهداف، وعلى هذا الأساس فان دراسة شخصية المؤسسة تقتضي الاطلاع على شخصية مدراء المؤسسة بغرض الإحاطة و الاستعلام عن أخلاقيات هؤلاء المدراء و مدى قدرتهم و استعدادهم لتسديد ما أستحق على المؤسسة.

إن ما يلفت الانتباه هو أن إدارة البنوك بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص أخذت تركز اهتمامها في الدراسة والتحليل عن حالة الإفلاس التي يعلنه بعض العملاء أملا في التخلص مما عليهم من التزامات تجاه البنوك والدائنين الآخرين .لذلك التحليل الائتماني يستمر للإحاطة بالمخاطر، فهناك فرق بين عميل يحاول إعادة تحسين أوضاعه المالية لتسديد ما عليه من التزامات رغم إعلان إفلاسه، و بين عميل أخر يعلن إفلاسه للتخلص من التزاماته تجاه البنوك[1].

إن تقييم شخصية العميل ليست بالعملية السهلة، فالإحاطة بهذه العملية تتسم بالصعوبة والتعقيد، ويعود ذلك إلى أن شخصية العميل لا يمكن تقييمها ماديا . ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد و جمع البيانات و المعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له، لمعرفة المستوى المعيشي وموارده المالية و المشاكل المالية التي يعانيها، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع البنك ومع الغير وسابق تصرفاته مع البنوك الأخرى .ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالمؤسسة والعاملين معها، وبمورديها والبنوك التي سبق للعميل المقترح التعامل معها، ولهذا تعتبر عملية الاستعلام عن العميل جزء من عملية الاستعلام المصرفي[2].

ثانيا: القدرة على الاستدانة *Capacity*:

يعتبر معيار القدرة على الاستدانة أحد أهم المعايير التي توثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان وعلى الرغم من أن المقدرة على التسديد تحدد مقدرة الزبون في إعادة ما اقترضه من البنك، إلا أن هناك عدة أراء و اتجاهات حددت مفهوم القدرة كمتغير في المخاطرة، و يمكن تجميع تلك الآراء وفق أربع اتجاهات أساسية و مختلفة وردت عند المهتمين بهذا المجال وهي[3]:

---

[1]. رحيم حسين، المرجع السابق، ص135.

2. عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، إيمان أنجرو، المرجع السابق، ص196.

3. رامي هاشم الشنباري، **التحليل المالي و دوره في اتخاذ القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين** ، مذكرة ماجستير، جامعة العالم الأمريكية، مارس 2006، ص115

-**الاتجاه الأول** : هو تفسير القدرة من خلال الاقتراب من شخصية العميل فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض.

- **الاتجاه الثاني**: يشير البعض للقدرة على الاستدانة بقدرة العميل على إدارة أعماله وخصائص تلك الأعمال وشرعيتها إدارة حسنة وسليمة تضمن للمصرف سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة قروض.

-**الاتجاه الثالث**: يذهب أصحاب هذا الاتجاه في تفسير القدرة إلى الأمور المالية، حيث ينصب اهتمامهم حول قدرة طالب الائتمان على إنشاء عائد متوقع كافي لضمان مخاطرته وتسديد ما عليه من التزامات مستحقة من طرف البنوك.

-**الاتجاه الرابع**: ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة العميل على الاستدانة تعتمد على مقدار التدفقات النقدية و المتوقع تحقيقها من العميل.

وعليه يمكن قياس قدرة العميل على السداد من خلال العوامل التالية[1]:

✓ مدى قدرة العميل من حيث العلم و الخبرة على إدارة و ممارسة نشاطه.

✓ التعرف على موارد التدفق النقدي للعميل طالب الائتمان و التي تكون المصدر الأساسي للسداد - .مدى تنوع أنشطة و أعمال العميل المقترض.

✓ دقة البيانات المحاسبية الخاصة بالقيود المحاسبية و الطرق المحاسبية المختلفة - .درجة الرقابة الداخلية في المشروع الذي يعمل فيه العميل المقترض.

✓ التعرف على مركز العميل في السوق وحصته السوقية - .المراحل الاستثمارية التي قطعها العميل طالب الائتمان.

✓ التعرف على استقرار الطلب على منتجات العميل في الفترة الحالية، و التنبؤ المستقبلي للطلب على منتجاته.

وبالتالي فان القدرة تدل من جهة على الطاقة الاقراضية بالنسبة للبنك والتي تتحدد أساسا بحجم الرصيد القابل للإقراض، ومن جهة أخرى تعبر أيضا على القدرة الاقتراضية بالنسبة للزبون والتي تتحدد بقدرة العميل على تحقيق الدخل.

ولقياس هذا المعيار يجب على البنك إجراء دراسة دقيقة يتم من خلالها التعرف على تفاصيل المركز المالي للعميل، وكذا تعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس البنك أو أية بنوك أخرى، ومن خلال هذه الدراسة يقوم متخذ القرار الائتماني باستقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض.

[1]. رامي هاشم الشنباري، المرجع السابق، ص 116.

ثالثا: رأس المال *Capital* :

يقصد برأس مال العميل مقدار ما يملكه من أصول مثل الأسهم و السندات وأملاك أخرى غير منقولة، بمعنى أن رأس المال يشمل جميع الأصول المنقولة والغير المنقولة التي يمتلكها العميل مطروحا منها المطلوبات التي بذمته.

ومن جهة أخرى يعبر رأس مال العميل المقترض على قدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حالة عدم قدرة العميل على سداد ما لديه، ويرتبط هذا العيار في هذه الحالة بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للعميل والتي تشمل على كل من رأس المال المستثمر والاحتياطات المكونة والأرباح المحتجزة.

تشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل في سداد التزاماته التي هي حقوق للبنوك يعتمد الجزء الكبير منها على قيمة رأس المال الذي يملكه العميل، فكلما كان رأس المال كبيرا كلما انخفضت المخاطر الائتمانية و العكس صحيح. فرأس مال العميل يمثل قوته المالية إضافة إلى أنه الضمان الإضافي لإدارة الائتمان عندما يفشل في تسديد ما عليه في تسديد ما عليه من التزامات.

لهذا يعتبر رأس المال أحد أهم عناصر ومعايير منح الائتمان، باعتبار أن نوعية وقيمة رأس المال تؤثر في قدرة العميل على سداد الائتمان. وهو يدل بالنسبة للبنك على درجة تحمل أو تغطية المخاطر، حيث يسمح لكل دولة بتطبيق قواعدها الخاصة بكفاية رأس المال باستخدام اتفاقية بازل كحد أدنى أساسي، وبالتالي فإن حجم القروض التي يمكن للبنك القيام بها مقيد بالحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال[1].

رابعا: الضمان *Collateral* :

يجب أن تقابل التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء بضمانات كافية لتسديد قيمة هذه التسهيلات، بالإضافة إلى ما يستحق عليها من فوائد و عمولات ومصاريف، و تهدف المصارف من الحصول على الضمانات إلى تحقيق التوازن بين التسهيلات الائتمانية التي تصرح بها المصارف وبين ما يقابلها من ضمانات، حيث أن احتمال الخسارة أمر وارد و متوقع كاحتمال الربح، كما أن الخطأ في التقدير أمر وارد لما قد يحدث من تغيرات خارجة عن إرادة كل من المصرف و العميل على حد سواء[2].

1. برايان كويل، ، **تحديد مخاطر الائتمان**، إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق ، الطبعة العربية الأولى، 2006، ص 87.
2. صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق، ص ص 24-25.

* هناك قروض بضمان ودائع، أو بضمان أوراق مالية، و هناك قروض بضمان أقطان أو محاصيل زراعية أو بضمان شخصي أو بدون ضمان.

ويقصد بالضمان مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة و غير منقولة و التي يرهنها العميل لتوثيق الائتمان المصرفي .فقد يكون الضمان شخصا ذو كفاءة مالية وسمعة أدبية مؤهلة لكي تعتمد عليها إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان .ويمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص أخر ووافق أن يكون ضامنا للعميل، ولذلك تنوعت الضمانات حتى قسمت القروض بحسب ضماناتها*.

على الرغم من أن إدارة الائتمان اهتمت بالعديد من المعايير التي تضمنت سمعة العميل وأخلاقه وجوانب مختلفة من شخصيته إلا أ نها لا تتجاهل الضمانات بمفهومها القانوني لكي تعطي رؤية واضحة عن مفهوم الضمانات .فالضمانات تعتبر خط الدفاع الثاني في حالة عجز العميل عن سداد التزاماته .وأفضل ضمان للبنك هو الضمان الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة وبدون خسارة، لهذا يجب أن يراعي عند تحديد الضمان ما يلي:

- عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان.
- يعتبر الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك بحيث يمكن استخدام هذه الضمانات بسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد.
- ينبغي أن تكون ملكية الضمانات ملكية كاملة و ليست محل نزاع.
- يجب أن تكون الضمانات كافية لتغطية قيمة الائتمان والفوائد و العمولات الأخرى قدر المستطاع.

وعموما تتفق العديد من الآراء على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في أسس اتخاذ القرار الائتماني، بل يضمن الأمان والسلامة للائتمان الممنوح، فهناك مقولة مشهورة إلى أن "الضمان لا يصنع القرض . "كما حذر البعض من أن يكون القرار الائتماني معتمدا على مدى وجود الضمان أو عدم وجوده فقط، بل يعتمد على مدى تعزيز الرغبة و القدرة على السداد عند العميل.

الفرع الخامس :المناخ العام *Condition*:

تنظر إدارة الائتمان إلى المناخ العام على أنه معيار من معايير منح الائتمان، فهو يمثل الظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل، إلا أن بعض التحليلات تنظر إلى هذا من زاوية أخرى على أنه يشمل بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية البيئة المحيطة بالعميل . فمصطلح محيط البيئة هو مفهوم أوسع وأدق في التعبير عن المناخ العام فهو يشمل التغيرات التي يتعرض لها العميل في شكل المنافسة والطلب على السلع وظروف البيع والتوزيع .وعليه ولدراسة هذا العنصر يجب أن يتم على مستويين[1]:

1. محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني**، ط ،1دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص381.

- ✓ **المستوى الداخلي**: في حالة ما إذا كان المقترض مؤسسة مثلا، ينبغي دراسة نظامها الداخلي وحصتها السوقية، و لوائح التعيين و سياسات التمويل، والخطط الحالية والمستقبلية...الخ.
- ✓ **المستوى الكلي**: والذي يتطلب من محلل الائتمان أن يتجاوز في دراسته حدود المؤسسة إلى البيئة المحيطة بها :الظروف الاقتصادية العامة، معدلات التضخم، القوانين والتشريعات التي تحكم الصناعة التي تعمل فيها الشركة ومعدلات النمو السكاني...الخ.

إن المقصود بالظروف المحيطة تأثير الحالة الاقتصادية المحيطة بالعميل على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، وكذا الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل فيه المؤسسة، هذا بالإضافة إلى بعض الظروف الخاصة التي ترتبط مباشرة بالنشاط الذي يمارسه العميل مثل :الحصة السوقية، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج .....الخ[1].

[1]. محمد مطر، المرجع السابق، ص 381.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا الإلمام بجزئيات مخاطر الائتمان، وبما أن الاهتمام الأساسي لبنوك المستقبل هي المخاطرة حيث تتمكن البنوك من تحقيق التفوق على منافسيها عن طريق تعظيم عوائدها من خلالها وبالنظر إلي أهمية المخاطرة في العمل المصرفي، قمنا بالتطرق إلى مفهوم المخاطر والتي تمثل التغير الذي يحدث على قيمة كل سهم أو قيمة الأموال الخاصة أو أصل معين، مبرر أو لا، فان هي شيء لا يمكن تجنبه في مجال الأعمال فان أية مغامرة في مجال الأعمال هي كلعبة المقامرة لأن إمكانية الخسارة تملك إمكانية تحققها بقدر ما تملك إمكانية تحقق آمال الربح. وتوصلنا إلى أن عملية تحليل الخطر تفرض على البنك أن يعرف جيدا مختلف المخاطر ومصادرها، فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة و لهذا تطرقنا إلى نشأة الائتمان وأهدافه المتمثلة في تحقيق عائد مناسب من توظيف الأموال المتاحة للمصارف التجارية في ظل الالتزام بالسياسات المعتمدة لذلك.

كما تناولنا أهم أساسيات المخاطر الائتمانية فوجدنا أن مخاطر الائتمان تنشأ من احتمال فشل العميل المقترض عن الوفاء بسداد الدين المستحق عليه في الموعد المتفق عليه، كما تنشأ نتيجة لمجموعة من الأسباب والتي من أهمها تلك المتعلقة بالمقترض التي نحكم عليها من خلال مجموعة من المعايير المستخدمة لمنح الائتمان ومن خلالها تبين لنا أن قرار منح الائتمان أو رفضه يجب أن يتم لكل طلب مقدم فإذا كان القرار ايجابي فان الخطوة التالية هي تحديد قيمة أو حجم الائتمان الممنوح وتقييم وتحديد ومراقبة مجالات الائتمان، فتقريبا معظم صفقات الأعمال تعتمد على الائتمان لأ نها شريان الدم أو حياة القطاعات المختلفة كما وتصل إلى الحياة اليومية لأي إنسان من الجنس البشري.

الفصل الثاني:

تحليل المخاطر الإئتمانية

تمهيد:

لقد شهدت الأعمال المصرفية لدى البنوك التجارية تطورا كبيرا عبر السنين، إذ وصلت الأعمال المصرفية في اقتصاديات دول العالم المختلفة إلى درجة كبيرة من التطور والتعقيد حيث يعتبر هذا القطاع من أرقى النشاطات، و بما أن الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية، فان القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال، و عملية منح الائتمان للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية، وبالرغم من التطور الذي شهدته المصارف في الدول النامية أو المتقدمة، إلا أن ذلك أدى إلى التأثير السلبي على اقتصاديات تلك الدول وما يلاحظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت لمشاكل البنوك العامل الرئيسي فيها. وقد أرجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاطر المصرفية وعلى رأسها المخاطر الناتجة عن منح الائتمان .ومن هذا المنطلق جاءت لجنة بازل للرقابة على البنوك التي تم الإعلان عن اتفاقيتها الثانية في يناير 2001 بتعديل معايير كفاية رأس المال السارية منذ 1988.وباعتبار أن إدارة المخاطر جزء لا يتجزأ من متطلبات بازل II والتي ركزت فيه على ذلك من خلال محورها الثاني، و ذلك بهدف تدعيم الملاءة المالية للجهاز المصرفي على المستوى العالمي وإيجاد مناخ مناسب للائتمان لتفعيل الرقابة على مخاطره، إضافة إلى اقتراح اللجنة لثلاثة مناهج مستخدمة في قياس مخاطر الائتمان.

وعلى ضوء ما تناولناه في الفصل الأول من مفاهيم المخاطر الائتمانية، ارتأينا تقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقنيات تحليل المخاطر الائتمانية.

المبحث الثاني: دور لجنة بازل في معالجة المخاطر الائتمانية.

المبحث الأول: تقنيات تحليل المخاطر الائتمانية.

نه دف من خلال هذا المبحث إلى التطرق لأهم العوامل المحددة لقرار منح الائتمان من خلال ثلاث مجموعات من العوامل : عوامل متعلقة بالعميل؛ عوامل متعلقة بالمصرف وعوامل متعلقة بموضوع الائتمان،إضافة إلى الإلمام بالمناهج التي وضعتها لجنة بازل لتسيير وقياس مخاطر الائتمان الذي يؤطر دراستنا وكذا التقدير والتقييم لخطر عدم الدفع مسبقا و المقصود به الخطر الائتماني.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني.

بعد دراستنا لمعايير منح الائتمان يمكن أن نستنتج أن هناك مجموعة من العوامل المتكاملة تؤثر في اتخذ القرار الائتماني في أي بنك، إذ يرتبط بعضها بالعميل و البعض يرتبط بالبنك والبعض الأخر يرتبط بالتسهيل الائتماني نفسه .وأن تحديد تلك العوامل يتطلب إجراء التحليل الائتماني الذي من شأنه أن يحدد مقدرة المقترض على سداد قيمة القرض.

وعليه يمكن القول بأن الغرض الأساسي من التحليل الائتماني هو تحديد قدرة ورغبة المقترض على سداد القرض المطلوب بالشروط المتفق عليها في عقد القرض .ويمكن توضيح هذه العوامل من خلال العناصر التالية:

أولا: العوامل الخاصة بالعميل:

تشمل العوامل المتعلقة بالعميل كل من الشخصية، رأس المال، قدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، الضمانات المقدمة والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، حيث تقوم كلها بدور تقييم صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها و التي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تنشئ القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخذ قرار ائتماني سليم[1].

1. إيمان أنجرو، **التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي (المصرف الصناعي السوري نموذجا)**، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، ،. 2007، ص 46.

ثانيا: العوامل الخاصة بالمصرف:

وتتمثل هذه العوامل فيمايلي:

أ -**درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف:** وتتمثل في حجم الأموال النقدية غير الموظفة والتي تفيض عن حاجة المصرف في الوقت الراهن، أو هي مقدار التوظيف الحالي و شكل هذا التوظيف في أصول المصرف ومدى قابليتها للتسيير بسرعة .ويؤثر في السيولة عاملان أساسيان هما[1]:

- تلبية طلبات المودعين من السحب من الودائع.
- تلبية طلبات الائتمان أي القروض و السلفيات لغرض تلبية احتياجات المجتمع .

ب -الإستراتيجية التي يتبعها المصرف في اتخاذ قراره الائتماني:

تؤثر الإستراتيجية التي يتبعها البنك في اتخاذ قراره الائتماني أي في استعداده لمنح الائتمان أو عدم منحه، فعادة ما تقوم البنوك بتبني إحدى الاستراتيجيات الآتية[2]:

- **إستراتيجية قيادة السوق:** وهي إستراتيجية هجومية تتبعها البنوك الكبيرة الحجم و التي تتوسع باستمرار، و من ثم تكون قدراتها ورغبتها على منح الائتمان كبيرة واستعدادها اكبر لتقبل أكبر درجة من المخاطر.
- **إستراتيجية انقياد السوق:** و تتبعها المصارف المتحفظة التي تعاني خلل ما في مركزها المالي، ومن ثم فإنها تستخدم الأدوات التقليدية في منح الائتمان ولا تقبل أي عملية تتضمن مخاطر غير معتادة.
- **إستراتيجية الرشادة الائتمانية :** عادة ما تقوم المصارف الصغيرة الحجم بإتباعها، خاصة إذا كانت مواردها المالية محدودة .وتقوم هذه الإستراتيجية على رفض منح الائتمان لأي عميل، أو لأي نشاط، أو لأي مبلغ يتضمن مخاطر مرتفعة.

ج. الهدف العام للمصرف:

يعتبر الهدف الأساسي للمصارف تحقيق الأرباح، إلا أن هناك مجموعة أخرى من الأهداف تسعى المصارف إلى تحقيقها مثل السيولة والاستقرار وتحقيق التنمية الاقتصادية. وهذه الأهداف تبدو في مجملها متناقضة، فمثلا التركيز على هدف الربحية دون أخذ السيولة بعين الاعتبار أو تركيز المصرف على السيولة دون أخذ عنصر الربحية بعين الاعتبار يعتبر أمرا عقيما، وذلك أن النقد في الخزائن يعتبر وجها من أوجه الاستخدام غير المدر للدخل، ولهذا على إدارة المصرف الموازنة الحكيمة بين مختلف الأهداف السابقة الذكر.

1. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية بيروت، 1991، ص93.
2. محمد أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة "الظاهرة ...الأسباب ...العلاج"**، ط ،1ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة ، 1997، ص ص -318. 317

د.حصة المصرف في السوق المصرفي:

يجب أن تسعى المصارف إلى الزيادة من حصتها السوقية من خلال تعاملات رائدة وفريدة لا تقدمها مصارف أخرى، وتنقسم حصة المصرف في السوق إلى أربعة أجزاء و هي[1]:

- حصة في الإيداعات و تشمل (عدد المودعين، حجم الإيداعات، توزيع المودعين وفقا لنوع الوديعة ونوع التعامل)
- حصة في التوظيف وتشمل (عدد العملاء، حجم التوظيف، توزيع التوظيفات حسب نوع العميل)
- حصة في الخدمات المصرفية وتشمل (أنواع الخدمات المصرفية التي من المتوقع تأديتها و إمكانية التطوير).
- حصة في الأموال المدارة للعملاء و يدخل في ذلك صناديق الاستثمار.

هـ. إمكانيات المصرف المادية و البشرية:

وتشمل الكفاءات الإدارية وخبرة القائمين على منح الائتمان، فكلما تعاظمت إمكانيات المصرف المادية والبشرية كلما تعاظمت إمكانية منحه الائتمان من عدمه . ويمكن تلخيص جميع العوامل الخاصة بالبنك والتي سبق ذكرها فيما يلي[2]:

- درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا وقدرته على توظيفها، ويقصد بالسيولة قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، هذه القدرة مرتبطة أساسا بمدى استقرار الودائع، إذ أن الودائع المذبذبة ستحد من قدرة البنك في اعتماد سياسة إقراضية شاملة، وتصبح إدارة الائتمان مطالبة بتحقيق هدفين متعارضين هما :تلبية طلبات المودعين من جهة، وتلبية طلبات الائتمان من جهة ثانية.
- رسالة البنك ونوع الإستراتيجية التي يتبناها في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها .القدرات التي يمتلكها البنك وخاصة الإطارات المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضا مدى تطور التكنولوجيا المطبقة.

استقلالية البنك.

- ضرورة الالتزام بالقيود والتشريعات القانونية التي يصدرها البنك المركزي حيث تحدد لنا إمكانية التوسع في القروض أو تقليصها وكذا الحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها، وهذا من أجل تفادي أي تضارب بين سياسة البنك الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي.

1. رامي هاشم الشنباري، مرجع سابق، ص ص 118- 119.
2. المرجع نفسه، ص 119.

ثالثا: العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني:

هناك مجموعة من العوامل المتعلقة بموضوع الائتمان نفسه وتشمل[1]:

أ. الغرض من التسهيلات الممنوحة للعملاء:

الغرض من القرض قد يطلب لغرض تمويل رأس المال العامل "قروض قصيرة الأجل"، أو لغرض تحقيق توازن في الهيكل المالي "قروض طويلة الأجل....."الخ، ويجب أن يكون الغرض واضحا ومحددا داخل الدراسة الائتمانية، وأن يعكس ذلك نفسه في الكيفية التي سيتم بها منح التسهيلات الائتمانية، ويرتبط بالغرض أسلوب وطريقة السحب من هذه التسهيلات، ومصادر السداد المتوقعة وأسلوب هذا السداد، كما يرتبط الغرض بالضمانات التي استلزمتها الدراسة الائتمانية.

ونشير إلى خصوصية البنوك الإسلامية أنه يشترط في الغرض من التسهيل الائتماني أن يكون متوافقا مع أحكام الشريعة الإسلامية ومنها:

- أن يكون الهدف من المشروع مقبولا شرعا، وأن لا يكون فيه ضرر للمسلمين وغيرهم .يجب أن لا تكون مدخلات غير مقبولة شرعا مثل استخدام لحوم خنازير في المعلبات والأطعمة.
- يجب أن لا تكون مخرجات المشروع محرمة شرعا كأن يتم إنشاء مصنع للخمور.
- عدم استخدام الأساليب والطرق المحرمة شرعا.
- أن لا يكون نوع الاستثمار منهي عنه شرعا مثل ما يعرف بالتمويل بالهامش.

ب. مدة التسهيل:

وهي المدة التي يطلبها العميل ويرغب في الحصول على القرض خلالها، وهل تتناسب فعلا مع إمكانيات العميل، نوع القرض المطلوب، وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك.

ومن المتعارف عليه أن المخاطر تزداد بازدياد المدة الممنوح عنها التسهيل، ومن ثم معرفة المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل من خلالها، و متى سيقوم بالسداد وهل سيقوم فعلا بالسداد، وهل تتناسب مع إمكانيات العميل وقدراته، أو عائد النشاط الذي يمارسه بحيث تكفي الإيرادات المتولدة عن النشاط لسداد التزامات التسهيل أم لا[2].

---

[1]. سمحان حسين، **عوامل التمويل و الاستثمار في المصارف الإسلامية**، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، العدد 2، ص49.

2. محمد أحمد الخضيري، المرجع السابق، ص 322.

ج. مصدر و طريقة السداد:

أي هل سيتم السداد دفعة واحدة أم على شكل أقساط دورية، وهل يتناسب مع إمكانيات كل من العميل والبنك في نفس الوقت .لذا من المهم معرفة مصدر السداد لدى العميل للوقوف على مدى إمكانية سداد التسهيلات من الموارد الناجمة عن نشاط العميل، وتقييم مدى انتظامها وكفايتها لسداد كافة الالتزامات من عدمه، ثم طريقة السداد على دفعة واحدة أو بأقساط دورية أو حق السحب والإيداع خلال فترة التسهيلات، ومن ثم يتعين على الباحث الائتماني دراسة كيفية السداد للتسهيلات الممنوحة لتقييم مناسبتها للعميل و النشاط الممول وسياسة المصرف الائتمانية[1].

د. نوع و مبلغ التسهيلات المطلوبة:

إن مبلغ القرض مهم جدا في التحليل الائتماني لأنه كلما زاد حجم القرض تطلب دراسة أكبر من طرف البنك .حيث يجب تحديد التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للائتمان في المصرف أم يتعارض معها، وهل سيتناسب مع الغرض والنشاط الذي سيقوم بتمويله، وهل هناك عقبات معينة تحول دون سداد التسهيل من جانب العميل سواء في الحضر أو المستقبل خلال فترة الائتمان، وكذلك الأمر بالنسبة لمبلغ التسهيل حيث له أهمية محورية خاصة، فكلما زاد المبلغ عن حد معين زادت مخاطر عدم سداده، الأمر الذي يزيد من حرص البنك على الدراسات والبحوث التي يجريها .واذا كان مبلغ التسهيل المطلوب صغير فانه من السهل الحصول عليه اذا توفرت الشروط الائتمانية المعتادة[2].

المطلب الثاني: مناهج قياس المخاطر الائتمانية.

نه دف من خلال هذا المطلب إلى تقديم عرض تفصيلي لكل من المنهج المعياري ومنهج التصنيف الداخلي وكذا سنقوم بعرض مبسط للمنهجين التمييزي والتجريبي.

أولا: المنهج المعياري:

تعتبر الطريقة المعيارية المستخدمة من أجل قياس مخاطر الائتمان هي الأبسط لاحتساب متطلبات رأس المال، حيث يستعمل هذا النوع من المناهج في المصارف التي تمارس أنشطة معقدة والتي تتضمن تصنيفا أدق لمخاطرها.

وأهم ما جاءت به الاتفاقية الجديدة هو تعديل طريقة ترجيح أوزان المخاطر المعمولة بها في اتفاقية 1988م إذ يعتمد هذا الأسلوب على ترجيح الأصول بأوزان المخاطر وفقا لنوع التسهيل والتقييم الائتماني من

[1]. رامي هاشم الشنباري، المرجع السابق، ص 120.
[2]. المرجه نفسه.

طرف مؤسسات تقييم خارجية (وكالات التصنيف الخارجي). ولتطبيق هذا الأسلوب يتطلب إتباع الخطوات التالية[1]:

1. تبويب الأصول: تقوم هذه الطريقة على تقسيم المخاطر الائتمانية إلى فئات حيث يتم تبويب الأصول وفقا لنوع الجهة المقترضة على النحو الأتي:

- الحكومات و البنوك المركزية.
- الحكومات غير المركزية ووحدات الحكم المحلي.
- البنوك.
- -بنوك التنمية.
- الشركات.
- عملاء التجزئة.
- قروض الرهن العقاري.
- مؤسسات تتعامل في الأوراق المالية.
- قروض لأغراض سكنية.

2.**ترجيح الأصول بأوزان المخاطر** : يتم ترجيح القروض بأوزان المخاطر البسيطة تبعا للتقييم الائتماني للعميل وحسب تبويب التسهيل، وتتراوح أوزان المخاطر 0 (بالمائة، 20بالمائة، 50بالمائة، 100بالمائة، 150بالمائة) وفيما يلي ملخص أوزان المخاطر في الجدول التالي:

1.تهاني محمود محمد الزعابي، **تطوير نموذج لاحتساب متطلبات رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي و البنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2008، ص 67.

الجدول (2–1): أوزان الترجيح وفق المنهج المعياري –بازلII

المدينون	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+إلى BBB-	BB+ إلى BB-	B+ إلى B-	أقل من - B	غير خاضع للتقييم
الحكومات و البنوك المركزية	%0	%20	%50	%100	%100	%150	%100
مؤسسات القطاع العام بخلاف الحكومة المركزية (PSE*)	تقدر أوزان مخاطر المطالبات على مؤسسات القطاع العام طبقا للخيار 1 أو الخيار 2 للمطالبات على المصارف. و إذا أختير الخيار 2 يجري تطبيقه دون إجراء المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل						
بنوك التنمية المتعددة (MDB)**	تعالج حسب الخيار 2 للمطالبات على المصارف و لكن بدون إجراء المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل. إذ يطبق الترجيح 0 بالمائة *** على مطالبات مصارف (MDB) التي تتمتع بتصنيف مرتفع (Highly - Rated) و التي تفي بمعايير اللجنة.						
البنوك — الخيار 1	%20	%50	%100	%100	%100	%150	%100
البنوك — الخيار 2	%20	%50	%50	%100	%100	%150	%50
البنوك — المطالبات أقل من 3 شهور	%20	%20	%20	%50	%50	%150	%20
المؤسسات التي تتعامل بالأوراق المالية	تعالج مثلما تعالج المطالبات على المصارف بشرط أن تخضع لرقابة متطلبات كفاية رأسمال القائمة على أساس المخاطر. و خلاف ذلك فإنها تعالج بنفس الطريقة التي تعالج بها المطالبات على الشركات.						
المؤسسات	%20	%50	%100	%100	%150	%150	%100
محافظ التجزئة	حددت اللجنة وزن مخاطر للمطالبات التي تدخل ضمن هذه المحفظة ب 75 بالمائة						
قروض العقارات السكنية	حددت اللجنة وزن مخاطر للقروض المضمونة بالكامل برهن عقاري سكني ب 35 بالمائة سواء كان المقترض هو الذي يشغله أو كان مؤجرا. و قد يطلب من البنوك أن تزيد من تلك الأوزان التفضيلية وفقا لما تقتضيه الحاجة.						
قروض العقارات التجارية	100 بالمائة باستثناء الأسواق المتقدمة و بعد موافقة البنك المركزي يسمح بتخفيض الوزن الى 50 بالمائة اذا كان العقار المرهون بقيمة مرتفعة.						
القروض التي مضى موعد استحقاقها	حددت اللجنة وزن مخاطر 150 بالمائة اذا كانت المخصصات المحددة أقل من 20 بالمائة من رصيد الدين القائم، و 100%عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 20 بالمائة من رصيد الدين القائم، و وزن المخاطر 100 بالمائة و يمكن خفضه الى 50 بالمائة بعد موافقة المراقب عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 50 بالمائة من رصيد الدين القائم.						
الأصول الأخرى	الوزن النمطي للمخاطر 100 بالمائة						

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على مجوعة من المراجع

---

* Public Sector Entities :PSE

** Multinational Development Banks :MDB

*** مصارف التنمية متعددة الأطراف المؤهلة للترجيح بالمخاطرة بنسبة 0%هي :البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، IBRDشركة التمويل الدولية IFC، بنك التنمية الأسيوي ADB، بنك التنمية الإفريقي AFDB، البنك الأوروبي للإنشاء و التعمير ، EBRDبنك التنمية للدول الأمريكية IADB، بنك الاستثمار الأوروبي ، EIBالصندوق الأوروبي للاستثمار ، EIFبنك الاستثمار الاسكندينافي ، NIBبنك التنمية الكاريبي CDB، البنك الإسلامي للتنمية IDBو بنك التنمية لمجلس أوروبا .

1. أنظر في كل من :

–تهاني محمود الزعابي، المرجع السابق، ص68 .

من خلال الجدول السابق تجدر الإشارة إلى النقاط التالية[1]:

- يقوم وزن المخاطر على أساس التصنيف الائتماني الخارجي للمصرف ذاته.

- يتم منح وزن مخاطر للبنوك المنشأة في دولة معينة وزنا أقل بدرجة واحدة من وزن مخاطر الممنوح لحكومات تلك الدولة.

تقدير أوزان المخاطر وفق هذا المنهج يعني أنه في حالة ما إذا كان المقترض جهة سيادية وقدم له البنك المقرض تمويلا قدره 100مليون دولار وهي مصنفة عند مرتبة AAA إلى AA – فانه ستتم معاملة هذا الأصل (القرض)على أنه خال من مخاطر الائتمان، و أن البنك المقرض لن يطلب أي رأسمال مقابل ذلك . ولكن إذا كان تصنيف الجهة السيادية عند مرتبة BBإلى -B، فان القرض المقدم سيتطلب حماية رأس المال بنسبة 100بالمائة. بمعنى أن البنك سيحتفظ بنسبة 4 بالمائة من رأس المال من الأصل، 4مليون دولار (رأس المال الأساسي)، وبنسبة 8بالمائة أي 8مليون دولار لإجمالي رأس المال وهذا نظير المخاطر المرتبطة بالأصل .أما إذا كان تصنيف المقترض عند أقل من- B فان احتساب متطلبات رأس المال للأصل الناشئ 100مليون دولار سيعامل على أنه 150 *مليون دولار، و عليه ستكون متطلبات رأسمال نظير مخاطره هي 8بالمائة من 150مليون دولار[2].

3.إمكانية تخفيف المخاطر:

يمكن تخفيف مخاطر الائتمان بالعديد من الأساليب بشرط أن تكون موثقة مستنديا و ملزمة قانونا و تتمثل في :الضمانات و كفالات أطراف أخرى و المقاصة (Netting،) ويأتي تفصيلها كما يلي:

1.3.الضمانات:

وقد حدد المنهج المعياري أنواع معينة على سبيل الحصر لهذه الضمانات، و التي لن يتسنى اعتبار كثير من الضمانات الأخرى لدى البنوك وسائل لتخفيف المخاطر، و بالتالي سترتفع مخاطر الائتمان بالبنوك و يتم استخدام هذا الأسلوب بإحدى الطريقتين الآتيتين[3]:

1.تهاني محمود الزعابي، المرجع السابق، ص 69.

* ما يلاحظ أن اللجنة حددت لأول مرة وزنا ترجيحا تجاوز 100%من قيمة الأصل الائتماني، حيث وصل إلى ، 150%و هذا يعني أن المصارف مطالبة بالاحتفاظ برأسمال يصل إلى حد 12% (150 % x 8%)لمواجهة مخاطر بعض الأصول الائتمانية.

2. طارق الله خان، حبيب أحمد، **ادارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية** ، ط 1، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية، 2003،ص ص 109-110.

*3.Basel Committee on Banking Supervision, **The Standardised Approach to Credit Risk**, Consultative Document, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, January 2001, p20-28*

أ. الطريقة البسيطة:

يتم بموجب هذه الطريقة تخفيض أوزان المخاطر للعميل بالوزن المرجح للضمان، وفقا لنوع الضمان و الشروط المحددة له و التي يلزم فيها ما يلي:

- ألا تقل مدة الاحتفاظ بالضمان عن مدة القرض.
- أن يتم اعادة تقييم الضمانات بصفة دورية و بما لا يقل عن مرة كل ستة أشهر.
- أن يتم ترجيح الجزء المغطي من القرض بوزن المخاطر الخاص بالضمان، في حين يرجح الجزء غير المغطي بوزن مخاطر العميل .و أيا كان لابد ألا يقل وزن المخاطر للجزء المغطي من القرض عن 20بالمائة كحد أدنى، و يستثنى من هذه النسبة ما يلي[1]:

✓ الضمانات التي تؤدي إلى تخفيض وزن مخاطر الدين إلى 0 بالمائة مثل الضمانات النقدية والأوراق المالية الحكومية.

✓ إذا كان القرض والضمان من ذات العملة، وكان الضمان أصول نقدية أو أوراق مالية حكومية أو لهيئات حكومية ذات وزن مخاطر 0بالمائة.

أنواع الضمانات التي يمكن استخدامها في هذه الطريقة:

تشتمل الطريقة البسيطة على الضمانات الآتية[2]:

- ✓ النقدية (الودائع التي في حوزة البنك المقرض).
- ✓ الذهب والمعادن النفيسة.
- ✓ الأوراق المالية المقيمة من مؤسسة تقييم خارجية بشرط أن لا يقل التقييم عن –BBB
- ✓ الأوراق المالية التي ليس لها تقييم من خلال مؤسسة تقييم خارجية و تتوفر فيها شروط خاصة.
- ✓ الأوراق المالية المدرجة بالمؤشر الرئيسي للبورصة.
- ✓ وثائق صناديق الاستثمارات.

[1].*CBCB, «**Convergence internationale de la mesure et des normes de fonds propres**», BRI, Suisse : Bâle, juin 2004, pp : 35-36*

[2] .*Basel Committee on Banking Supervision, **"The New Bazel Capital Accord"**, Consultative Document, "Bank for International Settlements, Bazel, Switzerland, January 2001, p17*

ب. الطريقة الشاملة:

بموجب هذه الطريقة يقوم البنك بتعديل قيمة المبلغ المعرض للمخاطر حتى يعكس تأثير قيمة الضمان، و ذلك باستخدام ما يسمى بتقليص قيمة (Haircuts) كلا من القرض و الضمان لمراعاة التقلبات المستقبلية الممكنة في قيمة كل منهم، و ذلك باستخدام المعادلة التالية[1]:

$$E^* = \max \{ 0; [E \times (1 + D_e) - S (1 - D_S - D_{FX})] \}$$

حيث E^*: قيمة التعرض بعد تخفيف مخاطر الائتمان.

E: القيمة المحاسبية للتعرض.

De: .المقدار المناسب للتعرض.

S: قيمة الضمان المقبوض.

Ds: مقدار التخفيض المناسب للضمان.

D_{fx}: فروق العملة إذا كان القرض و الضمانة من عملتين مختلفتين لمراعاة تقلبات أسعار الصرف.

أنواع الضمانات التي يمكن استخدامها في هذه الطريقة:

- ✓ كل الضمانات الواردة بالطريقة البسيطة.
- ✓ الأوراق المالية غير المدرجة بالمؤشر الرئيسي للبورصة و لكن مسجلة بالبورصة.
- ✓ صناديق الاستثمار التي تتضمن الأوراق المالية في البند السابق.
- ✓ يمكن أن يكون تاريخ استحقاق الضمانة قبل تاريخ استحقاق القرض، كما أنه يتعين إعادة تقييم يومي للضمانات.

هناك طريقتين لاحتساب نسبة تقليص القيمة ال Haircuts هما:

- **طريقة التخفيضات الرقابية المعيارية:** نسبة ال Haircuts القياسية محددة من قبل لجنة بازل أو سلطة الرقابة الوطنية، وهي تمثل ما سيتم اقتطاعه من الضمان والجزء المتبقي يمكن استخدامه لتخفيف المخطر الائتماني، وتختلف الطريقة وفقا للتقييم ونوع الأوراق المالية والجهة المصدرة لهذه الأوراق (حكومات أو مصدرين آخرين) ووفقا للمدة المتبقية.
- **طريقة التخفيضات الداخلية:** نسبة ال Haircuts تقدر ذاتيا، حيث يتم استخدام مثل هذه التقديرات من قبل المصرف فيما يخص تقلبات سعر السوق بشرط موافقة البنك المركزي بعد استيفاء معايير كمية ونوعية معينة . والجدول التالي يوضح التقديرات المعيارية الرقابية:

[1].*CBCB, op-cit, p28*

جدول رقم2-2: التقديرات الرقابية المعيارية

تصنيف الإصدار لسندات الدين	الاستحقاق المتبقي	المقترضين السياديين	مقترضين آخرون
AAA إلى AA- / A1	أقل من 1 سنة	%0.5	%1
	1 سنة < 5 سنوات	%2	%4
	< من 5 سنوات	%4	%8
A+ الى BBB- / A3/A2	أقل من 1 سنة	%1	%2
	1 سنة < 5 سنوات	%3	%6
	< من 5 سنوات	%6	%12
BB+ الى BB-		%15	
أسهم مدرجة بالمؤشر الرئيسي للبورصة		%15	
أسهم أخرى مدرجة في أسواق مالية معروفة		%25	
OPCVM / FCPF			
النقدية بنفس العملة		%0	
مخاطر سعر الصرف بين التعرض و الضمانات		%0	

Source : *Pascal Dumontier, Denis Dupré,* ***Pilotage Bancaire : Les normes IAS et La réglementation Bale 2****, revue banque édition, Paris, 2005, p 174*

ويمكن التوضيح أكثر من خلال المثال التالي :قرض مقدر ب 100000 أورو مدة استحقاقه 3سنوات، صادر عن مؤسسة عمومية تعتبرها سلطة الرقابة الوطنية كمقترض سيادي في تعاملها مع القطاع المصرفي، تصنيف الائتمان هو +A، الصفقة مصحوبة بضمان مالي في شكل سندات الخزينة العمومية مصنفة ب AAAمقدرة ب 65000 أورو.

الأصل المرجح بمخاطر الائتمان قبل التخفيف APR = 100000 * 20% = 20000

الأصل المرجح بعد التخفيف E* = (100000 (1 + 0.03)) – (65000 (1 - 0.03))

E*=103000–63050=39950

APR=39950*20%=7990

2.3. الكفالات:

تساعد الكفالات الضمانات في تحسين جودة الائتمان، حيث تشكل الكفالات التجارية أهمية بالغة في أدوات السيطرة على مخاطر الائتمان في المصارف ، وتقتصر الكفالات على الوحدات الحكومية والبنوك المركزية و وحدات الحكم المحلي و أي جهة أخرى وزن المخاطر بها 20 بالمائة أو أقل، وألا يزيد وزن المخاطر للضامن عن المدين، ويتم ترجيح الجزء المغطي بوزن المخاطر الخاص بالضامن بينما يرجح الجزء غير المغطى بوزن مخاطر العميل، الأمر الذي يتطلب ضرورة فحص تقييم الضامن قبل قبول الضمانة[1].

3.3.المقاصة Netting :

هي تقنية معروفة في أسواق التمويل، حيث تهدف إلى إضفاء الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، وذلك بتخفيض احتمالات التعثر وتترك بصمتها في هندسة مخاطر سعر الصرف بتسهيل تصفية صفقة مع الطرف المقابل بالانتقال من الوضعية القصيرة إلى الوضعية الطويلة أو بالعكس حتى الوصول إلى رصيد يكون المستحق على البنك متعرض صافي .ومن هنا تنشأ عدة اعتبارات عند المقاصة من بينها أجال الدينين، العملات والأدوات المالية التي ارتبطت بنشوء الالتزامين، ولهذا قد تضمن عملية المقاصة تخفيض قيمة أحد الدينين أو كلاهما، إضافة إلى بيع و مقايضة إجمالي الدينين .وتتيح هذه التقنية التخفيض الصفري، عدا عكس ذلك يكون في حالة تغير سعر الصرف لاختلاف العملة، و هذا مرهون بتوفير البنك لـ[2]:

-تهيئة أسس قانونية متينة تثبت أن المقاصة صالحة في كافة القطاعات الاختصاصية بغض النظر عن حالة تعثر المدين .

- الحصول في أي لحظة على معلومات عن المركز المالي عن العميل.
- الإشراف ومراقبة الضمانة.
- الإشراف ومراقبة المتعرضات المعنية على أساس صافي.

1. طارق الله خان، حبيب أحمد، المرجع السابق، ص 153.

2. حمزة طيبي، البنوك **التجارية الجزائرية و تحديات اتفاقية بازل II –دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري** ، جامعة عمار الثليجي، الأغواط، 2006-2007، ص 93.

ثانيا: منهج التصنيف الداخلي *IRB* :

يعتبر هذا المنهج من الأساليب المتقدمة لقياس المخاطر و يتطلب الحصول على موافقة البنك المركزي قبل التطبيق و الالتزام بحد أدنى من المتطلبات التي تتمثل في : دقة البيانات، أنظمة القياس، الرقابة الداخلية، دقة نتائج الإفصاح، إلا أنه في حالة تطبيق هذه الأساليب لا يمكن التراجع عنها و الرجوع للأسلوب المعياري .وتعتمد هذه الأساليب على التقديرات الذاتية للبنوك في قياس مكونات المخطر في حالة استخدام المنهج المتقدم أو بمساعدة السلطات الإشرافية بغرض الوصول إلى الأوزان الترجيحية لمخاطر الأصول، ومن ثم احتساب رأس المال الواجب الاحتفاظ به في حالة استخدام المنهج الأساسي.

1. تعريف التعرضات:

يتعين على البنوك في إطار منهج IRBأن تقوم بتصنيف التعرضات إلى فئات واسعة من الأصول لمختلف خصائص مخاطر الائتمان، و يختلف كل منها بخصائص ضمنية حيث يكون التصنيف كالأتي[1]:

1.1.تعريف تعرض الشركات : هي التزامات الديون التي تتكبدها الشركات من جراء إنشائها لإدارة الأصول المادية. ويتميز تعرض الشركة بأن مصدر السداد يكون على أساس العمليات الجارية للمقترض، وليس على أساس التدفق النقدي للمشروع أو للممتلكات . كما يشمل هذا التعريف أيضا مؤسسات القطاع العمومي التي لم تستوف خصائص المطالبات على المؤسسات السيادية الموضحة أدناه. وضمن هذه الفئة من الشركات تشمل على خمس فئات فرعية متخصصة في التمويل :تمويل المشاريع؛ تمويل المواد؛ تمويل المنتجات؛ الأملاك العقارية ذات دخل؛ العقارات ذات مخاطر عالية.

2.1.تعريف تعرض المقترضين السياديين: تشمل هذه الفئة على جميع التعرضات للمقترضين الذين يتم معالجتهم كمؤسسات سيادية في إطار المنهج المعياري . وتتضمن كذلك على الدول ذات السيادة (بنوكها المركزية) وبعض المؤسسات العمومية التي تعتبر كمقترض سيادي في المنهج المعياري، و بنوك التنمية المتعددة (BMD) التي تفي بمعايير الترجيح 0 بالمائة في المنهج المعياري . إضافة إلى كل من بنك التسويات الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الأوروبي و الجماعات الأوروبية التي تعطى لها ترجيح 0 بالمائة.

[1]. أنظر في كل من:

*- Bazel committee on Banking Supervision, **"International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards",** Bazel, July 1988, pp 53-57.*

*- Bazel committee on Banking Supervision, **"The New Bazel Capital Accord"**, op-cit, pp 32*

3.1.تعريف تعرضات البنوك: تغطي هذه المجموعة تعرضات البنوك و المؤسسات المالية، كما تشمل أيضا تعرض البنوك على المطالبات المحلية لمؤسسات القطاع العمومي التي يتم معالجتها كمطالبات على البنوك في المنهج المعياري .إضافة إلى بنوك التنمية متعددة الأطراف التي لا تفي بالمعايير اللازمة لترجيح 0بالمائة في المنهج المعياري.

4.1.تعريف تعرضات عملاء التجزئة : ترتبط تعرضات عملاء التجزئة بالأفراد و المؤسسات الصغيرة حيث لا تتخطى المخاطر فيها المليون أورو . وهي تشمل على الائتمان المتجدد، والرهون العقارية وغيرها من أشكال الائتمان للأفراد.

5.1.تعريف تعرضات حقوق الملكية : هذه التعرضات هي محددة بحسب مضمون الأسهم، وتشمل على فوائد الملكية المباشرة وغير المباشرة، سواء مع أو بدون حقوق التصويت في الشركات . وتتضمن أيضا على أصول ومداخيل المؤسسة التجارية أو المالية.

2. حساب الترجيحات:

يتم حساب متطلبات رأس المال حسب منهج التصنيف الداخلي وفق معادلات رياضية *وضعتها لجنة بازل حيث تستخدم فيها المتغيرات الأربعة و التي يتم توضيحها فيما بعد كأساس لحساب متطلبات رأس المال . يعتمد استخراج الأصول المرجحة للمخاطر على تقديرات كل من : M,EAD,LGD,PD وذلك لتعرض معين .والمعادلات لحساب الأصول المرجحة للمخاطر هي كما يلي[1]:

$$\mathbf{RWA = K \times EAD \times 12.5}$$

حيث K يتم الحصول عليه بالصيغة التالية:

$$K= LGD\times \left[N\left[(1-R)^{-0.5} \times G(pd)+\left(\frac{R}{1-R}\right)^{0.5}\times G(0.999)\right]-PD\right] \times \frac{[1+(M-2.6)\times b(pD)]}{1-1.6\times b(pD)}$$

(G)هي دالة التوزيع التراكمي التي تتبع القانون الطبيعي العكسي.

(N)هي دالة التوزيع التراكمي التي تتبع القانون الطبيعي المعياري.

b(PD) تحسب بالشكل التالي:

$$\mathbf{b(PD) = [0.11852 - 0.05478 \times \ln (PD)]^2}$$

*وضعت لجنة بازل لكل نوع من التعرضات المعادلات الرياضية خاصة به لحساب متطلبات رأس المال، و لهذا سنقتصر في هذه الدراسة على المعادلات الخاصة بتعرضات المؤسسات باعتبار أن اللجنة وضعت نفس المعادلات لكل من المؤسسات و البنوك و المؤسسات السيادية.

[1]. *Bazel committee on Banking Supervision, **"International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards"**, op-cit, p 60*

و يعبر عن معامل الارتباط بالشكل التالي:

$$\mathbf{R= 0.12} \times \left(\frac{1-e^{0.6\times pD}}{1-e^{-60}}\right) + \mathbf{0.24}\left(\frac{1-e^{-60\times pD}}{1-e^{-60}}\right)$$

يصف هذا المعامل الحساسية الجملة للمحفظة، كلما كان معامل الارتباط منخفضا إلا وكان رأس المال المطلوب منخفضا .وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتراوح رقم أعمالها ما بين 5 و 50مليون أورو، يكون معامل الارتباط كالتالي:

$$\mathbf{R= 0.12} \times \left(\frac{1-e^{-0.6\times pD}}{1-e^{-60}}\right) + \mathbf{0.24}\left(\frac{1-e^{-60\times pD}}{1-e^{-60}}\right) - \mathbf{0.04}\left(1 - \frac{(S-5)}{45}\right)$$

Sهو رقم الأعمال السنوي للمؤسسة المعبر عنه بالمليون أورو.

يقوم كل من المنهجين على أربعة مفاهيم أساسية كمحددات لمخاطر الائتمان و هي :احتمال التعثر *probability of Default (PD)* الخسائر الناجمة عن التعثر *Losses Given Default (LGD)*، قيمة القرض عند التعثر (EAD) *Exposure at Defaul*t تاريخ الاستحقاق الفعلي *Effective(M) Maturity*، ففي المنهج الأساسي يقوم البنك بتقدير احتمال التعثر ذاتيا، أما المحددات الأخرى تحددها اللجنة، في حين يختلف المنهج المتقدم عن المنهج السابق في أنه أكثر تعقيدا عند التطبيق .فاعتماد هذا النوع من الطرق يكون من اختصاص المؤسسات ذات الخبرة المعترف بها من السلطات الإشرافية في إدارة المخاطر، حيث ينبغي للبنك أو المؤسسة الائتمانية أن تقوم بتقدير كل المعالم و المحددات الأربعة ذاتيا .و يأتي وصف هذه المفاهيم في إطار المنهجين كالأتي:

1.2.احتمال التعثر *probability of Default (PD)* :

يتم عن طريقه قياس مدى احتمالية عدم قدرة المقترض على السداد لالتزاماته خلال فترة زمنية معينة، سواء اتبع منهج التصنيف الأساسي أو المتقدم فانه يجب عليه تقدير هذا الاحتمال باستخدام التصنيف الداخلي للبنك بالاعتماد على البيانات التاريخية للتعثر ، وترى اللجنة أهمية أخذ العناصر التالية لكل عميل، والتي عليها يتم بناء تحديد احتمالية الفشل:

- التحليل المالي، التحليلات المتعلقة بالصناعة، درجة الجدارة المحددة خارجيا، تحديد قيمة الشركة، الإدارة، شروط التسهيل، اعتبارات أخرى يرى البنك ضرورتها والتي لا تقتصر فقط على العميل بل على العملية التي يتم تمويلها.

وقد حددت لجنة بازل احتمال التعثر على أن يتم تقديره داخل كل فئة من فئات المخاطر لمدة سنة واحدة، والحد الأدنى للتعثر ب 0.03بالمائة[1].

2.2. الخسائر الناجمة عن التعثر *Losses Given Default (LGD):*

وهو معدل الخسارة عند وقوع حالة التعثر، حيث يتم عن طريق هذا المعدل قياس حجم الخسائر التي سيتعرض لها البنك عند تعثر المدين عن السداد .وفي إطار منهج التصنيف الداخلي الأساسي يمكن التمييز بين نوعين من القروض:

أ.**قروض بدون ضمان:** لقياس الجزء من القرض الذي لن يتسنى استرداده في حالة تعثر العميل بالنسبة للأسلوب الأساسي تحدد لها نسب ثابتة كالأتي[2]:

- جميع القروض الرئيسية (*senior*) للشركات و البنوك و المؤسسات ذات السيادة و التي هي بدون ضمان تحدد لها نسبة *LGD* ب 45بالمائة؛
- جميع القروض المشتركة *(subordinated)* للشركات و البنوك و المؤسسات ذات السيادة و التي هي بدون ضمان تحدد لها نسبة *LGD* ب 75بالمائة.

ب. **قروض بضمان** : يتميز منهج التصنيف الداخلي الأساسي بإضافة أنواع أخرى من الضمانات لم تكن موجودة في النهج المعياري وهي[3]:

- القروض التجارية؛
- القروض التجارية والسكنية؛
- الضمانات الأخرى التي يتقبلها المراقبين (السلطات الرقابية *Supervisor).*

1.2. قيمة القرض عند التعثر ***Exposure at Default (EAD):***

وهي قيمة القرض المستحق على المقترض عند وقوع حالة التعثر، أو هي الخسارة الفعلية عند وقوع التعثر، وحسب هذا المنهج فقد حددت لجنة بازل عملية المقاصة بين القرض والضمانات بنفس الطريقة المعتمدة في المنهج المعياري وذلك بالنسبة لأصول الميزانية، أما بالنسبة لأصول خارج الميزانية فان الالتزامات المصرح بها و غير المستخدمة تضرب في معامل تحويل كما يلي[4]:

---

[1]. *Bazel committee on Banking Supervision, **''The Internal Rating – Based Approach''**, Consultative Document, Supporting Document to the New Bazel Capital Accord, ''Bank for International Settlements, Bazel, Switzerland, January 2001, p 15*

[2]. *Bazel committee on Banking Supervision, **"International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards"**, op-cit, p 67*

[3]. *Samia ASSAM, **BALE II : Les Nouvelle Approches pour La Gestion de Risque de Crédit**, Diplôme Supérieur des Etudes Bancaires, Ecole Supérieur de Banque, Alger, Octobre 2007, p 59*

[4] .*Samia ASSAM, op-cit, p 61*

- 50 بالمائة بالنسبة للالتزامات أقل من سنة واحدة؛
- 20 بالمائة بالنسبة للالتزامات أكبر من سنة؛

لكن في المنهج المتقدم فان البنك يقوم بتقدير قيمة القرض عند التعثر ذاتيا، أما فيما يخص معاملات التحويل يستخدم المعاملات الخاصة به ماعدا معامل التحويل 100بالمائة.

4.2. تاريخ الاستحقاق (*Effective Maturity (M)*):

وهو تاريخ استحقاق القرض، أو بعبارة أخرى هو المهلة الممنوحة للمقترض للوفاء بالتزاماته [1].فحسب المنهج الأساسي فان البنك يستعمل تاريخ استحقاق محدد من قبل اللجنة 2.5سنوات[2].

في المنهج المتقدم يتم تحديد تاريخ الاستحقاق لكل مقترض، و يجوز للسلطات الإشرافية أن تعفي البنوك من هذا الشرط بالنسبة للعملاء الصغار الذين رقم أعمالهم و مجموع أصولهم هو أقل من 500مليون أورو بتاريخ استحقاق معياري ب 2.5سنوات .أما بالنسبة للمقترضين الأخرين فتاريخ الاستحقاق الفعلي يحسب كالأتي[3]:

CF_t: مبلغ التدفقات النقدية (المبلغ الأصلي، الفوائد و الرسوم).

t:الزمن ، n:عدد السنوات المتبقية الواجبة الأداء (الاسمية .)

مفهوم الخسارة المتوقعة *Expected Losses*:

وهي الخسارة التي يتوقع المصرف حدوثها مثل توقع عدم الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات، وعادة ما يتحوط البنك من هذه الخسائر بتشكيل مخصصات .و تعتمد في حسابها على المتغيرات التالية لكل مقترض:

- متوسط احتمال التعثر(PD)؛
- قيمة القرض عند التعثر (EAD)؛
- الخسائر الناجمة عن التعثر (LGD).

[1] .Touka Fattoum, ***Le Risque de Crédit et la Rentabilité Bancaire***, *HEC Finance, Mai 2007. Memoireonline.free.fr/12/07/764/le-risquede-credit-et-la-rentabilite-bancaire.html Le : 11/02/2012, 09 :16*

[2].*Bazel committee on Banking Supervision,* ***"International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards"****, June 2004, p 68*

[3].*Bazel committee on Banking Supervision,* ***"International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards"****, op-cit, p 68*

وتقاس الخسائر المتوقعة للمؤسسات و المصارف و المؤسسات السيادية وفقا للمعادلة التالية:

$$EL = PD * LGD * EAD$$

يمكن إبراز الفرق بين كل من الطريقتين في مدى اعتماد البنك على تقديراته الداخلية للمتغيرات الأربعة الأساسية المستخدمة في نماذج قياس مخاطر الائتمان في الجدول التالي:

جدول رقم (2–3) أوجه الاختلاف بين التصنيف الداخلي الأساسي و التصنيف الداخلي المتقدم

المتغير	المنهج الأساسي IRBF	المنهج المتقدم IRBA
احتمال التعثر (PD)	تحسبها البنوك بناء على تقديراتها الذاتية.	تحسبها البنوك بناء على تقديراتها الذاتية.
الخسائر الناجمة عن التعثر (LGD)	قيم احترازية معدة من قبل لجنة بازل.	تحسبها البنوك بناء على تقديراتها الذاتية.
قيمة القرض عند التعثر (EAD)	قيم احترازية معدة من قبل لجنة بازل.	تحسبها البنوك بناء على تقديراتها الذاتية.
تاريخ الاستحقاق (M)	قيم احترازية معدة من قبل لجنة بازل أو يقررها البنك المركزي.	تحسبها البنوك بناء على تقديراتها الذاتية.

المصدر: *CBCB,«Vue d'ensemble du nouvel accord de Bâle sur les points propr» BRI, avril 2003, p:04*

من خلال الجدول السابق يمكننا أن نستنتج أن الطريقة الأساسية تعطي للبنوك إمكانية تقدير مخاطر عملاتها بشكل جزئي، أما الطريقة المتقدمة فإنها تعطي الحرية الكاملة للبنك في وضع تقديراته الخاصة لمخاطرها.

وفيما يخص إمكانية تطبيق هذه المقررات في بعض البنوك العربية فإنها تشكل تحديا جديدا بسبب[1]:

-غياب شركات التصنيف الائتماني الداخلي الأمر الذي يحد من إمكانية الاستفادة من الأوزان التفضيلية لعملائها الحاصلين على تصنيف ائتماني مرتفع .

-الحاجة إلى الارتقاء بمهارات العاملين في البنوك لتتوافق مع متطلبات المعيار الجديد.

-عدم فعالية إدارة المخاطر في البنوك خاصة الصغيرة بسبب استحداث إدارتها.

[1].تهاني محمود الزعابي، المرجع السابق، ص ص 74-75.

-الافتقار إلى وجود تصنيف داخلي في العديد من المصارف.

-الافتقار إلى الموارد المؤهلة من أجل تلبية احتياجات الاستثمار والمتعددة نسبيا في مجال التكنولوجيا وإدارة المخاطر وجمع المعلومات.

-عدم إمكانية تطبيق التعليمات الواردة في الدعامة الثالثة و هو مراقبة السوق ضمن قواعد الشفافية وانضباط السوق.

كما يقصد إدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر الائتمانية[1].

لذا وبشكل عام تركز إدارة الائتمان أيضا على نوعين من المناهج يتم من خلالهما تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر نوضحهما بشكل مبسط كمايلي[2]:

- **المنهج الأول**: ويعرف بـ "**المنهج التمييزي**" ويقوم على فكرة تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة عن شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم، وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سداد قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له .
- **المنهج الثاني**: ويعرف بـ "**المنهج التجريبي**" بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان.

إن تحليل المخاطر والتنبؤ بها مسبقا يسمح لإدارة الائتمان التحكم فيها وتخفيف حدتها وتجنب آثارها على الجهاز المصرفي وعموما تتمحور أهداف إدارة المخاطر من خلال من المنهج التمييزي والتجريبي إلى التأكد من:

- ✓ إجمالي المخاطر المحتملة الحدوث.
- ✓ تركز المخاطر.
- ✓ قياس المخاطر.
- ✓ مراقبة المخاطر بالتحكم فيها و إعداد التقارير وفقا للقواعد القانونية.

[1]. محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص3.

2. المرجع نفسه، ص 4.

المطلب الثالث :تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية.

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض، يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا .وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة، ونحاول توضيح أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرف البنوك وهي:

- ✓ طريقة النسب المالية .
- ✓ طريقة التنقيط.

1. طريقة النسب المالية:

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعدها على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا.

وأول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمنظمة إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل [1] ،تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة، وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض، ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي[2]، وتقدم على سبيل المثال لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

أ. النسب الخاصة بقروض الاستغلال:

عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة طالبة القرض، ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان، ومن بين هذه النسب ما يلي:

[1]. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 146.

[2]. عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، المرجع السابق، ص 251.

- ✓ نسب التوازن المالي، ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأسمال العامل والخزينة.
- ✓ نسب الدوران وتتكون من ثلاثة نسب هي :دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن وسرعة دوران المورد.
- ✓ نسبة السيولة العامة.

ب. النسب الخاصة بقروض الاستثمار:

عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات، فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال، لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض، ومن أهم هذه النسب هي :

- ✓ التمويل الذاتي.
- ✓ التمويل الذاتي/ديون الاستثمار لأجل.
- ✓ نسبة المديونية .
- ✓ التقييم المالي للمشروع الاستثماري، وهذا من خلال الطرق التالية[1] :

-طريقة صافي القيمة الحالية VAN.

-طريقة معدل العائد الداخلي TRI.

-طريقة فترة الاسترداد PR.

-طريقة مؤشر الربحية IP.

2. طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي:

هي آلية للتنقيط، تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك [2]والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها [3]، وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي، وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي، وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات :محللين، منظمات قرض وخبراء محاسبين...

[1] .Edith Giraglinger, ***les décisions d'investissement Exercices et ces corrigés de gestion***, ed Nathan, Paris 1998, p 29.
[2].Michel Mathieu, ***l'exploitation Bancaire et le risque de crédit***,ed la revue banque, Paris 1995, p 165.
[3].Axelle la Badie, olivier rousseau, ***crédit management Gère le risque client***, ed économia, Paris 1996, p173.

وتهتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة، لأ نها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية[1].

أ. حالة القروض الموجهة للأفراد:

يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها [2]،وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- ✓ تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
- ✓ استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

ب. حالة القروض الموجة للمنظمات:

يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين :مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير التالية:

- ✓ تاريخ تأسيس المنظمة.
- ✓ أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة .
- ✓ مرد ودية المنظمة خلال سنوات متتالية .
- ✓ رقم أعمالها المحقق .
- ✓ نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها
- ✓ . رأسمالها العامل .
- ✓ طبيعة نشاطها.

[1].*Sylvie de Conssergues* , ***gestion de la banque***, *ed- Dunod, Paris 1996, p 175.*
[2].*I Bid, P176.*

المبحث الثاني :لجنة بازل وتسيير المخاطر الائتمانية.

وهو المبحث الثاني من هذا الفصل و الذي أردنا من خلاله دراسة أهم ما جاءت به لجنة بازل كو نها نظام رقابي للمخاطر المصرفية، و بالرغم من الوسائل التي يستعملها البنك في تقييم المخاطر، الا أنه يأخذ دائما الاحتياطات اللازمة لكي يتجنبها و ذلك من خلال الوقاية و المعالجة لهذه المخاطر الائتمانية وهو ما سنتناوله لاحقا في هذا المبحث.

المطلب الأول :لجنة بازل

خصص هذا المطلب إلى التطرق لتعريف لجنة بازل إضافة إلى التعريج على الاتفاقيتين الأولى والثانية للجنة بازل

1. تعريف لجنة بازل:

يعتبر رأس المال المصرف أكثر المصادر للحماية من المخاطر و هي الوسيلة الفعالة للرقابة لأنه يمكن تطبيق معايير رأس المال بصورة موحدة على المؤسسات و التشريعات المختلفة .وذلك أن رأس المال المطلوب له دور في مواجهة مخاطر الأصول و استقرار المصارف و بناء الثقة، خاصة في حالة الأزمات المحتملة أو الفعلية [1].

ومن هذا المنطلق تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام 1974 وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، وإنما أنشئت بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر، فهي مؤلفة من كبار ممثلي سلطات الرقابة المصرفية و الدول الصناعية حيث تتألف اللجنة من 11 بلدا :بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انضمت بعد ذلك لوكسمبورغ واسبانيا وأصبح العدد، 13 وعادة ما تجتمع هذه اللجنة في مقر بنك التسويات الدولية (Bank for International Settlement (BISللرقابة أربع مرات سنويا، ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على المصارف، وقد تم إنشاء هذه اللجنة بعد أزمة البنك الألماني هيرستات Herstatt والبنك الأمريكي فرنكلين ، Franklin وغرضها الأساسي هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك و ذلك في ثلاثة جوانب وهي[2]:

- فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية؛
- التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية ومراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفعالية الرقابة المصرفية؛
- تحفيز ومساعدة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين المستثمرين والجهاز المصرفي، ويحقق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.

[1].طارق اله خان، حبيب أحمد، المرجع السابق، ص ص 10-103.

[2].طيبة عبد العزيز، مرايمي مُحَّد، **بازل 2و تسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية** ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 11-12مارس 2008، ص 93.

وعلى الرغم من أن توصيات اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، الا أ نها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة .وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على المصارف مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات.

-ونشير في هذا الصدد أن حسن إدارة المخاطر بالبنوك يستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية [1]:أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر" تهتم بإعداد السياسة العامة ، أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري.

-تعيين "مسؤول مخاطر "لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي.

-وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك وتحديد الأسقف الاحترازية *للائتمان والسيولة.

-تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.

- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.

-ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.

2. اتفاقية بازل الأولى:

تعتبر المخاطر الائتمانية ذات أهمية قصوى بالنسبة للمصارف و من وجهة نظر البنوك المركزية، و هذا ما جعل اتفاقية سنة 1988م تخص المخاطر الائتمانية لأصول الميزانية و خارجها بهدف تقنين رأس المال المطلوب.

ولكن المصارف تعمل في اقتراض و إقراض الأموال، و لأنها تقرض، فان ديونها المستحقة تشكل جزء كبير من أصولها، و نوعية هذه الأصول تتوقف على مدى تحصيل هذه الديون بالكامل في مواعيد استحقاقها، وعدم السداد في الوقت المحدد وارد دائما و يتوقف على الجدارة الائتمانية للمقترض .ولهذا، ما يهم المراقبين أن تدرك المصارف مخاطرها الائتمانية و أن تحتفظ بالحد الأدنى لرأس المال المطلوب.

ففي عام 1988، كان لكل بلد من البلدان تنظيمات خاصة بها بشأن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للمصارف، مما أدى ذلك إلى تشويه (distorsion) المنافسة على المستوى العالمي بين البنوك .بالإضافة إلى ذلك، التنظيم الأقل حدة في بعض الحالات أدى إلى انهيار بعض البنوك، وهو ما أثر على استقرار القطاع المالي .

[1].حسين بلعجوز، "**إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها** "مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة : منافسة – مخاطر –تقنيات، جامعة جيجل –الجزائر، يومي 6-7جوان 2005، ص 9.

وبذلك شهد عام 1988 أول ظهور للاتفاق على الأنظمة المصرفية الدولية[1]، حيث قدمت اللجنة تقريرها الأول عام 1987م لمحافظي البنوك المركزية وقد ركز التقرير بصورة كبيرة على وضع معيار لقياس كفاية رأس المال من أجل تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية .وفي يوليو 1988م تمت الموافقة على التقرير النهائي الذي قدمته لجنة بازل، والذي يهدف إلى تقوية و استقرار النظام المصرفي الدولي وإزالة المنافسة غير العادلة بين المصارف.

ركزت اتفاقية 1988على مخاطر الائتمان، وفرضت على المصارف الدولية G10" "نسبة الملاءة المشتركة، و التسمية الشائعة لها نسبة كوك؛ وتحسب على النحو التالي:

كما قسمت لجنة بازل رأس المال الى شريحتين :المستوى الأول رأس المال الأساسي (*رأس المال والاحتياطات)، والمستوى الثاني رأس المال التكميلي .**وحددت بأن المستوى الأول يجب أن يمثل 4% من الأصول المرجحة، و فضلت في تقييم كفاية الأموال الخاصة بنسب المخاطرة المرجحة حسب أصناف الأصول وذلك تبعا لدرجة المخاطرة النسبية، وحددت اللجنة ضمن مقرر بازل I خمسة أوزان ترجيحية تطبق بغرض حساب الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان و هي : 0 بالمائة، 10بالمائة ، 20بالمائة ، 50بالمائة و 100 بالمائة، مع الأخذ بعين الاعتبار انتماء المقترض لأي دولة في لمجموعتين (دول OECD ***ودول خارج OECD). وترجيحات الأصول داخل الميزانية موضحة في الجدول الأتي:

[1] *Mohamed AMBAR, **La Gestion de Risque de Crédit par La Méthode RAROC**, Diplôme Supérieur des Etude de Banque, Alger, Octobre 2007, p 15 Bancaire, Ecole Supérieur*

*تكون رأس المال الأساسي من مجموع حقوق الملكية الأساسية والاحتياطات المعلنة بعد سداد ضرائب على الأرباح، ناقصا السمعة المعنوية للمصرف والاستثمار في شركات تابعة. ويتعين على المسؤولين عن الرقابة من التأكد من أن لا يقل رأس المال الأساسي عن50%من رأس المال المصرف.

** يتكون رأس المال التكميلي من مجموع الاحتياطات غير المعلنة واحتياطات اعادة التقييم و احتياطات خسائر القروض العامة و أدوات الدين الهجينة، و الديون التابعة لأجل خمس سنوات (على أن تكون في حدود 50%من الطبقة الأولى لرأس المال.) ويتعين على المسؤولين التأكد من أن رأس المال التكميلي لا يزيد عن 50%من رأسمال البنك.

***وهي الدول التي تنتمي الى : *OECD* منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث دول*Organisation for Economic Cooperation and Development :OECD* - المنظمة، أما دول خارج *OECD* فهي الدول التي لا تنتمي الى المنظمة.

جدول رقم (2–4) أوزان ترجيح المخاطر حسب فئات الأصول الواردة في الميزانية

فئة الأصول	أوزان المخاطر (%)
– النقدية؛ – المطالبات على الحكومات المركزية المقومة بعملتها المحلية و الممولة بتلك العملة؛ –المطالبات الأخرى على حكومات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و البنوك المركزية؛ – المطالبات المضمونة بنقدية الأوراق المالية للحكومات المركزية لمنظمة *OECD* أو المرهونة من قبل الحكومات المركزية المنظمة *OECD*.	0%
–مطالبات على مؤسسات قطاع العام المحلية باستثناء الحكومة المركزية و القروض المضمونة من قبل هذه المؤسسات.	0%، 10% 50 أو 20 % حسب تقدير كل دولة
–المطالبات على مصارف متعددة التنمية (البنك الدولي، بنك التنمية للبلدان الأمريكية، بنك التنمية الأسيوي، بنك التنمية الافريقي، بنك الاستثمار الأوروبي)، والمطالبات المرهونة أو المضمونة عن طريق الأوراق المالية التي تصدرها تلك البنوك؛ – مطالبات البنوك المدمجة في منظمة *OECD* والقروض المضمونة عن طريق منظمة *OECD* المدمجة للبنوك؛ – مطالبات على البنوك المدمجة مع بلدان خارج *OECD* مع استحقاق متبقي لمدة تصل الى سنة واحدة وقروض معاستحقاق متبقي يصل الى سنة واحدة المضمونة من قبل البنوك المدمجة مع بلدان خارج منظمة *OECD*؛ – مطالبات على مؤسسات القطاع العام غير محلية لمنظمة *OECD* باستثناء الحكومات المركزية والقروض المضمونةمن قبل هذه المؤسسات.	20%
قروض مضمونة بالكامل برهون عقار سكني إما بالحيازة من قبل المقترض أو استئجاره.	50%
–المطالبات على القطاع الخاص؛ –مطالبات البنوك المدمجة في دول خارج التعاون مع استحقاق أكثر من سنة؛ – مطالبات على الحكومات المركزية خارج منظمة (ما لم تكن مقومة بالعملة المحلية و ممولة بتلك العملة)؛ – مطالبات على الشركات التجارية التي يمتلكها القطاع العام؛ – المباني والمنشأت و المعدات وغيرها من الأصول الثابتة؛ – العقارات والاستثمارات الأخرى؛ – أدوات رأس المال التي تصدرها البنوك (ما لم يتم خصمها من رأس المال)؛ – جميع الأصول الأخرى.	100%

Sourse : Bazel committee on Banking Supervision, ***"International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards",*** *Bazel, July 1988, pp 21- 22.*

أما بالنسبة لما تتعرض له البنوك من مخاطر مرتبطة بأصول خارج الميزانية فقد حدد إطار بازل I ذلك بوضع نظام لتحويل تلك الأصول إلى ما يعادلها من الائتمان .فبالنسبة لهذه الالتزامات يتم ضرب معامل ترجيح المخطر للأصل خارج الميزانية في معامل الترجيح للالتزام الأصلي المقابل له في أصول الميزانية، وعليه يكون معامل التحويل بالشكل التالي:

مكافئ الائتمان = التعهدات خارج الميزانية × معامل التحويل

الأصول المرجحة = مكافئ الائتمان × وزن الترجيح المرافق

و تجدر الإشارة إلى أن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعني أن الأصل مشكوك بذات الدرجة، وإنما هو أسلوب تمييزي للتفرقة بين أصل وأخر من حيث درجة المخاطرة بعد تكوين المخصصات اللازمة، مع الأخذ في الاعتبار معاملات تحويل التعهدات العرضية، وأيضا تحويل ائتمان غير مباشر الى ائتمان مباشر من فقرات خارج الميزانية إلى فقرات داخل الميزانية [1]. ومعاملات ترجيح أصول خارج الميزانية هي كالأتي:

جدول رقم (2-5) معاملات تحويل الائتمان للتعهدات خارج الميزانية

معامل تحويل الائتمان	الأدوات
%10	- التعهدات مثل الائتمان الجاهز و خط الائتمان التي هي أكبر من سنة واحدة، أو الالتزامات التي يمكن إلغائها في أي وقت دون قيد أو شرط.
%20	- التعهدات على المدى القصير ذات التصفية الذاتية المرتبطة بالأنشطة التجارية مثل الاعتمادات المستندية المرهونة بشحن بضاعة.
%50	- بعض تعهدات الضمان المرتبطة بصفقات معينة مثل ضمانات حسن الأداء، ضمان الطلب؛ - التعهدات الأخرى خطابات ضمان و الائتمان الجاهز لمعاملة معينة، ذات استحقاق أصلي يفوق مدة تزيد عن سنة. - تسهيلات اصدار سندات لأمر، أوراق تجارية قابلة للتجديد و التزامات أخرى.
%100	- بدائل الائتمان المباشر مثل الضمانات العامة للديون مثل خطابات الائتمان الجاهز التي تستخدم كضمان مالي للقروض و الأوراق المالية و القبولات بما فيها التظهيرات التي تحمل طابع القبولات. - اتفاقات إعادة بيع أو إعادة شراء، و عملية التنازل عن الأصول التي يحمل البنك فيها مخاطر ائتمان.

المصدر: *Hennie van Greuning, Sonja Brajovic, Analyse et Gestion du Risque Bancaire, Première édition, ESKA, 2004, p 110*

[1]. طارق عبد العال حماد، **المشتقات المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص 135.

وفي يناير 1996أضافت لجنة بازل معايير لاتفاقها الأول، حيث تم من خلاله إلزام البنوك بالاحتفاظ برأسمال لمواجهة مخاطر السوق، ليتم العمل به بدء من نهاية عام 1997. وقد حددت لجنة بازل في هذا التعديل نموذجين لحساب متطلبات رأس المال هما: النموذج المعياري، ونماذج قياس المخاطرة الداخلية[1].

لكن رغم ذلك لم تقتصر اللجنة على وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في المصارف، لأ نها قدرت مواجهة المخاطر المصرفية يتطلب مجموعة من القواعد والمبادئ لتنفيذ الرقابة على البنوك .فأصدرت اللجنة سنة 1997 المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية *Core Principales For Effective Banking Supervision* [2]، تمثلت في إرشادات رقابية يمكن أن تستخدمها السلطات الرقابية في التعامل مع الرقابة في البنوك، و تبعتها في سنة 1999 وضع منهجية *Core Principles Methodology* للتأكد من تطبيق هذه المبادئ من قبل البنوك[3].

وعلى الرغم من المساهمات التي قدمتها اتفاقية بازل الأولى في تحقيق أهداف اللجنة إلا أن التجربة أثبتت أن هناك حاجة إلى تطوير متطلبات رأس المال و نظم الرقابة على المصارف، وما حدث في أزمة جنوب شرق أسيا و أثرها على المصارف المحلية و الدولية أبرز شاهد على صحة ذلك . ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى بازل I ما يلي[4]:

- لم تعد نسبة كفاية رأس المال المحتسبة وفق بازل I مقياسا جيدا للوضع المالي للبنوك في جميع الأحوال، وذلك بسبب التطورات التي شهد تها الأسواق المالية خلال العقد الأخير، فقد أثبتت التجارب أنه لا توجد علاقة ثابتة بين تعثر المصارف ونسبة ملاءتها والتي من المفروض أن تعبر عن قدرتها في استيعاب الصدمات.
- المنهجية المستخدمة في ترجيح الأصول، تنتج في أغلب الأحوال مقياسا بسيطا وذو علاقة منخفضة لمقدار التعرض لمخاطر الائتمان. فهذه الطريقة لا تراعي عملاء البنك الواحد المصنفون داخل نفس الفئة.

---

[1] . *Bazel Committee on Banking Supervision, Amendment to The Capital Accord To Incorporate Market Risks, January 1996, p 1*

[2]. اللجنة العربية للرقابة المصرفية، **الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية**، صندوق النقد العربي، الامارات، أبوظبي، 2004، ص . 14

[3].المرجع نفسه، ص 14.

[4]. ميرفت علي أبو كمال، **الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل II –دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**، مذكرة ماجيستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص ص39-40.

- أن بعض أنواع التعاملات لا تحفز اتفاقية بازل المصارف على استخدام أساليب السيطرة في تخفيض المخاطر حيث أن اتفاقية بازل الأولى لا تسمح بتخفيض متطلبات رأ س المال مقابل الضمانات النقدية وضمانات الحكومات المركزية.
- لا تأخذ لجنة بازل بعين الاعتبار أثر التنويع في محفظة القروض، فالمخاطر لا تقترن بالأصول فقط وانما أيضا بكيفية توزيعها باعتبار أن التنويع يؤثر على حجم المخاطر الكلية.

3. اتفاقية بازل الثانية:

سبق أن أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مقررات بشأن تطبيق معيار موحد لرأس المال، يغطي المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك، وقد وافق محافظو البنوك المركزية للدول الصناعية على هذه المقررات خلال يونيو، 1988 وبالتالي أصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملاءة البنوك ترتبط بمدى استيفائها للحد الأدنى للمعيار المذكور.

كما أصدرت اللجنة خلال يونيو 1999 مقترحات جديدة لتطوير أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال أطلق عليه بازل II، وطلبت اللجنة أن يتم موافاتها بالتعقيب على هذه المقترحات حتى أخر مارس 2000 تمهيدا لإصدار توصيات نهائية في هذا المجال خلال عام 2000.

ونظرا للانتقادات التي وجهت إلى هذه المقترحات من العديد من البنوك ذات الانتشار الدولي والسلطات الرقابية والجهات المعنية، فقد أصدرت اللجنة مقترحات معدلة خلال يناير 2001 لتتلقى التعقيب عليها في نهاية، 2001 إلا أنه نظرا لتكرار بعض الانتقادات فقد صدر عن اللجنة ورقة شبه نهائية بشأن هذا المعيار، بحيث تتلقى التعقيبات النهائية عليها في موعد أقصاه 31يوليو 2003تمهيدا لإصدارها في شكلها النهائي مع الربع الأخير من عام، 2003 على أن يبدأ العمل بها في نهاية 2006.

وبالفعل أخذت العديد من مصارف الدول الكبرى الخطوات اللازمة لتنفيذ الأحكام الاتفاقية الجديدة، وبذلك تكون بازل II أكثر مرونة و ملائمة لمهمة بازل . وعليه ينبغي تحسين قدرة النظام المصرفي الدولي، وأن يشرف على المصارف الفردية لتحمل الصدمات المالية في المستقبل.

وقد تمثلت المقترحات الجديدة و التي أطلق عليها متطلبات بازل II في توسيع قاعدة وإطار كفاية رأس المال الذي يضمن تحقيق الأهداف التالية[1]:

- زيادة معدلات الأمان وسلامة النظام المالي العالمي.

[1]. سمير الخطيب، **قياس و ادارة المخاطر بالبنوك منهج علمي و تطبيق عملي**، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2005، ص 41 .

-تحقيق العدالة في المنافسة وتدعيم التساوي والتوازن في المنافسة بين البنوك دولية النشاط وضمان تكافؤ الأنظمة والتشريعات وعدم التعارض بين الأهداف السياسية والأهداف العامة.

-إدخال منهج أكثر شمولية لمعالجة المخاطر من خلال إدراج العديد من المخاطر التي لم تكن متضمنة من قبل و إيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة لتطبيقها في البنوك على كافة مستوياتها1.

-تشجيع المصارف على انتهاج ممارسات سليمة و شاملة لإدارة المخاطر وبالأخص إدارة المخاطر الائتمانية، وذلك بإدخال أساليب متقدمة لقياس مخاطر الائتمان خاصة تطبيق منهج التصنيف الداخلي الذي يعتبر من أهم منافع الاتفاقية الجديدة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مقترحات لجنة بازل بدعائمها الثلاثة (الحد الأدنى لكفاية رأس المال، المراجعة الإشرافية وانضباط السوق)كمدخل تستند عليه الاتفاقية.

-المراسلة، الاتصال والتحاور بين المختصين في مجال الصناعة المصرفية.

ترى اللجنة لبلوغ هذه الأهداف يتعين على سلطات الرقابة الاعتماد على ثلاث ركائز في بناء تنظيم احترازي :المتطلبات الدنيا لرأس المال، عملية المراجعة من قبل السلطة الرقابية، انضباط السوق، حيث لكل منها معايير وأحكام. وتعتقد اللجنة أن التطبيق الأفضل للاتفاقية الجديدة يتم عن طريق الالتزام بالدعائم الثلاثة.

الدعامة الأولى: المتطلبات الدنيا لرأس المال *Pillar I : Minimum Capital Requirements*

تعرض هذه الدعامة كيفية حساب متطلبات كفاية رأس المال اللازم لمخاطر الائتمان و مخاطر السوق و مخاطر التشغيل وفقا للعلاقة التالية[1]:

$$\text{معدل كفاية رأس المال (الحد الأدنى)} = \frac{\text{رأس المال (بمفهومه الخير)}}{\text{الأصول والالتزامات المرضية المرجحة بأوزان المخاطر} + 12.5(\text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل})}$$

ويبقى الإطار الجديد على كل من التعريف الحالي لرأس المال و الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها بنسبة 8 بالمائة، ويتطلب الوصول إلى معدل كفاية رأس المال قياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وقد حددت مقررات بازل II طرق لقياس كل منها، وفي هذا الصدد نلاحظ ما يلي:

1.أن لجنة بازل استحدثت نوعا جديدا من المخاطر و هي المخاطر التشغيلية.

2. لم تجر تعديلات تذكر على المخاطر السوقية التي استحدثت مع منتصف التسعينات.

[1]. ماجدة أحمد شلبي، **الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية و معايير لجنة بازل** ، مؤتمر حول تشريعات عمليات البنوك بين النظرية و التطبيق، جامعة اليرموك، الأردن، 22-24ديسمبر 2002، ص 33..

3.تم إجراء تعديلات جوهرية على المخاطر الائتمانية حيث سمحت لجنة بازل بثلاث بدائل لقياس تلك المخاطر وهي:

- ✓ المنهج المعياري أو القياسي *Standardized Approach*
- ✓ منهج التصنيف الداخلي الأساسي لمخاطر الائتمان *Foundation IRB Approach*
- ✓ منهج التصنيف الداخلي المتقدم لمخاطر الائتمان *Advanced IRB Approach*

الدعامة الثانية: عمليات المراجعة من قبل السلطة الرقابية *Supervisory Review Process* :

تركز الدعامة الثانية على عملية المراجعة لتنفيذها على المستوى الوطني .و يتطلب تدقيق المراجعة من المشرفين ضمان أن كل بنك لديه تقييم داخلي سليم لمدى كفاية رأس المال على أساس إجراء تقييم شامل لمخاطرها .وعلى المصارف أن تقوم بإجراء عملية تقييم شامل لكفاية رأس المال على أساس مايلي[1]:

- مجلس الرقابة و الإدارة العليا؛
- التقييم السليم لرأس المال؛
- التقدير الشامل للمخاطر؛
- الرقابة و إعداد التقارير؛
- مراجعة عملية الرقابة الداخلية.

والهدف هذه المراجعة إلى التأكد من كفاية رأس المال بحسب نوعية مخاطر البنك وإستراتيجية المحافظة على المستويات المتطلبة لرأس المال، وفي هذا ا لمجال تقترح اللجنة أربعة مبادئ أساسية يجب أن تتبعها السلطة الرقابية وهي[2]:

المبدأ الأول:

يجب أن يكون لدى كل بنك الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية رأس المال لديه بصفة عامة وفقا لنوعية المخاطر التي يتعرض لها، مع وضع إستراتيجية للحفاظ على مستوى رأس المال لديه.

المبدأ الثاني:

يجب أن تقيم السلطة الرقابية النظم المتوفرة لدى البنوك داخليا لتقييم رأس المال وما لديها من استراتيجيات والوقوف على مدى قدرتها على مراقبة التزامها بالنسب المحددة من جانب السلطة الرقابية فيما يتعلق

[1]. ماجدة أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 33.

[2]. سمير الخطيب، المرجع السابق، ص 41.

برأس المال، وفي حالة التوصل إلى عدم كفاية الإجراءات المتخذة من جانب البنك في هذا الصدد يتعين عليها أن تتخذ الإجراءات المناسبة.

المبدأ الثالث:

يجب أن تتوقع السلطة الرقابية أن البنوك سوف تحتفظ بمعدل كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب، كما يجب أن يكون لدى السلطة الرقابية القدرة على أن تطلب من البنوك الاحتفاظ بمعدل أعلى من الحد الأدنى.

المبدأ الرابع:

يجب على السلطة الرقابية أن تحاول التدخل في مراحل مبكرة لمنع انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وذلك بهدف دعم سمات المخاطر لدى البنوك، كما يجب أن تطالب السلطة الرقابية البنوك باتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لم يتم الاحتفاظ بمعدل رأس المال أو لم يتم استعادته إلى المستويات المطلوبة.

هذه المبادئ الأربعة تتطلب من البنوك أن تقوم بتقييم وضعية كفاية رأس المال بحيث تتناسب مع المخاطر الكلية التي تتعرض لها، أما بالنسبة للمراقبين (السلطات الرقابية *Supervisors*) فيتطلب منهم مراجعة العمليات الخاصة بتحديد كفاية رأس المال واتساقها مع المخاطر الكلية التي تتعرض لها البنوك، واتخاذ القرارات أو الأمور المناسبة بالنسبة لتقييمات البنوك .إذ تعتبر هذه المبادئ ضرورية جدا لضمان فعالية الإدارة بالنسبة لتنظيمات البنك والرقابة المصرفية الفعالة .وإن الحكم على المخاطر التي تتعرض لها البنوك و كذلك كفاية رأس المال بصورة دقيقة لابد أن يتضمن متطلبات أكثر من مجرد تقييم البنك لمتطلبات معدل كفاية رأس المال[1].

إن دعامة عمليات المراجعة الرقابية في اتفاق بازل II يوفر للبنوك فوائد كبيرة من خلال تركيز هذه الدعامة على أهمية حاجة البنوك لقدرة عالية لتقييم المخاطر المصرفية، وأن يكون لدى المراقبين قدرة عالية في كيفية تقييم المخاطر المصرفية .ومن المعروف أن الصناعة المصرفية تتميز بالتطور المستمر وإدخال أدوات مالية جديدة وفي الغالب تكون مخاطر الأدوات الجديدة كبيرة، لذا يجب على المراقبين أن يكونوا على دراية جيدة بتقييم تلك المخاطر وذلك من خلال تقييمهم للبنوك الخاصة في تقييم تلك المخاطر . وحتى تتمكن البنوك من تطبيق الدعامة الثانية بطريقة سليمة، فيجب أن تتبنى نظاما جيدا لإدارة المخاطر المصرفية يرتبط ارتباطا وثيقا بأساليب المخاطر التي حددتها الاتفاقية في الدعامة الأولى والتي يختار منها البنك ما يتناسب مع ظروفه والموارد البشرية والمادية المتاحة له.

[1]. سمير الخطيب، المرجع السابق، ص 41.

الدعامة الثالثة: انضباط السوق (الشفافية المالية *Market Discipline*) :

يعتبر انضباط السوق من أهم متطلبات بازل وهي بمثابة الدعامة الثالثة له، فالغرض منها هو تكملة الدعامتين الأولى والثانية ،حيث لا داع لوجود الضوابط الخاصة للدعامتين الأولى و الثانية بدون طمأنة جمهور المستفيدين، لذلك فان الدعامة الثالثة ليست إلا مجموعة من المتطلبات التي تسمح للمشاركين في السوق بتقديم المعلومات الخاصة بدرجة كفاية رأس المال . وبما أن أحد أهداف الاتفاق الجديد هو تحقيق المنافسة المتكافئة في الصناعة المصرفية، فان الإفصاح يحقق هذا الهدف بإعلام المشاركين في السوق بمدى سلامة وجود البنك[1].

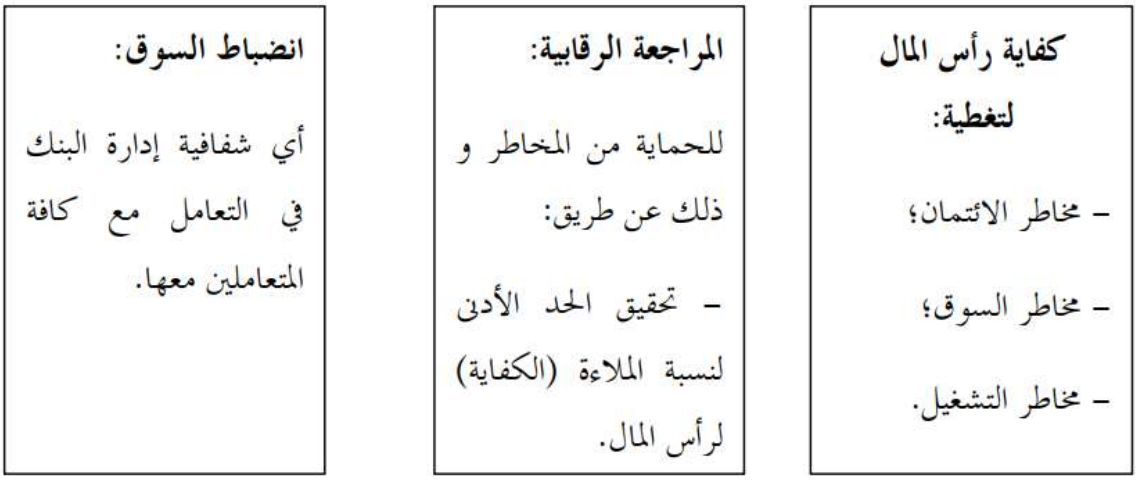
وتقترح اللجنة مزيدا من الإفصاح عن معيار كفاية رأسمال البنك و نوعية مخاطره وحجمها والسياسة المحاسبية المتبعة لتقييم أصوله والتزاماته وتكوين المخصصات، واستراتيجياته للتعامل مع المخاطر ونظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المتطلب، مع تسليم اللجنة باختلاف الوسائل التي تتبعها السلطات الرقابية لإلزام البنوك بالوفاء بمتطلبات الإفصاح، والتي ترى اللجنة أ نها سوف تعتمد على الصلاحيات القانونية التي يتم توفيرها للسلطات الرقابية.

كما سوف يهدف هذا الإفصاح إلى تشجيع البنوك على إتباع الممارسات المصرفية السليمة، و تمكين المشاركين في الأسواق من تقييم المعلومات الأساسية بشأن المخاطر التي يتعرض لها البنك و علاقتها برأس المال، أخذا في الاعتبار مبدأ الأهمية النسبية[2].

وترى اللجنة أيضا أن هذا الإفصاح يجب أن لا يتعارض مع معايير المحاسبة المطبقة، مع مراعاة عدم التوسع غير الملائم في نشر المعلومات التي قد يصعب تفسيرها أو التي لا تمكن من الوقوف على حجم المخاطر الفعلية التي يتعرض لها البنك.

[1]. ماجدة أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 34.
[2].المرجع نفسه.

الشكل رقم 2-1: ركائز اتفاقية بازل الثانية



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على مجموعة من المراجع

المطلب الثاني: الوقاية من المخاطر الائتمانية.

بالرغم من الوسائل التي يستعملها البنك في تقييم المخاطر والتنبؤ بها قبل حدوثها عند منحه للقروض، فهو يأخذ دائما الاحتياطات اللازمة لكي يتجنبها ويخفف من حد تها، لان احتمال تعرضه لها يبقى دائما واردا . الجزائر قامت بتطبيق في 01جانفي 1992النظم الاحترازية للوقاية من المخاطر الائتمانية، وهذا تطبيقا للأمر رقم 11-09الصادر بتاريخ، 1991/08/14 والمتعلق بتحديد النظر الاحترازية في تسيير البنوك والمنظمات المالية، وتتمثل هذه الإجراءات في ما يلي[1]:

1. توزيع وتغطية المخاطر:

لقد فرض بنك الجزائر على البنوك التجارية عند ممارستها لنشاطها العادي المتمثل في منح القروض أن لا يتجاوز مبلغ الأخطار المحتملة مع نفس المستفيد النسب التالية من الأموال الخاصة الصافية[2].

- 40 المائة ابتداء من أول جانفي 1992.
- 30 .بالمائة ابتداء من أول جانفي1993.
- 25 بالمائة ابتداء من أول جانفي 1995.

وكل تجاوز لهذه النسب يجب أن يتبعه مباشرة تكوين تغطية تمثل ضعف المعدلات الخاصة بالملاءة المالية.

[1]. *Règlement 91-09 du 14/Août 1991 fixent les règles prudentielles de gestion des Banques et établissement financier, Art N°= 02*

[2]. *Banque D'Algérie, Instruction N°=74-94, du 29 novembre 1994, relative à la fixation des règles prudentielles de gestion des Banques et des établissements Financier, Art N°= 02*

- 8 بالمائة ضعف معدل 4بالمائة ابتداء من نهاية جوان 1995.
- 10 بالمائة ضعف معدل 5بالمائة ابتداء من نهاية ديسمبر 1996.
- 12 بالمائة ضعف معدل 6بالمائة ابتداء من نهاية ديسمبر 1997.
- 14 بالمائة ضعف معدل 7بالمائة ابتداء من نهاية ديسمبر 1998.
- 16 بالمائة ضعف معدل 8بالمائة ابتداء من نهاية ديسمبر 1999.

أما بالنسبة للمبلغ الإجمالي للأخطار التي يمكن تحملها مع كل المستفيدين فيجب أن لا يتجاوز 10مرات من مبلغ الأموال الخاصة الصافية للبنك.

$$\textbf{نسبة توزيع الأخطار بالنسبة لمستفيد واحد} = \frac{\text{مبلغ الأخطار المرجحة}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100 \geq 25\ \%$$

$$\textbf{مبلغ الأخطار المحتملة مع كل المستفيدين} = \frac{\text{مبلغ الأخطار المرجحة}}{\text{الأموال الخاصة}} \geq 10\ \%$$

2. نسبة الملاءة المالية (*Ratio cook*)

وهي تمثل العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية ومجموع مخاطر الائتمان المتكلفة والناتجة عن عملية توزيع القروض.

$$\textbf{نسبة الملاءة المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية المرجحة}}{\text{مجموع الأخطار}}$$

وقد حددت هذه النسبة بـ 8بالمائة كحد أدنى يجب على البنوك التجارية احترامه وهذا ابتداء من نهاية ديسمبر ،1999وللحصول على هذه النسبة يجب تحديد الأموال الخاصة الصافية والأخطار المرجحة.

أ. **الأموال الخاصة الصافية:** تتكون الأموال الخاصة الصافية من العناصر التالية:

- رأس المال الاجتماعي .
- الاحتياطات الأخرى ما عدا الخاصة بإعادة التقييم.
- النتيجة المؤجلة للسنة الجديدة عندما تكون دائنة .
- النتيجة الصافية منخفض منها التوزيعات المتوقفة.
- مؤونات الأخطار البنكية العامة للحقوق الجارية.

وللحصول على الأموال الخاصة الصافية يجب طرح العناصر التالية:

- الحصة غير المحررة من رأس المال الاجتماعي.

- الأسهم الخاصة الممتلكة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
- النتيجة المأجلة للسنة الجديدة عندما تكون مدينة.
- الأصول المعنوية بما فيها نفقات التأسيس.
- النتيجة السالبة المحددة في تواريخ وسيطة.
- نقص مؤونات أخطار القرض كما قدرها بنك الجزائر.

ب. الأخطار المحتملة: تتمثل هذه الأخطار في[1]:

- القروض للزبائن.
- القروض للمستخدمين .
- المساعدات المقدمة للبنوك التجارية .
- سندات التوظيف.
- سندات المساهمة.
- سندات الدولة .
- حقوق أخرى على الدولة.
- الموجودات الثابتة الصافية من الاهتلاكات .
- حسابات التعديل والربط التي تخص في الأخير الزبائن والمراسلين .
- الالتزامات بالتوقيع.

مخفض منها العناصر التالية:

✓ مبالغ الضمانات المحصل عليها من طرف الدولة ومنظمات التأمين والبنوك التجارية .

✓ المبالغ المحصل عليها في شكل ضمانات من الزبائن في شكل ودائع وأصول مالية قابلة أن تكون سائلة لكن بدون أن تخصص قيمتها.

✓ مبلغ المؤونات المشكلة لتغطية المستحقات، أو لانخفاض قيمة السندات

ولكل خطر محتمل له معدل ترجيح وفقا للجدول التالي:

[1]. *Banque d'Algérie, Instruction 74/94, op.cit Art N°=09*

جدول رقم 2-6: معدل الترجيحات للخطر المحتمل

معدل الترجيح	% 100	% 20	% 5	% 0
الأخطار المحتملة	* قروض للزبائن: -الأوراق المخصومة. - القرض الايجاري. - الحسابات المدينة. - قروض المستخدمين. - سندات المساهمة والتوظيف غير تلك الخاصة بالبنوك التجارية - الموجودات الثابتة.	* قروض للبنوك التجارية في الخارج: - حسابات عادية. - توظيفات. - سندات المساهمة والتوظيف لمنظمات القرض التي تعمل في الخارج	* قروض للبنوك التجارية تعمل في الجزائر: -حسابات عادية -توظيفات. - سندات التوظيف والمساهمة للبنوك التجارية المقيمة في الجزائر.	* حقوق على الدولة أو ما يشابهها: - سندات الدولة. - سندات أخرى مشابهة لسندات الدولة. - حقوق أخرى على الدولة. - ودائع لدى بنك الجزائر.

المصدر: Banque d'Algérie, Instruction N° 74/94, op-cit Art11 بتصرف.

وهكذا يتم حساب نسبة الملائمة إذا يجب على البنوك التجارية أن تقوم بالتصريح على هذه النسبة في كل من 30جوان و 31ديسمبر لكل سنة، كما يمكن للجنة المصرفية أن تطلب منهم ذلك في أي وقت وذلك نظرا لوظيفتها المتمثلة كهيئة مراقبة على الجهاز المصرفي[1] .

3. متابعة الالتزامات:

لضمان المتابعة الحسنة للالتزامات التي تقدمها لزبائنها، يجب على البنوك التجارية أن تقوم بواسطة أعضاء التسيير والإدارة بتشكيل دوريا الإجراءات والسياسات المتعلقة بالقروض والتوظيفات والسهر على احترامها، وتعمل على التمييز بين حقوقها حسب درجة الخطر الذي تشكله، إلى حقوق جارية، أو حقوق مصنفة وتكوين مؤونات أخطار القروض.

أ. **الحقوق الجارية:** تعتبر الحقوق الجارية هي كل الحقوق التي يتم استرجاعها كاملة في آجالها المحددة حيث تشكل لها مؤونة عامة بـ 1إلى 3بالمائة وهي مؤونة ذات طابع احتياطي لجزء من رأس المال.

[1]. *Ibid, Art 13*

ب. الحقوق المصنفة: وتنقسم إلى ثلاثة مجموعات:

-الحقوق ذات المشاكل القوية :وهي الحقوق التي يمكن استرجاعها ولكن بعد أجل يفوق الأجل المتفق عليه، حيث تشكل لها مؤونة تقدر بحوالي 30بالمائة.

-الحقوق الجد خطيرة :وهي الحقوق التي تتميز بإحدى الميزتين :عدم التأكد من استرجاع المبلغ بكامله، التأخر في دفع المبلغ والفوائد بمدة تصل بين 6أشهر وسنة وتشكل لها مؤونة تقدر بحوالي 50بالمائة.

-الحقوق الميئوس منها :وهي الحقوق التي لا يستطيع البنك استرجاعها بالطريقة العادية، وإنما حتى يستعمل كل طرق الطعن الممكنة من أجل تحصيلها، ويكون لها مؤونة تقدر بـ 100بالمائة.

4. أخذ الضمانات:

تعتبر الضمانات آخر الاعتبارات التي يلجأ إليها البنك كمكمل للتحقق من سلامة القرض، وذلك بعد دراسته لشخصية الزبون وسمعته وكذلك الغرض والمبلغ المطلوب، وهدفه من مطالبة زبائنه بذلك هو اجتناب الحالات غير المتوقعة كعدم مقدر تهم على السداد، وبالتالي فهو يريح نفسه من القلق الذي ينجم بسبب تعثر المقترض عند السداد.

وتعبر الضمانات عن وسادة يلجأ إليها البنك عند الحاجة خاصة في حالة عدم الوفاء، فهي من الناحية القانونية تعني وجود أفضلية أو أولوية للدائن على حق عيني أو نقدي لتسديد الدين، ورهن الضمان لصالح الدائن يعطي له امتياز خاصا على باقي الدائنين في تصفية الحق موضوع الضمان . أما من الناحية الاقتصادية، فهي تمثل الاستعداد المسبق لتغطية خطر القرض المحتمل مستقبلا[1].

والمشرع المالي الجزائري يحدد نوعين من الضمانات:

- ✓ الضمانات الشخصية.
- ✓ الضمانات الحقيقية.

أ. الضمانات الشخصية:

وهي عبارة عن تعهد يقوم به الشخص، والذي بموجبه يتعهد بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، ومن أهم الضمانات:

- ✓ الكفالة منها :الكفالة البسيطة والكفالة الحقيقية .
- ✓ الضمان الاحتياطي.
- ✓ رسالة النية.

[1]. عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص 64.

ب. الضمانات الحقيقية:

وتتمثل في وضع شيء ملموس كضمان على الدين، ويمكن أن يكون هذا الشيء ملكا للمدين نفسه، أو يكون مقدما من الغير، حيث يعطى هذا الشيء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض، ومن أهم هذه الضمانات ما يلي:

- ✓ الرهن العقاري منها الرهن الاتفاقي، الرهن القانوني والرهن القضائي.
- ✓ الضمانات التي تعطي حق الحجز للبنك، منها رهن البضائع، رهن الآليات والسيارات ورهن سند التخزين الفلاحي .
- ✓ الضمانات التي لا تعطي حق الحجز للبنك :منها رهم المحل التجاري ورهن المعدات والآلات.

المطلب الثالث: معالجة المخاطر الإئتمانية.

في الواقع إن عملية المعالجة تبدأ مع ظهور أول حادث "عدم التسديد " وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته .وتبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل .فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر.

1. تحصيل القروض:

تعتمد وظيفة التحصيل على ثلاثة ركائز والتي تتمثل في[1]:

أ. **رد الفعل**: يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر .لذلك فيجب على البنوك أن تهتم بعامل الزمن، لان النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل .لذلك يجب على البنوك أن تجهز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية وتنظم بدقة تسييرها.

ب. الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع : إذ يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل، ويتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله.

ج. التصاعد: يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر.

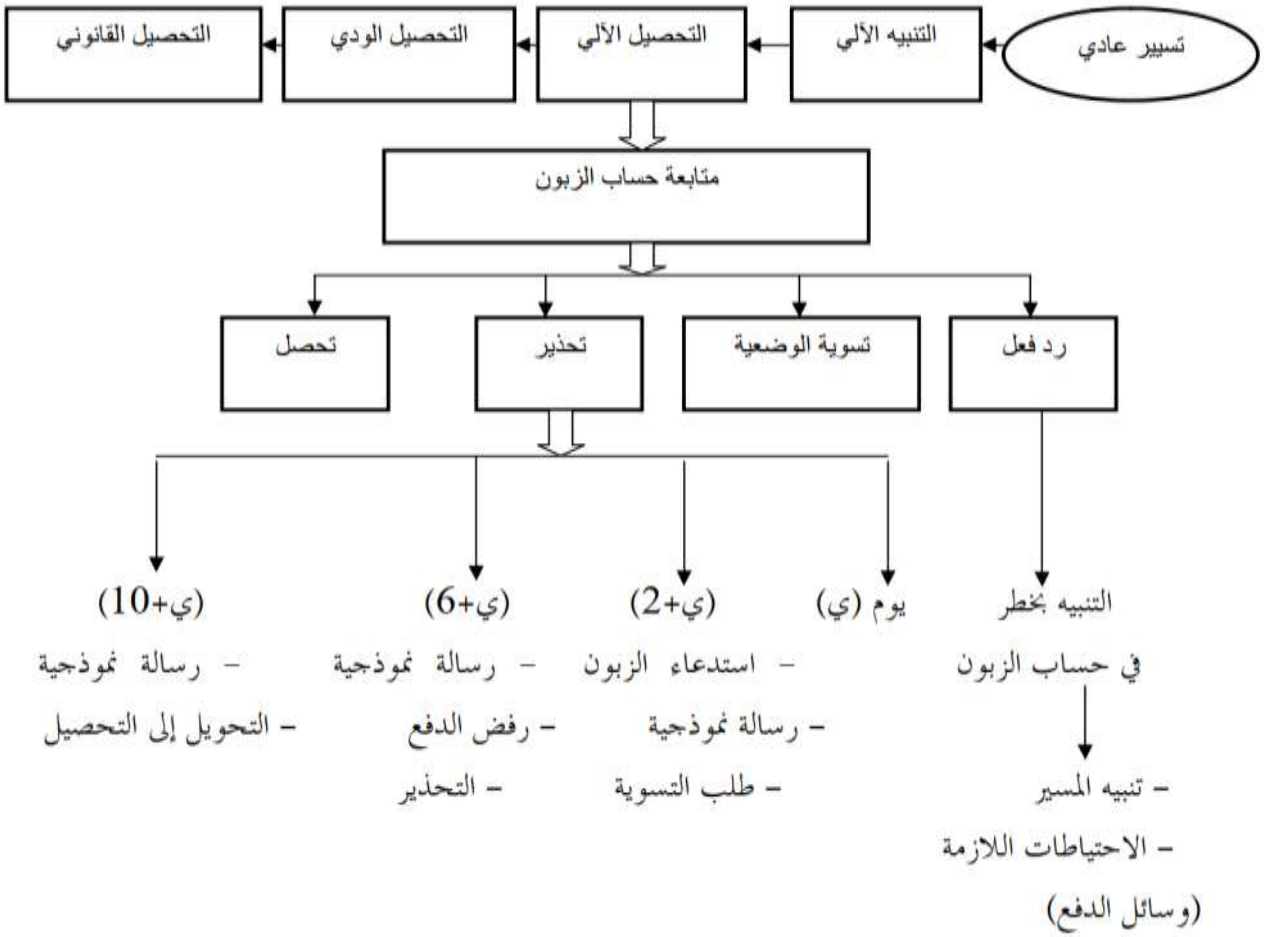
---

[1]. *Michel Mathieu, **l'exploitation Bancaire et le risque de crédit**,ed la revue banque, Paris 1995, p 181.*

د. تسيير الحسابات: يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من اجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين، أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق.

فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك وأخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد . والشكل التالي يوضح عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري[1].

الشكل رقم (2-2) عمليات تسيير الحسابات في البنك التجاري



المصدر: *Michel Mathieu, opcit, p 276*

ففي هذه الحالة للمسير له حرية اتخاذ القرار سواء بتقديم المساعدة للزبون عن طريق منحه سحب على المكشوف أو أنه يقوم بالتحصيل مباشرة سواء تحصيل ودي أو قانوني.

[1]. طاهر لطرش، المرجع السابق، ص171 .

2. معالجة القرض:

يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، و يتم بصفة يومية مراقبة الحساب، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها.

إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات.

كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالأشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها، وهذا حسب ما يراه مناسبا من متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة.

هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب[1].

وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية:

- ✓ وحدة التحصيل الودي (مصلحة المخاطر.)
- ✓ وحدة التحصيل القانوني(مصلحة المنازعات .)تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك وعملية تحصيل القرض.

[1]. طاهر لطرش، المرجع السابق، ص 171.

خلاصة الفصل:

إن كيفية تسيير المخاطر الائتمانية وفق مقررات لجنة بازل، حيث اهتمت بالمخاطر المصرفية التي تواجه النشاط المصرفي وأنظمة قياس المخاطر، وطرق إدار تها للتخفيف منها والمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي كما يستعرض "الائتمان " اتفاقية بازل II، والتي تهدف لتوحيد معايير الرأسمالية المصرفية في العالم وتقديم معادلة جديدة للربط بدرجة أكبر بين شروط رأس المال والمخاطر لتحل محل المعيار الساري منذ 1988م الذي عرف ببازل I.إضافة إلى ذلك قمنا بتناول الإجراءات الوقائية للمخاطر الائتمانية والتي تتمثل في مجموعة من النظم الاحترازية وهذا تطبيقا للأمر رقم 11- 09 للوقاية من المخاطر الائتمانية وأخيرا قمنا بمعالجة هذه المخاطر عن طريق :تحصيل القرض واعتمد بدوره على أربعة ركائز أساسية تمثلت في رد الفعل؛ الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع؛ التصاعد وتسيير الحسابات أما الطريقة الثانية فهي معالجة القرض وذلك باقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية.



الفصل الثالث:

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري–المدية–



تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية من بين المؤسسات الأكثر فعالية في تطوير الاقتصاد الوطني، حيث يوجد لدى الجزائر العديد من المؤسسات المالية بمختلف أنواعها، وكذلك متخصصة في مجال معين، وبما أن البنك الوطني الجزائري من بين البنوك الجيدة، قمنا باختياره من أجل دراستنا حول فعالية إدارة المخاطر الائتمانية من إجراءات لمنح القروض، والإجراءات في حالة عدم السداد، وعليه قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول: الإطار العام لبنك الوطني الجزائري.**
- **المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض الاستغلال.**

المبحث الأول: الإطار العام للبنك الوطني الجزائري.

نظرا للمكانة الخاصة التي يتمتع بها البنك الوطني الجزائري باعتباره من أهم واكبر البنوك التجارية في النظام الجزائري، حيث أنه يمثل شبكة من الوكالات تعمل على خدمة زبائنها وتلبية طلباتهم، ومنذ تأسيسه وضع لنفسه هدف أنشاء شبكة وكالات تكون بمستوى بنك وطني ودولي، كذا وكالة أم البواقي من بذل جهد كبير من اجل تنمية هذه الشبكة، ولذلك مبحث تناول في هذا المبحث لمحة عن البنك الوطني الجزائري خلال دراسة وأهم وظائفه وأهدافه.

المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري ونشأته. وهيكله التنظيمي.

سنتطرق فيما يلي إلى تعريف البنك الوطني الجزائري أهم وظائف التي يقوم بها وهيكلها التنظيمي.

1. تعريف البنك الوطني الجزائري:

البنك الوطني الجزائري هو أحد البنوك التجارية العاملة بالجزائر، تأسس بموجب المرسوم رقم 871/66 في 81 جوان 8666 عن شبكة القرض المالي الجزائري التونسي، بدأ نشاطه على أساس 31 وكالة مأخوذة من القرض المالي وبرأس مال قدره: 02 مليون دج.

بالإضافة إلى تمويل البنك الوطني الجزائري لقطع الصناعة و التجارة، فاته كأن يمول أيضا قطاع الزراعة وذلك إلى غاية أنشاء بنك الفالحة والتنمية الريفية سنة 1986.

لقد حاول البنك الوطني منذ نشأته فتح عدة وكالات في كافة أنحاء الوطن من اجل التوسيع وذلك حتى يتمكن من أداء الدور الموكل له في تمويل جميع القطاعات وقد رافق هذا التوسع في عدد من الوكالات تطور في الموارد بهدف قيامه بدوره على أحسن وجه[1].

كأن البنك الوطني الجزائري يحتوي على 53 وكالة وبرأس مال 02 مليون دج، وعدد عماله آنذاك 746 عمالا وفي سنة 1987 توسع عدد الوكالات ليصبح 80 وكالة، وبلغ رأس ماليه واحد مليار دج أما في

[1]. الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، عن البنك الوطني الجزائري، تاريخ الولوج، 2023/05/21م. www.bna.dz

سنة 1988 فبلغ رأس ماله 6.49 مليار دج وفي سنة 2003 أصبح عدد وكالته 185 وكالة على المستوى الوطني، وبلغ رأس ماله 8 مليار دج وكأن لهذا التطور عدة عوامل إيجابية أهمها[1]:

- نظام اللامركزية الذي طبعه على جميع هياكله؛
- التطور التوسعي الكمية لخدماته واستعانته بجهاز الحاسب الالكتروني، وجهاز الإعلام الآلي كأداة تسيير في جميع فروعه، وكأن له دور فعال في تطوير نشاط البنك.

2. **نشأته:**

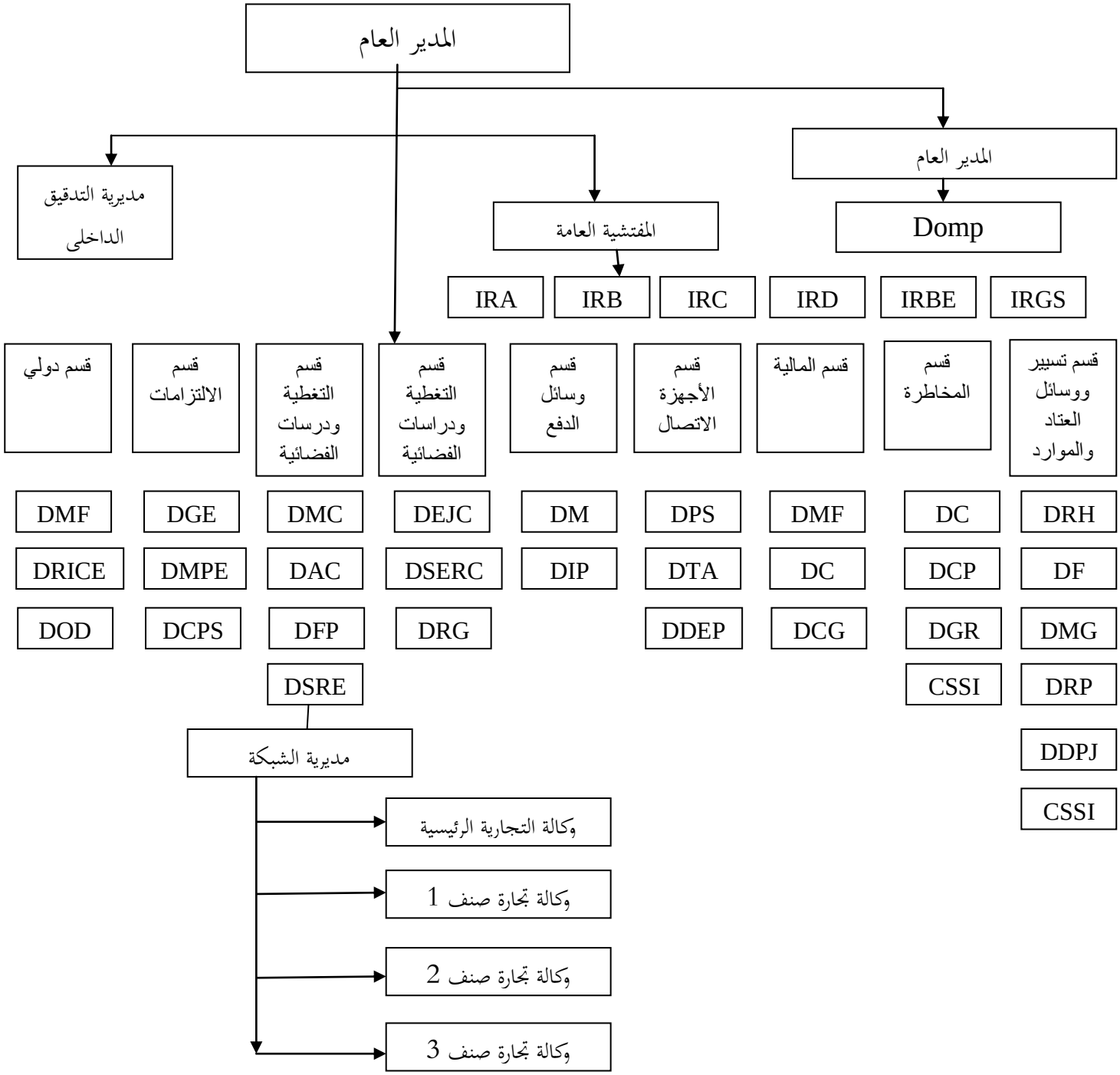
تأسس البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم رقم 178/66 بتاريخ 13 جواف 1966 على شكل شركة وطنية برأسمال مقدر ب20 مليون دينار جزائري، الأمر الذي أخل بعض الشيء بمفهوم الشركة الوطنية من خلال المادة السابعة حيث سمح للجمهور بالمساهمة في رأسمال البنك بنسبة 5 بالمائة ويمكن أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة[2].

[1]. الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، عن البنك الوطني الجزائري، مرجع سابق، تاريخ الولوج، 2023/05/21م.www.bna.dz

[2].المرجه نفسه،

3. الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.

الشكل رقم (3–1): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري



المصدر: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، عن البنك الوطني الجزائري، مرجع سابق، تاريخ الولوج، 2023/05/21م.

www.bna.dz

الهياكل الملحقة بالمديرية العامة :

- الأمانة العامة
- مفتشية الرقابة العامة
- المفتشية العامة
- مديرية التدقيق الداخلي
- مديرية تسيير الأخطار
- مديرية المطابقة

الهياكل التابعة للقسم الدولي :

- **DMFE:** مديرية التحركات المالية مع الخارج
- **DRICE:** مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية
- **DOD:** مديرية العميات المستندية

الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال و العمل التجاري :

- **DER:** مديرية تأطير الشبكات
- **DMC:** مديرية التسويق و الاتصال
- **DIPM:** مديرية وسائل الدفع و النقد

الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام :

- **DDEP:** مديرية تطوير الدراسات و المشاريع
- **DTA:** مديرية التكنولوجيات و الهندسة
- **DPS:** مديرية الإنتاج و الخدمات

الهياكل الملحقة بقسم التغطية و الدراسات القانونية و المنازعات :

- **DSERC:** مديرية المتابعة و التغطية وتحصيل القروض
- **DEJC:** مديرية الدراسات القانونية و المنازعات
- **DRG:** مديرية تحصيل الضمانات

الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات :

- **DGE:** مديرية المؤسسات الكبرى
- **DPME:** مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- **DCPS:** مديرية القروض للأفراد و القروض الخاصة

الهياكل الملحقة بقسم المالية :

- **DC:** مديرية المحاسبة
- **DOMP:** مديرية تنظيم المناهج و الإجراءات
- **DCG:** مديرية مراقبة التسيير
- **DMF:** مديرية السوق المالي

الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد و الموارد البشرية :

- **DPRS:** مديرية الموظفين و العلاقات الاجتماعية
- **DMG:** مديرية الوسائل العامة
- **DPP:** مديرية المحافظة على التراث
- **DF:** مديرية التكوين
- **CGOS:** مركز تسيير الخدمات الاجتماعية

شبكة الاستغلال :

تضم شبكة الاستغلال بالبنك الوطني الجزائري 17 مديرية جهوية للاستغلال ، تشرف على 211 وكالة تجارية من مختلف الفئات، موزعة على كافة التراب الوطني.

المطلب الثاني: موارد البنك الوطني الجزائري وأهم أهدافه.

1. موارد البنك الوطني الجزائري:

تتكون موارد البنك الوطني الجزائري من[1]:

- رؤوس الأموال الاجتماعية وثمن الانطلاق: 02 مليون دج
- الاحتياطات والمؤونات المتكونة من الأرباح المنخفضة.
- السلف من الخزينة العمومية لتمويل برامج الاستثمار.
- المصدر الرئيسي للموارد خاصة منها الودائع التجارية (تحت الطلب).
- المصاريف المحصل عليها لقاء خدمات للزبائن كعمولة الخصم مثلا.
- كسب الفوائد المحصل من القروض الممنوحة للزبائن.
- الميزانية المحددة من طرف المديرية العامة .
- العمولات عند الخصم بالأوراق المالية وبيع السندات.

[1].وظائف داخلية للبنك الوطني الجزائري –وكالة المدية–

– جميع الوسائل المالية الأخرى الناجمة عن نشاطه.

2. أهداف البنك الوطني الجزائري:

على أساس الموارد المتاحة لدى البنك، يسعى إلى تحقيق أهدافه المسطرة وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، واحترام القواعد التقنية للسيولة والأمن وتوزيع المخاطر حسب الأحكام القانونية والتنظيمية لتحقيق الأهداف المتمثلة في[1]:

– تلقي الودائع تحت الطلب والودائع ألجل من كل شخص طبيعي أو معنوي؛

– المشاركة في جمع الادخار الوطني؛

– إجراء عمليات الدفع وتحصيل المستندات التجارية والمالية؛

– تقديم خدمات للزبائن من ذلك تسهيل التعامل عن طريق فتح حسابات جارية؛

– يقوم بتمويل عمليات التجارة،ويكتسب أو يخصم أو يكفل أو يشتري جميع السندات التجارية والقيم؛

– يستأجر، يشتري، يحفظ، يرهن ويستثمر جميع السندات العمومية التي تصدرها الدولة أو خبراء عمليات القرض والصرف والخزينة.

إضافة إلى مهامه المتعلقة بسلك الموظفين يتولى استقبالا للتحويلات الواردة من الهيئات المستخدمة وتحويلها إلى حساب الموظفين.

المطلب الثالث: إدارة وتنظيم البنك الوطني الجزائري.

1. الإدارة:

تتم إدارة البنك الوطني الجزائري من طرف مجلس الإدارة يتألف بالإضافة إلى المدير العام الرئيسي،مدير عام مساعد ومستشارين يعينون بموجب مرسوم رئاسي باقتراح من وزير المالية، يكلف المدير العام الرئيسي بالمتفاوضات التالية:

– تمثيل البنك لدى المحاكم؛

– إدارة نشاط البنك؛

– يقدم دوريا نشاط البنك إلى وزارة المالية؛

– إجراء، عزل وتعيين في صفوف موظفي البنك ما عدا المسيرين والمساعدين والوكلاء؛

[1]. وظائف داخلية للبنك الوطني الجزائري –وكالة المدية–

– أما المدير العام المساعد فمهامه تتمثل في مساعدة المدير الرئيسي في مهامه وتمثله في حالة غيابه كما يسير البنك من مجلس الإدارة العامة والمديرية العامة، أن الهيكل التنظيمي للبنك مقسم حسب التدرج الهرمي لسلطة اتخاذ القرار إلى أقسام والتي تنقسم بدورها إلى مديريات.

2. التنظيم:

يخضع البنك الوطني الجزائري للنظامين المركزي واللامركزي، فالأول تمثله المديرية المركزية الموجودة بوالية الجزائر تحت إدارة رئيس مدير عام بمساعدة مديرين مركزيين بالإضافة إلى أقسام تضم كل منها عدة مديريات تحت سلطة رئيس قسم مهمتها الإشراف على مختلف العمليات البنكية.

أما اللامركزية فتتمثل في فروع وكالات البنك الممتدة عبر واليات الوطن، حيث توجد الفروع التي تقوم بالإشراف والعمل على السير الحسن للوكالة عبر النطاق المحدد لها، أما الوكالات فهي الخلية القاعدية لنشاطات البنك، وهذا التوزيع الشامل لفروع وكالات البنك الوطني الجزائري عبر مختلف مناطق الوطن والغرض منه تحقيق تنمية شاملة وأيضا تقديم خدمات مختلفة من اقتراض وغيرها لجميع المواطنين.

المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض الاستغلال.

بغية الوقوف على حقيقية التحليل الائتماني المعمول به في وكالة البنك الوطني الجزائري بالمدية وقصد توضيح أساليب هذا التحليل بشكل أكثر، نقوم بإجراء دراسة إحدى طلبات القروض المقدمة لدى هذه الوكالة متبعين في ذلك الخطوات والإجراءات المعتمدة من طرف الوكالة.

المطلب الأول: الدراسة الأولية لطلب القرض.

يقوم البنك الوطني الجزائري في هذه المرحلة بفحص ملف طلب القرض المقدم من طرف المؤسسة وذلك للتأكد من إحتوائه على جميع الوثائق المطلوبة بالإضافة إلى التأكد من مدى موافقة هذه الوثائق للشروط المعمول بها في البنك، وبناء على هذا الملف، وما يحتويه من معلومات كمية ونوعية يتم دراسة المؤسسة من مختلف الجوانب القانونية والاقتصادية والمالية واتخاذ القرار بقبول طلب القرض أو رفضه.

وتمثل المؤسسة محل الدراسة إحدى المؤسسات الصناعية الجزائرية المتخصصة في مجال صيانة معدات الصناعة النفطية وقد تقدمت هذه الأخيرة بطلب لدى وكالة البنك الوطني الجزائري للحصول على قرض استغلال قيمته 240.000.000 دج وهذا بتاريخ 16-03-2020.

ويحتوي ملف طلب القرض الذي قدمته هذه المؤسسة على الوثائق التالية:

– طلب خطي وضحت في المؤسسة رغبتها في الحصول على القرض.

- الميزانيات المالية لثلاث سنوات سابقة (2018-2019-2020).
- مخطط الخزينة التقديري لسنة 2020.
- جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات سابقة (2018-2019-2020).
- وثائق تبين وضعية المؤسسة اتجاه مصلحة الضرائب.
- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها في الغرفة التجارية (CNRC).

وبعد إستلام ملف طلب القرض والتأكد من شمولية وسلامة الوثائق التي يتكون منها، يقوم البنك بإجراء دراسة أولية على هذا الملف وتشمل هذه الدراسة ما يلي:

أولا: الدراسة القانونية: بعد القيام البنك بدراسة المؤسسة الطالبة للقرض من الجانب القانوني تبين ما يلي:

1. اسم المؤسسة:××××
2. الرقم التسلسلي للمؤسسة:××××××
3. عنوان المؤسسة: ولاية المدية.
4. نوع المؤسسة: مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
5. قطاع النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة: الصناعة.
6. الشكل القانوني للمؤسسة: مؤسسة ذات مسؤولية محدودة.
7. تاريخ إنشاء المؤسسة 31-07-2000م.
8. رأسمال المؤسسة: يقدر رأسمال المؤسسة الطالبة للقرض بـ: 41.000.000 دينار جزائري موزع على مساهمين اثنين بحيث تقدر نسبة مساهمة كل واحد منهما 50%، وقد بلغت الزيادة في رأس مال هذه المؤسسة كما يلي:

الجدول رقم (3-1): تطور رأس مال المؤسسة محل الدراسة (الوحدة = 1000 دج).

السنة	2003	2007	2010	2012
المبلغ	120.000 دج	880.000 دج	4.000.000 دج	36.000.000.دج

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمة من البنك.

9. مجلس إدارة المؤسسة: يضم مجلس إدارة المؤسسة المساهمين الاثنين، وهما مسيري المؤسسة والشركاء فيها.
10. مسيري المؤسسة: يتمثل مسيري المؤسسة في المساهمين الاثنين كما سبقت الإشارة، أحدهما يعمل بصفة مسير ومدير تجاري للمؤسسة والثاني بصفة مسير فقط، كما تضم المؤسسة إضافة إلى ذلك مسير مالي ومدير للتطوير.

ثانيا: الدراسة الاقتصادية: من خلال الدراسة الاقتصادية التي تم إجراؤها على المؤسسة الطالبة للقرض تبين ما يلي:

1. **نشاط المؤسسة:** يتمثل نشاط المؤسسة في صيانة معدات الصناعة الالكترونية وإعادة تركيبها.
2. **رقم أعمال المؤسسة:** قدر رقم أعمال المؤسسة في السنوات الثلاث للدراسة كما يلي:
   - **سنة 2018**: 184.836.000 دج.
   - **سنة 2019**: 238.189.000 دج.
   - **سنة 2020**: 374.692.000 دج
3. **المركز التنافسي للمؤسسة:** تتمتع المؤسسة الطالبة بمركز تنافسي قوي، حيث تمكنت هذه الأخيرة من اختراق أسواق جديدة في البلاد وهي الآن تتعامل مع المؤسسات الكبرى في الجزائر كسونطراك، صيدال.
4. **موردو المؤسسة:** يبلغ عدد الموردين الأساسيين للمؤسسة 8 موردين وتتعامل معهم هذه الأخيرة عن طريق الشيكات.
5. **وسائل أدوات الاستغلال:** من خلال دراسات معدات وأدوات الاستغلال للمؤسسة الطالبة للقرض تبين أن هذه الأخيرة تحتوي على ما يلي:
   - مباني مساحتها 250 م وتقدر قيمتها بـ: 15.000.000 دج.
   - مكاتب مساحتها 100 م تم تأجيرها بقيمة: 960.000 دج سنويا.
   - آلات ومعدات.
   - وسائل نقل (شاحنات وسيارات).
   - تجهيزات مكاتب.
6. **الموارد البشرية:** تضم المؤسسة الطالبة للقرض مجموعة من الموارد البشرية موزعة بين إطارات وعمال، كما مو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): الموارد البشرية للمؤسسة.

البيان	2018	2019	2020
الانتاج:			
إطارات	5	4	12
مكونون	9	16	14
عمال	286	235	334
التجارة:			
إطارات	1	1	-
مكونون	1	-	-
عمال	-	-	-
الإدارة:			
أطارات	2	10	11
مكونون	3	1	3
عمال	18	-	2
الأجر الإجمالي (دج)	57209000	76938000	139227000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق البنك.

ثالثا: دراسة طبيعة القرض المطلوب:

إن القرض الذي تقدمت المؤسسة بطلبه هو عبارة عن قرض استغلال قيمة الإجمالية 240.000.000 دج موزع كما يلي:

1. **قروض الصندوق**: قيمتها 80.000.000 دج.
2. **تسبيقات على المخزون بقيمة**: 60.000.000 دج.
3. **تسبيقات على الفاتورة بقيمة**: 20.000.000 دج.
4. **قرض بالإمضاء**: قيمتها 160.000.000 دج.
5. **اعتماد مستندي بقيمة**: 60.000.000 دج.
6. **كفالة بقيمة**: 100.000.000 دج

رابعا: دراسة الضمانات المقدمة:

تتمثل الضمانات التي اقترحت المؤسسة تقديمها للبنك من أجل حصولها على القرض فيما يلي:

1. **ضمانات حقيقية:** وتشمل ما يلي:
   - رهن تجاري للتجهيزات.
   - مخزن معدات.
2. **ضمانات شخصية:** وتشمل ما يلي:
   - كفالة شخصية من الشركاء تفوق قيمة القرض المطلوب.
   - تأمينات على جميع المخاطر.

هذه ويقوم البنك بدراسة الوضعية الشهرية للحساب البنكي للمؤسسة وتحركاته الدائنة والمدينة خلال السنة السابقة لتاريخ دراسة ملف القرض، وبما أن تاريخ دراسة ملف القرض المطلوب من طرف المؤسسة كان في شهر مارس 2020، فإن البنك قام بدراسة الوضعية الشهرية للحساب البنكي لهذه المؤسسة من شهر مارس 2019 إلى غاية شهر فيفري 2020.

المطلب الثاني: الدراسة المالية ملف القرض.

بعد دراسة المؤسسة من الجانب القانوني والاقتصادي تأتي مرحلة الدراسة المالية التي تعتبر أهم خطوات التحليل الائتماني وأكثرها حساسية حيث تحدد هذه الدراسة مصير طلب القرض بالقبول أو الرفض وتشمل الدراسة المالية التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري على ملفات طلبات القروض العناصر التالية:

أولا: دراسة مخطط الخزينة التقديري:

تقوم وكالة البنك الوطني الجزائري بالمدية بدراسة مخطط الخزينة التقديري للمؤسسة الطالبة للقرض وذلك لتحديد الاحتياجات النقدية لهذه المؤسسة وتحديد نوع القرض اللازم لسد هذه الاحتياجات، ويوضح مخطط الخزينة التقديري إيرادات المؤسسة ونفقاتها على مستوى كل ثلاثي من السنة N+1، وتكون الدراسة على أساس مقارنة إيرادات المؤسسة بنفقاتها معرفة ما إذا كانت المؤسسة ستحقق فائض أو عجز.

فإذا كانت المؤسسة تحقق فائض على مستوى كل ثلاثي فإن هذه الأخيرة ليست بحاجة إلى تمويل وذلك حسب أهمية الفائض المحقق، أما إذا كانت المؤسسة تحقق عجزا فهذا معناه أن هذه الأخيرة تواجه صعوبات مالية

ناتجة عن عدم كفاية رأس المال العامل لتلبية احتياجات الدورة الاستغلالية أو كون هذه الاحتياجات مرتفعة جدا، وفي هذه الحالة فإن المؤسسة تكون بحاجة إلى تمويل قصيرة الأجل لتسوية هذا العجز.

ويقوم البنك بتحديد نوع القرض اللازم لتمويل العجز المؤقت في خزينة المؤسسة بشؤط أن تعمل هذه الأخيرة على زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها من أجل تحسين رأس المال العامل وتسديد القرض في الفترة التي تحقق فيها فائض. والجدول التالي يوضح مخطط الخزينة التقديري للمؤسسة الطالبة للقرض لسنة 2020.

الجدول رقم (3-3): الخزينة التقديرية للمؤسسة محل الدراسة لسنة 2020

الفترة	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع	المجموع
رصيد أو مدة	16997	-32500	-142500	-408700	-
التكاليف	65350	111700	151300	180000	508350
تكاليف:	65350	111700	151300	180000	508350
مشتريات	21000	39000	71000	95000	226000
مصاريف خاصة	26000	41000	45000	47000	159000
ضرائب ورسوم	6300	10200	11500	13000	41000
خدمات	6000	12700	13500	14500	45700
مصاريف مالية	1500	1900	2600	2700	8750
مصاريف أخرى	4500	6900	7700	7800	26900
تكاليف الاستثمار	-	-	-	-	-
الإيرادات:	50500	86000	78000	383500	598000
مبيعات	-	-	-	-	-
خدمات مقدمة	29000	53000	51000	56000	189000
إيرادات أخرى	21500	33000	27000	28500	110000
الرصيد خلال المدة	-14850	-25700	-7300	20300	8950
رصيد نهاية المدة	2147	-85200	-215800	-205200	-

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

من خلال المخطط الخزينة التقديري للمؤسسة نلاحظ أنها تحقق رصيدا سالبا في نهاية كل ثلاثي من سنة 2020 باستثناء الثلاثي الأول لنفس السنة وهذا ما يعكس عدم قدرة المؤسسة على تغطية نفقاتها ويوضح العجز المؤقت في خزينتها ويؤكد على حاجة هذه المؤسسة إلى قرض قصيرة الأجل لتمويل هذا العجز.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب على المؤسسة أن تعمل على تخفيض نفقاتها عن طريق تمديد مدة دوران الموردين أو الزيادة في إيراداتها عن طريق تخفيض مدة دوران العملاء أو الاثنين معا وذلك لتحسين وضعية خزينتها وتسديد القرض وفوائده.

وفي حالة قروض الاستثمار يقوم البنك بتقدير الاحتياجات التمويلية للمشروع على طرق دراسة تكاليف انجاز هذا المشروع وهيكله التمويلي، كما يقوم في هذه الحالة بدراسة الجانب التقني للمشروع وذلك من حيث طبيعة الآلات والتجهيزات المستخدمة، الطاقة الإنتاجية لهذه الآلات، بالإضافة إلى نوعية التكنولوجيا المستخدمة في المشروع.

ثانيا: دراسة الميزانية المالية:

يقوم البنك الوطني الجزائري بدراسة الميزانية المالية المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة للسنوات 2020/2019/2018 وذلك لاستنباط نسب تطور البنود والعناصر التي تحويها هذه الميزانيات من سنة إلى أخرى، والجدول التالي يوضح مختلف هذه النسب:

الجدول رقم (3-4): تطور الميزانية المالية للمؤسسة

العنصر	القيمة			نسبة التغير		
	2018	2019	2020	2018	2019	2020
الأصول الثابتة	96360	82280	69867	-	18.62	-15.08
الأصول المتداولة	61919	74990	130408	-	21.10	73.90
الأموال الخاصة	55574	65222	106035	-	17.36	62.57
الديون طويلة الأجل	18790	15725	19500	-	-16.31	24
الأموال الدائمة	74364	80947	125535	-	8.85	55.08
الخصوم المتداولة	56915	76323	74740	-	34.09	-2.07

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

نلاحظ من خلال الجدول أن الأصول الثابتة للمؤسسة شهدت زيادة في سنة 2019 بنسبة 18.62 عن سنة 2018 في حين انخفضت سنة 2020 بنسبة (15.08%) عن سنة 2020 على الرغم من ارتفاع قيمة الاستثمارات في هذه السنة وهذا راجع لارتفاع قيمة الاهتلاكات سنة 2020 بنسبة تفوق نسبة الارتفاع في قيمة الاستثمارات مما أدى إلى انخفاض قيمة الأول الثابتة في هذه السنة.

أما الأصول المتداولة للمؤسسة فقد شهدت زيادة بنسبة (21.10%) و(73.90%) في سنتي 2019 و2020 على التوالي وهذا راجع لزيادة القيم المحققو القيم الجاهزة بنسب كبيرة خاصة في سنة 2019 مما يعكس مركز سيولة جيد للمؤسسة خلال هذه السنة.

وفيما يخص جانب الخصوم نجد أن الأموال الخاصة للمؤسسة قد ارتفعت بشكل كبير خاصة في سنة 2020 حيث بلغت نسبة الزيادة (52.57%) وهذا راجع لارتفاع قيمة الأرباح المحققة خلال هذه السنة في حين نجد أن الديون الطويلة الأجل قد انخفضت سنة 2019 بنسبة (61.31%) دون أن يؤثر ذلك على مستوى الأموال الدائمة للمؤسسة في هذه السنة وهذا راجع لارتفاع الأموال الخاصة بنسبة تفوق نسبة الانخفاض في قيمة الديون الطويلة الأجل لسنة 2020.

أما الخصوم المتداولة فقد شهدت زيادة سنة 2019 مما يدل على زيادة ذمم الديون القصيرة الأجل التي سجلتها المؤسسة ويتعلق الأمر بالتسبيقات البنكية التي حصلت عليها المؤسسة خلال هذه السنة في حين انخفضت هذه الخصوم سنة 2020 بنسبة ضئيلة نظرا لانخفاض قيمة التسبيقات البنكية مقابل ارتفاع قيمة الموردين وديون الاستغلال الأخرى.

ثالثا: دراسة جدول حسابات النتائج للمؤسسة:

يقوم البنك الخارجي بدراسة جدول حسابات النتائج المقدم من طرف المؤسسة للسنوات الثلاث السابقة تاريخ طلب القرض، حيث يبين هذا الجدول نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ويجمع كل الحسابات التي تؤثر على نتيجة هذا النشاط بالزيادة أو النقصان كما يبين المستويات المختلفة التي تحدد هذه النتيجة.

ومن خلال جدول حسابات النتائج للمؤسسة محل الدراسة تم استخراج نسب تطور العناصر الأساسية المكونة لهذا الجدول وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

الجدول رقم (3-5): تطور عناصر جدول حسابات النتائج للمؤسسة

العنصر	القيمة			نسبة التغير		
	2018	2019	2020	2018	2019	2020
رقم الأعمال	184836	238189	374692	-	28.86	57.30
القيمة المضافة	99152	132461	231571	-	33.59	47.82
الفائض الخام للاستغلال	27047	47528	81953	-	75.72	72.43
نتيجة الدورة الصافية	7912	12632	60859	-	59.65	381.78

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك تطورا بالنسبة لجميع عناصر جدول حسابات النتائج خاصة في سنة 2020 مما يدل على تحسن كبير في وضعية المؤسسة محل الدراسة، حيث سجلت هذه الأخيرة تطورا كبيرا في رقم أعمالها مما يدل على ارتفاع عدد عملائها وزيادة حجم الخدمات المقدمة من طرف هذه المؤسسة.

رابعا: تحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

1. تحليل التوازن المالي للمؤسسة:

يقوم البنك بدراسة التوازن المالي للمؤسسة الطالبة للقرض، يقوم هذا التزام على ضرورة تمويل الأصول الثابتة عن طريق الأموال الدائمة وتمويل الأصول المتداولة عن طريق الديون القصيرة الأجل أي ضرورة تحقيق التناسق بين الوسائل الاقتصادية التي تستخدمها المؤسسة والموارد المالية التي تسمح لها بالاحتفاظ بهذه الوسائل وبتعبير آخر تحقيق التناسق بين مصادر الأموال واستخدامها، ويتم تحليل التوازن المالي للمؤسسة عن طريق حساب المؤشرات التالية:

حساب رأس المال العامل:

يهتم البنك الوطني الجزائري بحساب رأس المال العامل للمؤسسة الطالبة للقرض وذلك باعتباره مؤشرا مهم لمعرفة قدرة للمؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل ويتم حساب رأس المال العامل للمؤسسة وفقا للعلاقة التالية: **رأس المال العامل = الموارد الدائمة – الاستخدامات الثابتة**

والجدول التالي يوضح رأس المال العامل للمؤسسة في السنوات الثلاث للدراسة:

الجدول رقم (3–9): قيم رأس المال العامل للمؤسسة

	2018	2019	2020
الاستخدامات المستقرة	61919	74990	130408
الموارد الدائمة	56915	76323	74740
رأس المال العامل	5004	-1333	55668

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة قد حققت رأس المال عامل موجب بالنسبة لسنتي 2018 /2020 ورأس المال عامل سالب بالنسبة 2019، كما نلاحظ ارتفاع كبير في رأس المال العامل للمؤسسة سنة 2020 مما يؤكد على تحسن وضعية المؤسسة وتطور نشاطها خلال هذه السنة كما سبقت الإشارة.

وبذلك يمكن القول أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل عن طريق أصولا المتداولة سنتي 2018 و2020 مع تحقيق فائض مالي يمثل هامش أمان للبنك، في حين نجد أن المؤسسة غير قادرة على مواجهة هذه الالتزامات سنة 2019، وهذا راجع لارتفاع قيمتها خلال هذه السنة ما سبق الإشارة.

حساب احتياجات رأس المال العامل:

يتم حساب احتياجات رأس المال العامل لمعرفة الأصول المتداولة التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بمواردها مالية قصيرة الأجل وتحديد رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة خلال دورة الاستغلال، ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة وفق للعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – النقدية) – (الخصوم المتداولة – الخزينة)

ويتم استثناء النقدية من الأصول المتداولة والتسبيقات من الخصوم المتداولة لأن دورة الاستغلال تنتج احتياجات مالية مرتبطة بسرعة دوران الأصول المتداولة (قيم الاستغلال والقيم المحققة) بينما ترتبط الموارد المالية بسرعة دوران الديون القصيرة الأجل باستثناء التسبيقات أي جميع الديون القصيرة الأجل تسدد في تاريخ استحقاقها باستثناء التسبيقات، والجدول التالي يوضح حساب احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة الطالبة للقرض خلال السنوات الثلاث للدراسة:

جدول رقم (3–7): حساب احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة (الوحدة: ألف دينار جزائري).

البيان	2018	2019	2020
الأصول المتداولة	61919	74990	130408
النقدية	4482	5390	22200
الأصول المتداولة –النقدية	57437	69600	1080208
الخصوم المتداولة	56915	76323	74740
التسبيقات البنكية	–	–	–
الخصوم المتداولة– التسبيقات البنكية	56915	76323	74740
احتياجات رأس المال العامل	522	-6723	33468

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

خلال الجدول نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجب سنتي 2018 و 2020 في حين نجد أن هذه الاحتياجات سالية سنة 2019، وهذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى التمويل من رأس المال العامل سنتي 2018 و2020 أي أن خصومها المتداولة أو الديون القصيرة الأجل لا تغطي استخداماتها المتداولة، أما في سنة 2019 فتدل احتياجات رأس المال العامل السالبة على أن المؤسسة ليست بحاجة إلى تمويل من رأس المال العامل أي أن ديونها القصيرة الأجل تغطي أصولها المتداولة.

3.حساب الخزينة الصافية:

بعد حساب كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل يتم حساب الخزينة الصافية التحديد الإجمالي النقدية الموجودة في خزينة المؤسسة، ويتم حساب الخزينة الصافية وفقا للعلاقة التالية:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

جدول رقم (3–8): حساب الخزينة الصافية للمؤسسة (الوحدة ألف دج)

البيان	2018	2019	2020
رأس المال العامل	5004	-1333	55668
احتياجات رأس المال العامل	522	-6723	33468
الخزينة الصافية	4482	5390	22200

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة قد حققت خزينة موجبة في السنوات الثلاث للدراسة مما يدل على قدرة رأس المال العامل لهذه المؤسسة على تغطية الاحتياجات، هذا وشهدت الخزينة تطور من سنة إلى أخرى مما يدل على تحسن تدريجي في نشاط المؤسسة.

4.تحليل النسب المالية للمؤسسة:

يهتم البنك الوطني الجزائري بتحليل مجموعة كبيرة من النسب المالية للمؤسسة الطالبة للقرض وذلك لتقييم أداء هذه المؤسسة والحكم على وضعها المالي، وتقوم عملية التحليل على تفسير ومقارنة النسب المالية للمؤسسة محل الدراسة مع المعايير المالية المستهدفة، ويمثل تحليل النسب المالية جزء كبير من التحليل الائتماني المعمول به في البنك الوطني الجزائري كما يمثل ركيزة أساسية يبنى عليها البنك قراره الائتماني.

وفيما يلي نقوم بعرض مختلف النسب التي يقوم البنك الوطني الجزائري بتحليلها:

أ. حساب نسب الهيكل المالي:

يهتم البنك الوطني الجزائري بشكل كبير بهذا النوع من النسب وذلك لأنها تساعده على تقييم الهيكل التمويلي للمؤسسة من حيث درجة اعتمادها على مصادر التمويل الداخلية أو الخارجية، وتتمثل نسب الهيكل المالي التي قوم البنك بتحليلها في النسب الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-9): حساب نسب الهيكل المالي للمؤسسة

النسبة	طريقة الحساب	2018	2019	2020	المتوسط
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة × 100 / الأموال الدائمة	74.73%	80.57%	84.47%	79.92%
نسبة الملاءة	الأموال الخاصة × 100 / مجموع الديون	73.41%	70.86%	112.52%	85.59%
نسبة سيولة الخصوم	الأموال الخاصة × 100 / مجموع الميزانية	42.33%	41.47%	52.94%	45.58%
القدرة على التمويل الذاتي	النتيجة الصافية + المؤونات / الاهتلاكات	21167	37462	79120	47916
القدرة على سداد الديون ط أ	ديون طويلة الأجل / القدرة على التمويل الذاتي	1.45%	2.38%	4.06%	2.63%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة التوازن المالي أكبر من الواحد سنتي 2018 و 2020 و أقل من الواحد سنة ، 2019 هذا يعني وجود فائض من الأموال الدائمة لتمويل الأول المتداولة سنتى 2018 و 2020 و يعبر هذا الفائض عن وجود رأس مال عامل موجب خلال هاتين السنتين و رأس مال عامل سالب خلال سنة 2018كما سبقت الإشارة.

كما نلاحظ أن المؤسسة قد حققت نسبة استقلالية مالية تقدر ب (% 79.92) خلال السنوات الثلاث للدراسة أي تجاوزت نسبة (50%) ، و هذا يعنى أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية و أن أموالها الخاصة قادرة على تغطية جزء كبير من أولها الثابتة و هذا مؤشر جيد يزيد من درجة ثقة البنك في المؤسسة الطالبة القرض .كما نجد أن نسبة الملاءة تقدر ب (% 85.59) خلال السنوات الثلاث للدراسة و هي نسبة مرتفعة تعبر عن قدرة المؤسسة على تسديد جزء كبير من ديونها الطويلة و القصيرة الأجل عن طريق الأموال الخاصة وهذا ما يؤكد على الاستقلالية المالية للمؤسسة.

كما قدرت نسبة سيولة الخصوم ي (% 45.58) و هي أكبر بكثير من المعيار المستهدف (% 10) وهذا يعني أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطى (45.58%) من مجموع الخصوم و هذا مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة تمتلك رأس مال مرتفع.

كما حققت المؤسسة تطورا كبيرا على مستوى التمويل الذاتي راجع إلى ارتفاع نسبة الأر باح المحققة مما يعبر عن قدرة تمويلية جيدة تستطيع المؤسسة من خلالها تسديد أكبر من ضعف ديو نها الطويلة الأجل وهذا ما تؤكده نسبة القدرة على سداد الديون الطويلة الأجل والتي قدرت ب (% 2.63) خلال السنوات الثلاث للدراسة.

ب.حساب نسب الخزينة:

يهتم البنك الوطني الجزائري بحساب نسب الخزينة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة الطالبة للقرض على الوفاء إلتزاماتها القصيرة الأجل عن طريق النقدية المتاحة أو عن طريق الأول الأخرى التي يمكن تحويلها إلى نقدية، وتتمثل نسب الخزينة التي يقوم البنك بتحليلها في النسب الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–10): حساب نسب الخزينة للمؤسسة

النسبة	طريقة الحساب	2018	2019	2020	المتوسط
نسبة العامة	الأصول المتداولة × 100 / الديون قصيرة الأجل	%108.79	%98.25	%174.48	%127.18
نسبة السيولة الحالية	القيم الجاهزة × 100 / الديون قصيرة الأجل	%7.87	%7.06	%29.70	%14.88
معدل رأس المال العامل	رأس المال العامل × 100 / احتياج رأس المال العامل	%958.62	%19.83	%166.33	%368.38

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

من خلال حساب نسب الخزينة نلاحظ أن متوسط نسبة السيولة العامة خلال السنوات الثلاث للدراسة أكبر من (100%) ، وهذا يعني أن الأول المتداولة قادرة على تغطية الديون القصيرة الأجل بالإضافة إلى وجود هامش أمان يقدر ب (% 27.18) من الديون القصيرة الأجل و هذا مؤشر جيد يشجع البنات على منح القرض لهذه المؤسسة.

في حين نجد أن متوسط نسبة السيولة الحالية خلال السنوات ال ثلاث للدراسة يقدر ب (% 14.88) أي ما يقارب (15%) وهو أقل من المستوى المطلوب (50%) و هذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل عن طريق النقدية المتاحة و حاجتها إلى تمويل قصير الأجل.

أما معدل رأس المال العامل فقد كان جيدا وقد قدر ب (368.38%) خلال السنوات الثلاث للدراسة مما يدل على قدرة رأس المال العامل على تغطية الاحتياجات التمويلية للمؤسسة (باستثناء طبعا سنة 2018 كما سبقت الإشارة).

ج.حساب نسب النشاط:

يهتم البنك الوطني الجزائري بحساب نسب النشاط لقياس كفاءة المؤسسة في إدارة أولها و مدى قدرتها على توليد المبيعات من هذه الأول ، وتتمثل نسب النشاط التي يقوم البنك بتحليلها في النسب الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–11): حساب نسب النشاط للمؤسسة

النسبة	طريقة الحساب	2018	2019	2020	المتوسط
مدة دوران العملاء	$\frac{\text{العملاء} \times 360}{\text{رقم الأعمال}}$	86	82	83	84
معدل الربحية	$\frac{\text{القيمة المضافة} \times 100}{\text{رقم الأعمال}}$	%53.64	%55.61	%61.80	%57.02
معدل إنتاجية العمل	$\frac{\text{مصاريف المستخدمين} \times 100}{\text{القيمة المضافة}}$	%57.70	%56.91	%60.12	%58.24
معدل الإنتاجية المالية	$\frac{\text{المصاريف المالية} \times 100}{\text{رقم الأعمال}}$	%1.53	%2.99	%0.15	%1.55

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن مدة دوران العملاء تقدر ب (84) يوم خلال السنوات الثلاث للدراسة و هذا يعني أن المدة اللازمة لتحصيل المؤسسة لديونها تتطلب ما يقارب 3 أشهر وهي مرتفعة إذا ما تمت مقارنتها مع مدة دوران الموردين، فالمؤسسة تتعامل مع مورديها عن طريق الشيكات لذلك يجب عليها تخفيض مدة دوران العملاء قدر الإمكان من أجل توفير السيولة اللازمة لسداد ديون الموردين.

كما نلاحظ أن معدل الربحية الذي حققته المؤسسة مرتفع حيت قدر هذا الأخير ب (% 57.02) خلال سنوات الدراسة وهو أكبر من المعيار المستهدف (% 20) وهذا يعني أن المؤسسة تحقق أر باحا عالية من خلال نشاطها المتمثل في صيانة معدات الصناعة النفطية و هذا مؤشر جيد يزيد من فرص حصول المؤسسة على قروض.

هذا وبلغ معدل إنتاجية العمل في المؤسسة (58.24) وهو معدل مرتفع كذلك مقارنة بالمستوى المطلوب 50% مما يدل على ارتفاع مصاريف المستخدمين و هذا غير جيد بالنسبة للمؤسسة، لذلك يجب عليها العمل على تخفيض هذه المصاريف من أجل تفادي أثرها السلبي على القيمة المضافة.

كما بلغ معدل الإنتاجية المالية للمؤسسة ب (1.55) خلال سنوات الدراسة و هو معدل منخفض يعكس انخفاض المصاريف المالية مقارنة برقم أعمال المؤسسة،كما نلاحظ أن هذا المعدل يتجه نحو الانخفاض تدريجيا من سنة إلى أخرى مما يدل على جهود المؤسسة الساعية لتخفيض هذه التكاليف.

د.حساب نسب المردودية:

يهتم البنك بحساب نسب المردودية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد الأر باح والعوائد من الموارد المتاحة، وتتمثل نسب المردودية التي يقوم الوطني الجزائري بتحليلها هي النسب الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-12): حاسب نسب المردودية للمؤسسة

النسبة	طريقة الحساب	2018	2019	2020	المتوسط
مردودية الاستغلال	الفائض الخام للاستغلال × 360 / القيمة المضافة	%27.28	%53.88	%35.39	%32.85
المردودية المالية	النتيجة الصافية × 100 / الأموال الخاصة	%14.24	%19.37	%57.40	%30.33
هامش التشغيل	نتيجة الاستغلال × 100 / رقم الأعمال	%2.33	%5.63	%17.01	%30.33
الهامش الصافي	النتيجة الصافية × 100 / رقم الأعمال	%4.28	%5.30	%16.24	%8.61
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية × 100 / مجموع الأصول	%6.03	%8.03	%30.39	%14.82

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن مردودية الاستغلال لهذه المؤسسة مرتفعة فهي تجاوزت المعيار المستهدف (30%) مما يدل على قدرة النشاط الاستغلالي للمؤسسة على تحقيق الأرباح، وهذا ما يؤكده هامش التشغيل الذي حققته المؤسسة والذي نلاحظ أنه تحسن تدريجيا من سنة إلى أخرى.

كما حققت المؤسسة مردودية مالية مرتفعة بلغت (% 57.40) سنة 2019 وهي أكبر بكثير من المعيار المستهدف (10%) وهذا يؤكد من جديد على التحسن الكبير في الوضعية المالية للمؤسسة وعلى الكفاءة و الفعالية في استغلال الموارد المتاحة.

هذا وحققت المؤسسة هامش ربح في مرتفع قدر ب (16.24%) خلال سنة 2019 و متوسط قدر ب (8.61%) خلال سنوات الدراسة مما يؤكد على إرتفاع الأر باح الصافية المحققة من طرف هذه المؤسسة كما سبقت الإشارة.

كذلك الأمر بالنسبة للمردودية الاقتصادية حيث حققت المؤسسة معدلات مرتفعة على مستوى هذا النوع من المردودية خاصة في سنة 2019 مما يعكس ارتفاع عائد الأموال المستمرة من قبل المؤسسة أو بتعبير آخر ارتفاع العائد على الموجودات.

المطلب الثالث: اتخاذ القرار.

بعد دراسة ملف القرض دراسة شاملة ومفصلة، يتم صياغة قرار منح القرض بناء على نتائج التحليل المتوصل إليها، حيث تمت الموافقة على منح القرض للمؤسسة من طرف الوكالة و من طرف لجنة القروض الخاصة بالمديرية العامة للبنك الوطني الجزائري.

أولا.نتائج التحليل المالي:

إن التحليل المالي للميزانيات المالية للسنوات ، 2018 2019 و 2020 وجدول حسا بات النتائج النفس السنوات قد سمح بالوقوف على العديد من المؤشرات التي ساعدت البنك على الحكم على نشاط المؤسسة ومردوديتها، فمن ناحية التوازن المالي نجد أن الأموال الدائمة للمؤسسة تغطى أولها الثابتة مع وجود فائض من هذه الأموال التغطية الأول المتداولة و يتمثل هذا الفائض في رأس مال عامل موجب يعكس الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة،كما أن الأموال الخاصة تغطي جزء كبير من الديون الطويلة الأجل و هذا ما يؤكد على ملاءة المؤسسة واستقلاليتها المالية.

ومن ناحية المردودية فقد بينت الميزانيات وجود رقم أعمال جيد على مستوى السنوات التلات للدراسة

- سنة 2017 : 184.836.00 دج.
- سنة 2018 : 238.189.000 دج.
- سنة 2019 : 374.69.000 دج.

مما سمح بتحقيق نتيجة إجمالية قدرت بـ:

- سنة 2017 : 7.912.000 دج.
- سنة 2018 : 12.632.000 دج.
- سنة 2019 : 60.859.000 دج.

وفيما يخص السيولة فقد أظهر التحليل المالي للمؤسسة متوسط نسبة سيولة حالية قدرت ب (14.88) خلال السنوات الثلاث للدراسة أي ما يقارب (% 15) وهو أقل من المستوى المطلوب (% 50) مما يدل على حاجة المؤسسة للسيولة.

ثانيا: تقرير المحلل الائتماني:

بناء على نتائج التحليل المتوصل إليها يقوم المحلل الائتماني بإعداد تقرير يوضح فيه رأيه بشأن طلب القرض المقدم كما يقوم بإعطاء تبريرات موضوعية لهذا الرأي، فبالنظر إلى المؤسسة محل الدراسة و حسب ما ورد في تقرير المحلل الائتماني المعد بتاريخ 22-03-2019 نجد أن هذه المؤسسة قد نجحت خلال هذا العقد في تعزيز مكانتها وهذا بفضل كفاءتها وسمعتها الحسنة مع المؤسسات المحلية، كما نجحت في تطوير نشاطها من صيانة معدات الصناعة ا إلى تركيب وصيانة هذه المعدات.

كما جاء في تقرير المحلل الائتماني عرض لمختلف نتائج التحليل المالي المشار إليها سابقا والتي تخص التوازن المالي للمؤسسة ومردودية نشاطها و وضعية خزينتها.

وعلى ضوء هذه النتائج يقترح المحلل الائتماني الموافقة على طلب القرض المقدم من طرف هذه المؤسسة و المتمثل في قرض استغلال قيمته الإجمالية 240.000.000 دج وذلك كما يلي:

- تسبيقات على المخزون بقيمة : 60.000.000 دج .
- تسبيقات على الفاتورة بقيمة: 20.000.000 دج.
- اعتماد مستندي بقيمة: 60.000.000 دج.
- كفالة بقيمة: 100.000.000 دج

على أن تضع المؤسسة تحت تصرف البنك الضمانات التالية:

- رهن حيازي للتجهيزات.
- مخزن معدات.
- كفالة شخصية من الشركاء تفوق قيمة القرض المطلوب.
- تأمينات على جميع المخاط.

حيث سيسمح لها هذا القرض لمواجهة مختلف تكاليف الدورة الاستغلالية وسد الاحتياجات التمويلية للمشاريع المقترح إنجازها خا صة وأن المؤسسة تجري مفاوضات على عقد يتوقع أن تبرمه مع المؤسسة الوطنية *Sonatrach* وذلك بقيمة 56.401.000 دج.

كما يقوم نائب مدير الوكالة بدوره بإعداد تقرير يوضح فيه رأيه بشأن طلب القرض و ذلك بالاستناد على نتائج التحليل المعد سابقا من طرف المحلل الائتماني في البنك، وقد تضمن تقرير نائب المدير معلومات عن المؤسسة الطالبة للقرض ونوع النشاط الذي تمارسه والإنجازات التي حققتها في السنوات الأخيرة.

وحسب ما جاء في هذا التقرير فإن المؤسسة قد تقدمت بطلب قرض من الوكالة لتحسين نشاطها المتمثل في صيانة معدات الصناعة ومواجهة احتياجات الخزينة الناتجة عن تأخر المؤسسة في تحصيل ديون عملائها، كما جاء في هذا التقرير أن المؤسسة تتميز بأقدميتها في مجال صيانة معدات الصناعة فهي تمارس هذا النشاط منذ وقت طويل وهذا ما سمح لها باكتساب خبرة في هذا المجال، وقد نجحت هذه الأخيرة في اختراق العديد من الأسواق البلاد كما قامت مؤخرا بإبرام عقود مع مؤسسات جزائرية كبرى منها.

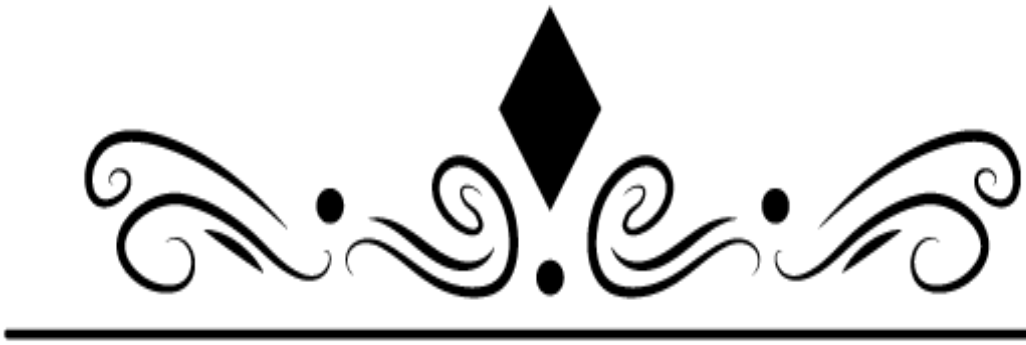
ثالثا: إتخاذ القرار النهائي:

بعد اتخاذ القرار بشأن طلب القرض الخاص بالمؤسسة محل الدراسة من طرف لجنة القروض الخاصة لوكالة، يتم إرسال ملف القرض مرفقا بالدراسة الائتمانية و مختلف التقارير الخاصة بهذه الدراسة إلى لجنة القروض الخاصة بالمديرية العامة للبنك الوطني الجزائري بالجزائر العاصمة وهي الوحدة التي يكون لها صلاحية اتخاذ القرار النهائي بشأن طلب القرض و هناك تمت الموافقة النهائية على منح القرض إلى المؤسسة محل الدراسة.

وبعد حصول المؤسسة على الموافقة النهائية على منح القرض يقوم البنك بإعداد تسريح بالالتزام وهو عبارة عن وثيقة يحدد فيها طبيعة و قيمة و مدة القرض ،كما يحدد فيها معدل الفائدة المطبقة على القرض، حيث تحتسب وكالة البنك الوطني الجزائري بالمدية معدل (8.25%) على قروض الاستغلال ومعدل (5.25%) على قروض الاستثمار.

خلاصة الفصل:

إن التحليل المالي باعتباره أداة تستخدم لقراءة القوائم المالية وترجمة البيا نات والمعطيات وتحويليا منصورة كمية إلى شكل تقارير تمكن المتعاملين مع المؤسسة من اتخاذ قرارا تهم من خلال دراسة التطبيقية البنك الوطني الجزائري يتضح لنا أن التحليل في هذا البنك يقوم على دراسة القوائم المالية طالبة للقرض من مختلف الجوانب المالية والقانونية ودارسة الضمانات المقدمة وفي أهم جوانب التحليل المالي يركز البنك على أسلوب التحليل النسب المالية ونسب الهيكل المالي ونسب الخزينة ونسب النشاط ونسب المردودية.



الخاتمة العامة



خاتمة:

تعتبر البنوك التجارية ذات أهمية بالغة في الاقتصاد وذلك من خلال الدور الذي تلعبه وذلك بتلبية احتياجات التمويل، وموضوع إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية أصبح من أكثر المواضيع اهتماما في الوقت الراهن، نظرا لما تسببه مخاطر الائتمان من أضرار مالية للبنوك التجارية والتي تنعكس على أرباحها سلبا وتعتبر الجزائر من الدول التي تحاول الانفتاح على الاقتصاد العالمي ومواكبة التوجه الجديد إلى ذلك، حيث عملت الجزائر على إعداد الإصلاحات المالية التي تمس الجانب البنكي خصوصا إدارة المخاطر الائتمانية وذلك لأهمية الائتمان في البنوك التجارية.

لذا فقد تمت المحاولة مني للإحاطة بالموضوع محل الدراسة وذلك من جانبين جانب نظري وجانب تطبيقي، فالجانب النظري تم تقسيمه إلى فصلين تم التعرض فيهما إلى مختلف المفاهيم الأساسية حول الائتمان و المخاطر الائتمانية، أهم الأساليب لإدارتها وأهم المعايير التي جاءت بها لجنة بازل " 2" لإدارة المخاطر الائتمانية، والجانب التطبيقي فقد تم المحاولة فيه إلى إسقاط ما تم التعرض إليه في الجانب النظري على أرض الواقع وذلك للوصول إلى نتائج نختبر بها صحة الفرضيات المعروضة.

اختبار الفرضيات:

*الفرضية الأولى والتي مفادها أن الائتمان البنكي هو الثقة التي يوليها البنك لعمليه، والسياسة المتبعة من قبل البنوك في منحه هي عبارة عن جملة من الآليات، هي فرضية صحيحة فالائتمان البنكي بالمفهوم الاقتصادي هو قيام البنك بإقراض العميل مبلغا من المال على أن يتم سداد هذا المبلغ في الوقت المتفق عليه مع فائدة معينة يحصل عليها البنك وهذا على أساس الثقة المتولدة بين البنك والعميل، ويتم منح الائتمان بمعايير وأساليب معينة.

* الفرضية الثانية والتي مفادها أن المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب عدم السداد وفي الوقت المحدد وتتم إدارتها عن طريق جملة من الآليات والأدوات، هي فرضية صحيحة فالمخاطر الائتمانية هي الفشل في استرداد المبالغ الممنوحة كقروض.

* الفرضية الثالثة والتي مفادها أن اتفاقية بازل " 2" جاءت للقضاء على المخاطر الائتمانية، هي فرضية خاطئة فالمعايير التي أتت بها هذه الاتفاقية أدت إلى التقليل والسيطرة على المخاطر الائتمانية والحد من آثارها وليس للقضاء عليها.

*الفرضية الرابعة والتي مفادها أن بالرغم من النجاح النسبي ألا أن البنوك التجارية الجزائرية ما زالت تعاني من نقائص فيما يخص تطبيق ما جاءت به بازل " 2"، هي فرضية صحيحة لأن البنوك التجارية الجزائرية تقوم بالعمل على المعايير الدولية لكنها لم تتحكم بالكامل في هذه المعايير.

نتائج البحث:

انطلاقا من هذه الدراسة استطعنا التوصل إلى جملة من النتائج هي:

1-يعتبر الائتمان البنكي عملية لتمويل مختلف المشاريع الاقتصادية، كما أنه المصدر الأساسي والمهم لربحية البنوك فهو يمثل معظم أصول البنك.

2-لدى البنوك التجارية سياسة متبعة لمنح الائتمان، إذ أن هناك معايير تعتمد عليها قبل اتخاذ قرار منح الائتمان، إلا أن السياسة المتبعة ليست واضحة.

3-تعتبر المخاطر دائمة بالنسبة لنشاط البنوك وهي التي تقوم بتهديد الوضع المالي للبنك خاصة المخاطر الائتمانية.

4-تعرض البنوك التجارية للمخاطر الائتمانية وذلك لضعف الإمكانيات في التحكم بقرار منح الائتمان وبسبب عدم وفاء العملاء لما عليهم من التزامات.

5-توجد أساليب معينة لتحديد وقياس المخاطر الائتمانية وذلك لتقييمها والحد منها.

6-تعتبر معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية معايير احترازية تهدف إلى الرقابة على البنوك وتحسين ملاءتها وتخفيض والحد من آثار المخاطر.

7-البنك الوطني الجزائري -وكالة المدية- يقوم بمتابعة المخاطر الائتمانية والسيطرة عليها حيث يقوم بالتقليل منها من خلال مراقبتها.

8-إن الوكالة محل الدراسة تعتمد على معايير اتفاقية بازل " 2"للتقليل من المخاطر الائتمانية، ولكنها لا تعتمد عليها بشكل كلي وهذا راجع إلى عدم التحكم الكلي في المعايير الدولية.

التوصيات والاقتراحات:

من خلال دراستنا المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية نقدم جملة من التوصيات هي:

1. ضرورة المتابعة المستمرة لطالب القرض من قبل إدارة البنك وهذا لتحسين العلاقة معه مما يسمح بمعرفة المشاكل التي يواجهها وتقديم المساعدة.

2. أن يكون القرار الائتماني في البنوك التجارية دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وعدم الاعتماد بشكل كامل على الضمانات في منح الائتمان.

3. ضرورة تفعيل وتطوير طرق الرقابة الداخلية والخارجية للأنشطة الائتمانية.

4. .وضع سياسة واضحة وشاملة للتحكم في القرار الائتماني.

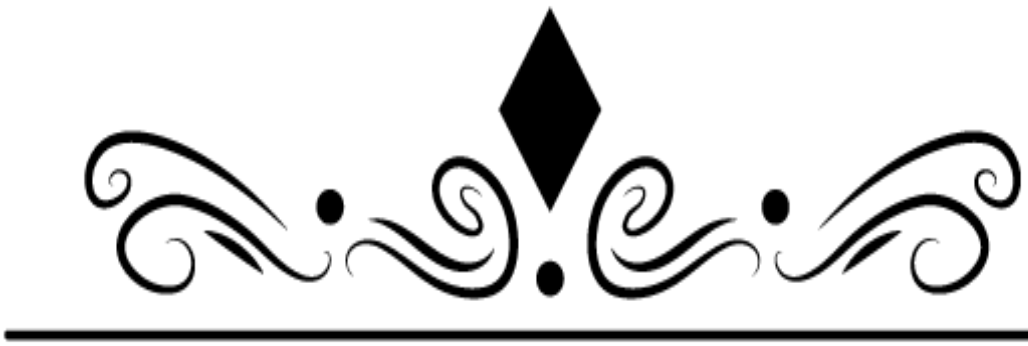
5. .العمل على تحديث نظام معلوماتية من أجل تسهيل العمليات البنكية .

آفاق البحث:

يبقى مجال هذا البحث مفتوحا لدراسات أعمق وأدق تقوم بإثراء معارفنا التي لم نتمكن من الإلمام بها نظرا للصعوبات التي واجهتنا خلال الدراسة، وهذه بعض النقاط التي نراها جديرة لتكون آفاق بحث جديدة:

-الاعتماد على الطرق الحديثة في قياس المخاطر الائتمانية.

- تطوير سياسة البنوك التجارية لتساير معايير لجنة بازل.



قائمة المصادر والمراجع



أولا: قائمة المراجع باللغة العربية:

أ. كتب:

1. ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

2. ابراهيم كراسنة، **أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي :معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات :أبوظبي، مارس 2006.

3. برايان كويل، ، **تحديد مخاطر الائتمان**، إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق ، الطبعة العربية الأولى، 2006.

4. حمزة طيبي، البنوك **التجارية الجزائرية و تحديات اتفاقية بازل II –دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري** ، جامعة عمار الثليجي، الأغواط، 2006-2007.

5. حمزة محمود الزبيدي ، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

6. حمزة محمود الزبيري، **إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان** ، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان ،2000.

7. خالد أمين عبد الله، اسماعيل ابراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

8. رحيم حسين،**الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، الطبعة الأولى، 2008.

9. سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، ورقلة، الجزائر، 2012.

10. سمير الخطيب، **قياس و ادارة المخاطر بالبنوك منهج علمي و تطبيق عملي** ، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2005. .

11. صلاح الدين حسن السيسي، **قضايا مصرفية معاصرة "الائتمان المصرفي –الضمانات المصرفية – الاعتمادات المستندية** "، ط ،1دار الفكر العربي، القاهرة، 2004.

12. طارق الله خان، حبيب أحمد، **ادارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية** ، ط 1، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية، 2003.

13. طارق عبد العال حماد، **المشتقات المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999.

14. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

15. عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الجامعة الجديدة،الأسكندرية، 2004.

16. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية** ، الدار الجامعية بيروت، 1991.

17. عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي، البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية** ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

18. عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ،1999.

19. اللجنة العربية للرقابة المصرفية، **الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية** ، صندوق النقد العربي، الامارات، أبوظبي، 2004. 14

20. مُحَمَّد أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة "الظاهرة ...الأسباب ...العلاج"**، ط ،1ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرةن ، 1997.

21. مُحَمَّد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي** ، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.

22. مُحَمَّد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني** ، ط ، 1دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.

23. مُحَمَّد مطر، **التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية** ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

24. مهند حنا نقولا عيسى، **إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية** ، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

ب. مذكرات ماجستير وأطروحات ذكتوراه:

1. إيمان أنجرو، **التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي (المصرف الصناعي السوري نموذجا)**، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، ،. 2007.

2. تهاني محمود مُحَمَّد الزعابي، **تطوير نموذج لاحتساب متطلبات رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي و البنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2008.

3. رامي هاشم الشنباري، **التحليل المالي و دوره في اتخاذ القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، مذكرة ماجستير، جامعة العالم الأمريكية، مارس 2006.

4. ميرفت علي أبو كمال، **الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل II – دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين** ، مذكرة ماجيستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2007.

ج.المجلات:

1. ابراهيم مُحَّد علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، **تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، دراسة نظرية تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005–2007**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، العدد 83، 2010.

2. سمحان حسين، **عوامل التمويل و الاستثمار في المصارف الإسلامية** ، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، العدد ،2.

3. عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، إيمان أنجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ،28 العدد3 ، 2006.

4. عبد العزيز دغيم، ماهر الأيمن، إيمان انجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي** ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلة (28) العدد2.

5. لطيف زيود وآخرون، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30)حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري** "، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، المجلد 28، العدد2 ، 2006.

هـ. الملتقيات والمؤتمرات:

1. حسين بلعجوز، **"إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها** "مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة –مخاطر –تقنيات، جامعة جيجل –الجزائر، يومي 6-7جوان 2005.

2. طيبة عبد العزيز، مرايمي مُحَّد، **بازل 2و تسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية** ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 12-11مارس 2008.

3. ماجدة أحمد شلبي، **الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية و معايير لجنة بازل** ، مؤتمر حول تشريعات عمليات البنوك بين النظرية و التطبيق، جامعة اليرموك، الأردن، 22-24ديسمبر 2002.

المواقع الالكترونية:

الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، عن البنك الوطني الجزائري، مرجع سابق، تاريخ الولوج، 2023/05/21م.
www.bna.dz

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1. *Axelle la Badie, olivier rousseau,* ***crédit management Gère le risque client****, ed économia, Paris 1996.*
2. *Banque D'Algérie, Instruction N°=74-94, du 29 novembre 1994, relative à la fixation des règles prudentielles de gestion*
3. *Basel Committee on Banking Supervision,* ***"The New Bazel Capital Accord"****, Consultative Document, ''Bank for International Settlements, Bazel, Switzerland, January 2001.*
4. *Basel Committee on Banking Supervision,* ***The Standardised Approach to Credit Risk****, Consultative Document, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, January 2001.*
5. *Bazel committee on Banking Supervision,* ***''The Internal Rating – Based Approach''****, Consultative Document, Supporting Document to the New Bazel Capital Accord, ''Bank for International Settlements, Bazel, Switzerland, January 2001.*
6. *Bazel committee on Banking Supervision,* ***"International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards"****.*
7. *Bazel committee on Banking Supervision,* ***"International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards"****, June 2004.*
8. *Bazel Committee on Banking Supervision, Amendment to The Capital Accord To Incorporate Market Risks, January 1996.*
9. *CBCB,* ***«Convergence internationale de la mesure et des normes de fonds propres»****, BRI, Suisse : Bâle, juin 2004.*
10. *Edith Giraglinger,* ***les décisions d'investissement Exercices et ces corrigés de gestion****, ed Nathan, Paris 1998.*
11. *GERHARD SCHROECK,* ***Risk Management and value creation in financial institutions****, John Wiley & Sons, Canada, 2002.*
12. *Michel Mathieu,* ***l'exploitation Bancaire et le risque de crédit****,ed la revue banque, Paris 1995.*
13. *Mohamed AMBAR,* ***La Gestion de Risque de Crédit par La Méthode RAROC****, Diplôme Supérieur des Etude Bancaire, Ecole Supérieur de Banque, Alger, Octobre 2007.*
14. *Pierre Mathieu, patrick d'heouville,* ***les divers crédits, une nouvelle gestion de risque de crédit****, ed-economique, Paris 1998.*

15. Samia ASSAM, ***BALE II : Les Nouvelle Approches pour La Gestion de Risque de Crédit****, Diplôme Supérieur des Etudes Bancaires, Ecole Supérieur de Banque, Alger, Octobre 2007, .*

16. Sylvie de Conssergues , ***gestion de la banque****, ed- Dunod, Paris 1996.*

17. Sylvie de Conssergues, ***La banque : structure, Marché, gestion****, édition DALLOZ ,Paris 1996.*

18. Touka Fattoum, ***Le Risque de Crédit et la Rentabilité Bancaire****, HEC Finance, Mai 2007. Memoireonline.free.fr/12/07/764/le-risquede-credit-et-la-rentabilite-bancaire.html Le : 11/02/2012, 09 :16*

قائمة الملاحق



BNA
Banque Nationale d'Algérie

COMPTE DE RÉSULTATS Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

INTITULE	Déc-17	Déc-16
+ Intérêts et produits assimilés	115 094 180	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	-39 130 790	-27 955 586
+ Commissions (produits)	2 107 888	2 685 271
- Commissions (charges)	-42 708	-81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	14	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	16 994	-468 723
+ Produits des autres activités	236 245	214 322
- Charges des autres activités	0	-12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	78 281 823	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	-21 334 309	-22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 550 437	-1 415 820
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	55 397 077	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-45 735 249	-56 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	31 702 679	20 965 730
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 364 507	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	41 364 507	43 890 376
-Impôts sur les résultats et assimilés	-11 377 760	-12 470 480
RESULTAT NET	29 986 747	31 419 896

« Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires »

BNA

La force de l'expérience,
L'esprit du changement.

08, Bd Ernesto Che Guevara - Alger
Tel : (021) 43 99 98 / 43 96 15
Fax : (021) 43 94 94
sec.dg@bna.dz
dmc@bna.dz

BNA
Banque Nationale d'Algérie

ÉTATS FINANCIERS 2017

BNA البنك الوطني الجزائري Banque Nationale d'Algérie

BNA البنك الوطني الجزائري Banque Nationale d'Algérie

BNA البنك الوطني الجزائري Banque Nationale d'Algérie

BILAN Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

ACTIF	Déc-17	Déc-16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	298 863 421	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	250	238
Actifs financiers disponibles à la vente	265 053 415	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	277 338 267	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 622 181 004	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	194 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	11 176286	10 929 186
Impôts différés - Actif	611 969	715 320
Autres actifs	38 681 034	78 034 835
Comptes de régularisation	75 010 175	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 741 477	22 813 283
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	21 791 299	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	140 856	171 517
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	2 828 633 272	2 843 371 17

En milliers de DA

PASSIF	Déc-17	Déc-16
Banque centrale	-	340 355 168
Dettes envers les institutions financières	158 992 098	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 834 455 739	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	16 428 533	14 245 846
Impôts courants - Passif	11 273 229	12 418 096
Impôts différés - Passif	536 812	535 633
Autres passifs	110 962 924	140 671 583
Comptes de régularisation	104 668 088	79 065 313
Provisions pour risques et charges	30 045 156	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	102 041 054	92 063 068
Dettes subordonnées	194 000 000	14 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	178 987 219	155 567 323
Ecart d'évaluation	-5 169 755	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 986 747	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 828 633 27	2 843 371 17

« Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires »

HORS BILAN Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

ENGAGEMENTS	Déc-17	Déc-16
ENGAGEMENTS DONNES :	09 150 776	873 975 119
Engagements de financement en faveur des institutions financières	8 383 244	10 451 808
Engagements de financement en faveur de la clientèle	453 177 269	274 487 762
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	181 193 033	317 972 415
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	266 397 230	271 063 134
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS	909 258 521	995 757 495
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	343 962 949	430 461 923
Autres engagements reçus	565 295 572	565 295 572

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

ETATS FINANCIERS 2019

BNA Algérie www.bna.dz

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	Déc. 2019	Déc-18
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	431 208 241	337 316 817
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	256	270
Actifs financiers disponibles à la vente	406 162 203	379 543 232
Prêts et créances sur les institutions financières	419 512 117	407 271 144
Prêts et créances sur la clientèle	2 044 508 426	1 806 662 078
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	12 854 579	10 145 906
Impôts différés - Actif	751 736	691 309
Autres actifs	56 972 992	28 926 710
Comptes de régularisation	55 562 832	51 160 554
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	27 620 374	23 761 261
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 698 704	22 680 606
Immobilisations incorporelles nettes	86 689	95 644
Ecart d'acquisition	-	
TOTAL DE L'ACTIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

PASSIF	Déc-19	Déc-18
Banque centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	454 327 409	243 452 166
Dettes envers la clientèle	2 103 524 686	1 982 925 888
Dettes représentées par un titre	22 641 228	18 685 076
Impôts courants - Passif	9 365 385	14 282 865
Impôts différés - Passif	537 603	537 377
Autres passifs	139 136 132	117 077 585
Comptes de régularisation	103 619 975	70 894 144
Provisions pour risques et charges	32 089 934	30 088 761
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	119 836 510	108 112 786
Dettes subordonnées	207 485 319	208 002 425
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	114 406 150	90 573 966
Ecart d'évaluation	(3 876 986)	-7 991 301
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	19 064 195	35 832 184
TOTAL DU PASSIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

2 HORS BILAN

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	Déc-19	Déc-18
ENGAGEMENTS DONNES		**979 354 019**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	1 050 975 856	9 266 640
Engagements de financement en faveur de la clientèle	8 103 474	540 106 873
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	668 134 124	170 956 732
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	105 886 843	259 023 774
Autres engagements donnés	268 851 415	
ENGAGEMENTS REÇUS	**852 575 372**	**871 072 533**
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	287 279 799	305 777 260
Autres engagements reçus	**565 295 573**	**565 295 273**

3 COMPTES DE RÉSULTATS

(En milliers de DA)

INTITULE	Déc. 2019	déc-18
+ Intérêts et produits assimilés	139 568 406	138 968 599
- Intérêts et charges assimilées	- 48 691 575	-46 126 936
+ Commissions (produits)	2 153 578	2 111 057
- Commissions (charges)	- 16 502	-56 129

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	1	50
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	723 344	571 993
+ Produits des autres activités	339 396	236 307
- Charges des autres activités	-	
PRODUIT NET BANCAIRE	**94 076 648**	**95 704 941**
- Charges générales d'exploitation	- 21 756 434	-20 548 066
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 529 067	-1 556 861
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**70 791 147**	**73 600 014**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 87 266 334	-45 566 838
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	44 844 566	22 003 097
RESULTAT D'EXPLOITATION	**28 369 379**	**50 036 273**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	**28 369 379**	**50 036 273**
-Impôts sur les résultats et assimilés	- 9 305 185	-14 204 089
RESULTAT NET	**19 064 194**	**35 832 184**